حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد يناير – مارس ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الحجر الصحى على الحجاج فى مصر ١٨٩٣-١٩١٤

رضا عبد الفتاح أحمد على*

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر – كلية الاداب – جامعة المنوفية

المستخلص

يقوم هذا البحث على دراسة طبيعة تطور موقف مصر من المتغيرات الصحية الدولية ، وكذا المتغيرات الطارئة على اليات مواجهة الازمات الصحية الدولية وذلك لتقييم حجم الدور المصرى فى مواكبة التطورات المتلاحقة على استراتيجيات مواجهة الازمات الصحية الدولية

ولما كانت مصر تمثل نقطة ارتكاز فى التقاء حجاج العالم الإسلامي فى ذهابهم وايابهم لذا كان من الضرورى متابعة موقف حكومة مصر من منظومة الحجر الصحى على الحجاج لبناء ستارة وقائية تحول دون تسرب الامراض الوبائية الى مصر واوربا.

تقوم هذه الدراسة على تمهيد واربعة محاور اساسية ، وفى التهيد ناقش الباحث تطور سياسات الحجر الصحى فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى الاحتلال البريطانى لمصر١٨٨٢

، وفى المحور الاول تناول الباحث التطورات الافقية والرأسية (الفنية والمهنية) التى اضيفت لمحجر الطور الصحى بعد تدشينه محجرا صحيا دوليا عام ١٨٩٣، وفى المحور الثانى تناول الباحث العمليات التقنية للحجر لصحى على الحجاج فى موانئ مصر على البحر الاحمر ، وفى المحور الثالث تناول الباحث الضوابط القانونية التى كانت تضعها الحكومة لضبط عملية سفر الحجاج المصريين الى الحجاز بهدف توفير الحماية الصحية لهم ، وفى المحور الاخير تناول الباحث اجراءات التنسيق بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ومجلس الصحة البحرية لمتابعة الحالة الصحية فى البلاد الواقعة على طريق الحجاج بين الهند والحجاز على اعتبار ان الهند هى الموطن الأصلي لوباء الكوليرا . واختتم الباحث دراسته بختمة ابرز فيها اهم نتائج الدراسة

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

مقدمة

شكلت أولوية الدفاع الصحي عن البلاد جزءاً كبيراً من اهتمامات الحكومة المصرية طوال سنوات القرن التاسع عشر، لاسيما مع تمدد سيطرة دولة محمد علي فى الحجاز والسودان وبلاد الشام، وكذا انفتاح مصر على أوربا خلال فترتي حكم محمد سعيد باشا وإسماعيل باشا، وبوقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني، واعتبار الإنجليز مصر محطة عبور تربط بين أوربا ومستعمراتها في أفريقيا والشرق الأقصى دخلت الحكومة المصرية بالتنسيق مع مجلس الصحة البحرية والكورنتينات في سباق محموم من أجل وضع الخطط الاستراتيجية لتطبيق مقررات المؤتمرات الصحية الدولية المرتبطة بالحجر الصحي لبناء ستارة وقائية أمام محاولات تسرب الأمراض الوبائية، وحماية مصر من التداعيات الصحية الخطرة في حال تفشى أحد الأوبئة.

والحقيقة أن فرص تسرب المرض الوبائي إلى البلاد تظل قائمة طوال العام عن طريق السفن التجارية أو الحربية التي ترسو بالموانئ المصرية وتكون قادمة من مناطق موبوءة، غير أن موسم عودة الحجاج من بلاد الحجاز كان من بين أكثر الفترات التي تتزايد فيها احتمالية ورود أمراض وبائية إلى البلاد وذلك للاحتكاك المباشر بين الحجاج المصريين وأقرانهم من الحجاج من بقاع العالم المختلفة خلال موسم الحج، وتسرب حالة واحدة من الحجاج مصابة بمرض معدٍ قد تؤدى إلى اندلاع الوباء في طول البلاد وعرضها، فما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتفادي هذا الخطر؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا البحث.

وقد تركز الهدف من هذه الدراسة في الكشف عن الأبعاد المؤسسية لمنظومة الحجر الصحي المصري بالبحر الأحمر من جهة، وتتبع موقف مصر من المتغيرات والسياسات الصحية الدولية التي ترتبط بالحجر الصحي، وإلقاء الضوء على نشأة محجر الطور، ومتابعه تطوره كونه أصبح محجراً صحياً دولياً يُعتمد عليه في حماية نصف الكرة الشمالي من الهجمات الوبائية المحتملة. ثمتتبع النقلات النوعية في سياسات الحجر الصحي على الحجاج في سفرهم إلى الحجاز والعودة منه من خلال ما يطرأ من تحديثات على إجراءات الحجر الصحي على الحجاج.

وتبدأ الدراسة بعام ١٨٩٣الذي تم فيه تدشين محجر الطور كمحجر صحي دولي طبقاً لمقررات مؤتمر فينسيا الصحي الدولي بإيطاليا، وتقف عند اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، وما تبعها من ثورة الشريف حسين في الحجاز ضد الحكم التركي ١٩١٦، وما تبع ذلك من تأثر الحج الى مكة اثناء فترة الحرب بسبب اضطراب الامن في الحجاز.

وقد تناول الباحث هذه الدراسة في تمهيد وأربعة محاور، لخص التمهيد أهم التطورات التي تتابعت على عملية الحجر الصحي منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى وقوع مصر في براثن الاحتلال البريطاني، وفى المحور الأول تناولالباحث التطورات المتلاحقة والإضافات التي توالت على محجر الطور الصحى على الصعيدين الأفقي والرأسي منذ اعتماده محجراً صحياً دولياً عام ١٨٩٢. ويلقي المحور الثاني الضوء على تقنيات عملية الحجر الصحي في الطور والمحاجر الفرعية الأخرى على خليج السويس من خلال متابعة الإجراءات الصحية التي يتم تطبيقها على جميع الحجاج من لحظة وصولهم إلى محجر الطور وحتى مغادرتهم ميناء السويس في طريقهم الى بلادهم عبر قناة السويس، وفى ختام ذلك المحور ناقش الباحث مسألة غذاء الحجاجخلال الفترة المقررة للحجر الصحي عليهم بالطور. أما المحور الثالث فخصصه الباحث للحديث عن

الضوابط التي وضعتها الحكومة المصرية لضبط عملية سفر الحجاج المصريين غير القادرين بهدف الحد من الاعداد الكبيرة من رغبى تأدية فريضة الحج من الفقراء الذين كانوا يندفعون تحت تأثير العاطفة الدينية للسفر الى الحجاز، ويكون تزاحمهم اثناء السفر بين مصر والحجاز دون وجود ضوابط سبباً في خلق الكثير من المشاكل المتعلقة بالأمان الصحى . ويناقش المحور الأخير دور مجلس الصحة البحرية بالتنسيق مع الحكومة المصرية وإدارة الاحتلال البريطاني في متابعة الأوضاع الصحية في بعض البؤر التي يشتبه أن تكون أحد المصادر الأساسية لتصدير عدوى الأمراض الوبائية إلى الحجاز ومنه إلى مصر، وذلك من خلال التقارير الصحية التي كانت ترد من الهند أو من الموانئ العربية الواقعة على خطوط التجارة الدولية بامتداد سواحل الجنوب العربي والبحر الأحمر وتخضع للسيادة البريطانية كأحد الإجراءات الاستباقية التى كانت تتخذها مصر ضمن منظومة العمل لانشاء ستارة وقائية لمنع الموجات الوبائية المعدية من التمدد الى حدودها اثناء موسم الحج.

التمهيد

بعد ست سنوات من حكمه على مصر اقتنع محمد على بعد مداولات مع طبيبه الإيطالي بضرورة تقييد حركة دخول السفن القادمة إلى مصر من الموانئ التركية، بعد أن انتشر الطاعون في الأستانة وما حولها، وخلال النصف الأخير من عقد العشرينات من القرن التاسع عشر و مع انتشار الكوليرا في شرق أوربا أرسلت الحكومة الفرنسية بعثة طبية إلى مصر لتقصى حقيقة المصدر الذى أدى إلى انتشار وباء الكوليرا في روسيا وآسيا الصغرى وإمارات الدانوب، وقد استطاعت تلك اللجنة إقناع الحكومة المصرية بخطورة هذا الوباء، ووضعت اللجنة بين يدى الحكومة توصياتها بشأن الدفاع الصحي عن مصر ملخصها ضرورة العمل على أخذ الاحتياطات الصحية بفرض إجراءات الحجر الصحي.(١)

وعلى إثر تكرار التحذيرات بخطر احتمالية انتقال الأوبئة من سوريا وآسيا الصغرى إلى مصر بعد زيادة حركة النقل والاتصال بين مصر وموانئ شرق المتوسط، وقبل أن تنصرم سنوات العقد الثاني من القرن التاسع عشر كان محمد على قد أنشأ عدداً من نقاط الحجر الصحي الهامة في الثغور المصرية التي تتعامل مباشرة مع السفن القادمة من موانئ الولايات العثمانية المطلة على البحر المتوسط، حيث أنشأ نقطة الحجر الصحي الأولى بالإسكندرية ١٨٢٨، ثم تلى ذلك إنشاء عدد آخر من نقاط الحجر الصحي فكانت النقطة الثانية في دمياط عام ١٨٢٩، ثم في رشيد١٨٣١.(٢)

وحتى تنتظم أعمال نقاط الحجر الصحي التي أنشأها محمد على تحت إشراف هيئة تقوم بالمتابعة وتنسيق الأعمال وإصدار التوجيهات لمأموري تلك النقاط قام محمد على في خريف عام١٨٣١ بإصدار أمر عالي في ٨ أكتوبر ١٨٣١ بتشكيل لجنة للنظر في الأمور الكورنتينية المتعلقة بسياسات وإجراءات فرض الحجر الصحي على السفن القادمة إلى الموانئ المصرية، وقد دعي إلى تشكيل تلك اللجنة قناصل الدول الأوربية بالإسكندرية بصفتهم أعضاء.(٣)

وفى العام التالي وفى منطقة الشاطبي بالإسكندرية وضع محمد على حجر الأساس لأول محجر صحى على النظام الحديث عرف بـــlazarette حملت المنطقة التي تأسس بها ذلك المحجر هذا الاسم حتى الآن.(٤)وقد جعل محمد على على رأس هذه اللجنة مصريَا هو طاهر بك، وقد فرضت هذه اللجنة إجراءات الرقابة الصحية على السفن القادمة إلى الموانئ المصرية والمقلعة منها إلى بلدان حوض المتوسط، حتى قام محمد

على بإلغاء هذه اللجنة عام ١٨٣٩ بعد أن لاحظ التصادم الدائم بين العضو المصري وزملائه الأوربيين بسبب تشبث ممثلي الدول الأوربية في هذه اللجنة بتحقيق مصالح بلادهم أولاً، ففي أواخر عام ١٨٣٨ بعد أن ضرب الطاعون مناطق في سوريا، ورغم التعامل الصارم مع جميع السفن القاصدة احد موانئ الشام وإرغامها على الرسو بمحجر بيروت لإجراء أحكام الكورنتينة على السفينة وركابها قبل إقلاعها إلى أي ميناء آخر،(٥) إلا أن رئيس لجنة الحجر الصحي بالإسكندرية طاهر بك كان يُصر على ضرورة إخضاع كافة السفن القادمة من بلاد الشام للملاحظة الكورنتينية لدى رسوها قبالة سواحل الإسكندرية، فهب الأعضاء الأوربيون معترضين على تصرف رئيس تلك اللجنة وطالبوا بالاكتفاء بالتصاريح الصحية التي حررها قناصل الدول الأوربية بمحجر بيروت بخلو تلك السفن من أي شبهة تلوث وبائي، حينئذ وجد محمد على أن وجود هذا المجلس سيكون وبالاً على البلاد فقرر إلغائه وعدم الالتفات إلى اعتراضات الدول الأوربية على طرد مندوبيها وتوقيف أعمال ذلك المجلس. (٦)

وفى السياق نفسه ورغم اجتياح الطاعون لسوريا ولبنان سنة ١٨٣٩ (٧)كان تسلط القنصل الفرنسي على أعمال محجر بيروت الذى شكله محمد على من قناصل فرنسا والنمسا والدانمرك وإسبانيا واليونان- بسبب صداقة محمد على لفرنسا وتقديم قنصلها في بيروت على كافة قناصل الدول الأخرى،(٨) – قد دفع محمد على الىسحب صلاحيات ممثلي الدول الأجنبية على أعمال ذلك المحجر فانتدب حنا بحرى وأرسله إلى بيروت لوضع تقرير عن محجرها وإجراء إعادة تنظيمه وتحويل حساباته إلى اللغة العربية، ثم قام محمد على بتفعيل حزمة من الإجراءات كان الغرض منها مضايقة قناصل الدول الأوربية،(٩) وخصوصاً قنصل بريطانيا الذى أبعده محمد على عن بيروت، ثم قام محمد على بتخفيض عدد موظفي المحجر وإخضاع جميع أعماله تحت الإدارة المصرية.(١٠)

وفى مصر وفى عام ١٨٣٩ قام محمد على بتشكيل لجنة للصحة العمومية من أعضاء وطنيين جعل على رأس أولويات عمل تلك اللجنة مراقبة ومتابعة إجراءات الحجر الصحي بنقاط الحجر الصحي التي أسسها على ساحل البحر المتوسط.(١١)

وتحسباً لما قد يهدد مصر براً عن طريق القوافل البرية القادمة من سوريا إلى مصر عبر سيناء قام محمد على قبل أن ينسحب من بلاد الشام بإنشاء كورنتينة بالعريش كان عليها القيام بالتفتيش على القوافل البرية القادمة من سوريا إلى مصر، غير أن هذه الكورنتينة لم يكن بها مناطق لعزل المصابين المشتبه إصابتهم بأمراض وبائية إذ كان أطباء الكورنتينة يكتفون بعد فرز أولئك المصابين بوضعهم تحت حراسة العساكر الصحيين وتكليفهم بمنع اختلاط المصابين بالأهالي أو الأصحاء من العابرين لنقطة الحجر الصحي بالعريش. (١٢)

وخلال عهد عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٣) ورغم أن الطاعون قد ضرب مصر بين عامى١٨٤٨ و١٨٥٠،(١٣)إلا أن إجراءات الحجر الصحي لمواجهة هذا الوباء قد تأثرت سلباً تحت تأثير هلع والي مصر من تدخلات الدول الأوربية وممثليها بحجة مراقبة ومتابعة إجراءات الحجر الصحي من جهة، وللتقارب السياسي خلال فترة حكمه بين مصر وبريطانيا المعروفة بموقفها السلبي تجاه قيود إجراءات الحجر الصحي على الموانئ الواقعة على خطوط الملاحة الدولية من جهة أخرى.

وتأسيساً على ذلك قام عباس بإلغاء كافة أنظمة الحجر الصحي المختلطة بعد أن بدا له أن تلك اللجان هى أبواب خلفية لفرض إرادات الدول الغربية على مصر، وهو ما أدى

إلى إثارةعواصف متوالية من الاعتراضات في عواصم دول أوربا على موقف والى مصر، وطالبت هذه الدول وعلى رأسها فرنسا بإعادة ما كان معمولاً به في مصر من أنظمة الحجر الصحي من خلال إعادة تشكيل المجلس الصحي الكورنتينى المختلط، فأهمل عباساً كل ذلك فلا حفل باحتجاجات تلك الدول ولا أجابهم إلى مطلبهم بإعادة تشكيل ذلك المجلس.(١٤)ورداً على ذلك سعت فرنسا إلى تكوين حلف أوروبى من مجموعة دول البحر المتوسط للانتقام من بريطانيا التي تسعى وبمساعدة والى مصر عرقلة إقامة منظومة حجر صحى عالمي فدعت لعقد مؤتمر صحى دولي في باريس في الرابع من يونيو من عام ١٨٥٣ لإرغام مصر ومن ورائها بريطانيا لإعادة النظام الكورنتينى لمصر باعتبارها بوابة أوربا الجنوبية، وقد تمخضت مقررات هذا المؤتمر عن ضرورة الحفاظ على أنظمة الحجر الصحي التي كان معمولاً بها في نقاطها الهامة بمناطق الشرق الادنى، مع التوصية بالتسهيل في إجراءات الحجر الصحي والبعد عن التعقيد في إجراءات الحجر ما ينتج عنه تعطيل حركة التجارة الدولية، غير أن بريطانيا قد اعترضت على مقررات ذلك المؤتمر بعدما لاح لها أن ذلك المؤتمر هو جزء من مؤامرة دولية تحيكها فرنسا ضد الإمبراطورية البريطانية، وبتوصيات من أكاديمياتها الطبية شرعت في تطبيق إجراءات حجر صحية خاصة في موانئ مستعمراتها التي تقع على الخطوط الملاحية الدولية. (١٥)

مات عباس الأول ١٨٥٣ ليسهل على دول المجموعة المتوسطية تطبيق مقررات مؤتمر باريس الصحي، ففي بدايات عهد والى مصر الجديد محمد سعيد باشا (١٨٥٤–١٨٦٣) وفى ظل التقارب بين مصر وفرنسا المعروفة بموقفها الرامى إلى تكبيل حركة النشاط البحرى البريطانى المتصاعد باتجاه مستعمراتها في الشرق أقدم سعيد باشا على إعادة تشكيل لجنة صحية مقرها مدينة الإسكندرية للنظر في الأمور الصحية الكورنتينية عام ١٨٥٧واخضع كل أعمال هذه اللجنة تحت مراقبة الحكومة المصرية. (١٦)

ولا غرابة أن تلقى حالة الصراع الدولى بين قطبى الحركة الاستعمارية بريطانيا وفرنسا بظلالها على نظام الحجر الصحي في البلاد، فالقرن التاسع عشر كان حافلا بمراحل الصراع الاستعماري بين القطبين الأعظم بريطانيا وفرنسا، وكل هذه المتغيرات التي لحقت بنظام الحجر الصحي في مصر قبل إنشاء محجر الطور الصحى ما هى إلا انعكاساً لصراع المصالح الاستعمارية، ورغم الاعتراضات البريطانية على ذلك التطور الجديد إلا أن التقارب المصري الفرنسى مع بدايات النصف الثانى من القرن التاسع عشر ابتداء من عهد سعيد باشا، وافتتاح قناة السويس للملاحة قد اجبر بريطانيا على احترام التزامات مصر الدولية من خلال التزامها بتفعيل مقررات المؤتمرات الصحية الدولية.

إنشاء محجر الطور

مع توالى سنوات النصف الثانى من القرن التاسع عشر وافتتاح قناة السويس ازدادت أهمية البحر الأحمر وموانيه لحركة الملاحة الدولية، ومع سيولة حركة المرور التجارى بين موانئ البحر الأحمر من الساحل الأسيوي إلى الساحل الأفريقيوالعكس.(١٧)

وقد انتبهت مصر إلى الآثار الكارثية المحتملة التي قد تنتج عن عبور جماعات موبوءة من الحجاز إلى مصر سواء من الحجاج المصريين أو المغاربة الذين يعبرون الأراضي المصرية إلى الحجاز ذهاباً وإياباً أو أولئك النازحين الحجازيين الذين يفرون من بلادهم هرباً من الموت في أعقاب كل موجة وبائية تضرب الحجاز سواء في موسم الحج أو في اى وقت من العام، ومن ثم كان من الضرورة إحياء تفعيل إجراءات الحجر الصحي وانتظام العمل بها خلال تلك الفترة، وقد أراد والى مصر محمد سعيد باشا بهذه الإجراءات كسب ثقة فرنسا زعيمة كتلة دول المتوسط، وذلك من خلال الظهور في

صورة الحاكم الصديق لفرنسا، وقد تواكب ذلك مع ازدهار نشاط شركة البواخر المجيدية المصرية في نقل الحجاج عبر البحر الأحمر.

وفى عام ١٨٥٨ اشتدت الكوليرا في الحجاز فأخذت حشود من أهالي الحجاز يفرون من بلادهم الموبوءة إلى مصر عبر البحر الأحمر إلى القصير، فلما علمت الحكومة المصرية بذلك اتخذت الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون تمدد وباء الكوليرا من الحجاز إلى مصر فضربت الحجر الصحي على النازحين من الحجاز عند منطقة بئر عنبر في المسافة بين القصير وقنا، أما بالنسبة للحجاج العائدين بحراً عن طريق السويس فقد منعتهم الحكومة المصرية من دخول المدينة وفرضت عليهم الحجر الصحي في عجرود شمال السويس. (١٨)

كل هذه الأمور قد دفعت الحكومة المصرية دفعاً عام ١٨٥٨ إلى التفكير في إنشاء نقطة للحجر الصحي عند المدخل الجنوبي لخليج السويس لتكون بوابة الدفاع الصحي لمصر على البحر الأحمر، وقد اختيرت منطقة الطور لتنشئ بها الحكومة محجراً صحياً غايته هو تطبيق إجراءات الحجر الصحي الصارمة بدقة على السفن القادمة إلى مصر من موانئ الساحل الشرقي للبحر الأحمر.

وجنوب مدينة الطور بنحو ٦٤٠ متراً اتخذت الحكومة موقعاً على الساحل الأسيوي لخليج السويس لإنشاء المحجر الصحي الجديد، وقد أخذ الاعتماد على هذا المحجر يتزايد تباعاً مع تراجع الاعتماد على الطرق البرية القديمة في رحلة الحج. (١٩)

وفى أوائل عام ١٨٦٥ اندلعت الكوليرا مجدداً في مكة، وتسبب انتشار وباء الكوليرا في وقوع أعداد ضخمة من الحجاج ضحايا لهذا الوباء، ثم انتقلت الكوليرا من الحجاز إلى مصر(٢٠)، وقد كانت حادثة اندلاع الكوليرا في مكة بمثابة التجربة الحقيقية للوقوف على مدى أهمية إنشاء محجر الطور الصحي بعد أن إنشائه بسنوات قليلة، وتسرب الوباء إلى مصر لم يكن يعنى أن محجر الطور كان عديم الفائدة، فالمحجر كان في سنوات إنشائه الأولى ولم ترتبط الترتيبات الصحية فيه بمنظومة إجراءات الوقاية بالمقترحات والتوصيات التي تخلُص اليها المؤتمرات الصحية الدولية بعد.

وخلال عهد إسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩) أنشئت شركة الملاحة التجارية تحت اسم الشركة العزيزية نسبة للسلطان عبد العزيز، وقد اعد لها بواخر حديثة الطراز لنقل التجارة والمسافرين إلى ثغور مصر على البحر المتوسط، كما أن هذه الشركة كانت تُسَير بواخرها بين موانئ مصر وثغور الحجاز واليمن ومصوع علاوة على قيامها بنقل الحجاج بين السويس وموانئ الحجاز. (٢١)

وأثناء انعقاد مؤتمر الآستانة الصحي الدولى عام ١٨٦٥ – لدراسة وباء الكوليرا الذي غزا اوربا ودراسة السبل الوقائية من هذا الوباء– تأكد بأن وباء الكوليرا الذي غزا بلاداً كثيرة في شرق أوربا قد تحقق ظهوره في مصر في أعقاب عودة الحجاج من مكة، وانه قد غزا بلاداً في شرق المتوسط، ويحتمل أنه قد انتقل مع أمتعة اشتراها الحجاج من بلاد الحجاز قد تم استيرادها من الهند، وقد كانت نقطة انطلاق انتشارذلك الوباء في أوربا مع أولئك الحجاج القادمين من مصر، ومن خلال حركة التجارة بميناء ميلان الإيطالي.(٢٢)

وقد اظهر الانتشار السريع لوباء الكوليرا في أوربا والشرق مدى فداحة العجز في إجراءات الحجر الصحي الخالية من القواعد الصارمة، وفى المؤتمر نوقشت كل السياسات التي من شانها القيام بعزل وقطع كل السبل المؤدية لانتشار هذا الوباء، وقد

سعت فرنسا إلى خلق جبهة قوية من الدول الأوربية والشرقية المقتنعة بوجهة نظرها في ضرورة بناء ستارة قوية من الحجر الصحي تفصل اوربا عن مصادر العدوى بالأمراض الوبائية، وهو ما يفسر وجود ممثل للحكومة المصرية بالمؤتمر.(٢٣)

وقد دعت مائدة المؤتمر إلى تعيين لجنة لصياغة برنامج العمل المتعلق بإجراءات الحجر الصحي، ومن جهة أخرى دعى الدكتور فوفيلFauvel ممثل الحكومة الفرنسية إلى الانتباه إلى الآثار المترتبة على الحج إلى مكة باعتباره أكبر تجمع بشرى تنتقل بواسطته الكوليرا إلى بلدان العالم، واشار في كلمته إلى ضرورة التشديد في إجراءات الحجر الصحي على البواخر التي تسير بين الموانئ العربية بالبحر الأحمر ومصر.(٢٤)

وتجاوباً مع مقررات مؤتمر الأستانة الصحي الدولى وجه والى مصر إسماعيل باشا نظر حكومته إلى الاهتمام بتيسير سبل حركة الملاحة في البحر الأحمر بإدخال التحسينات على بعض الموانئ وطرق العبور الملاحية بين السويس وموانئ البحر الأحمر لتسهيل حركة المرور في البحر الأحمر من جهة، وتقديم الدعم للبنية التحتية لمرفأ الطور المُخصص للحجر الصحي على الحجاج بعد أن بات الحجاز مصدراً لتصدير الكوليرا إلى مصر ومنها إلى أوربا من جهة أخرى، فبنى عدداً من الفنارات الجديدة لإرشاد السفن حيث أنشأ فناراً في السويس وآخر في رأس الغريب جنوب رأس الزعفران، وفنار جديد في جزيرة شدوان وآخر في الوجه بساحل الحجاز.(٢٥)

ورغم الصيحات الذى كانت تدوى بها قاعات المؤتمرات الصحية الدولية بضرورة التعجيل ببناء ستارة وقائية من أنظمة الدفاع الصحي، ورغم أن مرفأ الطور قد نشأ مرفأ صحياً بامتياز إلا أن ما ناله من الإصلاحات والتحسينات منذ نشأته عام ١٨٥٨ لم يكن ليعبر عن خطة قد وضعتها الحكومة المصرية لربط أعمال ذلك المحجر بمنظومة الدفاع الصحي التي كانت ترسم ملامحها مقررات المؤتمرات الصحية الدولية منذ أواسط القرن التاسع عشر، ونستطيع أن نقول في اطمئنان أن العقود الثلاث الأخيرة من القرن التاسع عشر كانت قد شهدت البداية للاهتمام الحقيقي بمحجر الطور الصحى بعد أن تحول من نقطة كورنتينية صغيرة عند مدخل خليج السويس إلى محجر صحى دولي، فحينما أنشأت الحكومة المصرية محجر الطور عام ١٨٥٨ كانت بنيته التحتية والفنية والإدارية متواضعة للغاية، وظل المحجر لسنوات طويلة يعوزه الاهتمام بالخدمات التي يُعَول عليها في تقديم سبل الراحة والأمان الصحي لنزلائه، فأماكن مبيت الحجاج عبارة عن خيام بالية لا تقيهم برد الشتاء ولا تصمد تحت وهج حرارة شمس الصيف الحارق فتتحول إلى خرق بالية، أما مساكن أطقم الأطباء والفنيين والإداريين فكانت عبارة عن عدد قليل من الخيام المتواضعة للغاية، حتى المستشفيات الملحقة بالمحجر لم يكون من بينها مبنى ثابت من الحجر، هذا علاوة على أن المسافة ما بين اقرب نقطة لرسو الباخرة المقلة للحجاج في البحر وبين رصيف المحجر كانت طويلة نسبياً بسبب عدم قدرة البواخر على الرسو المباشر أمام رصيف الطور نظراً لوجود الشُعب المرجانية بكثرة في هذا المكان، ورغم ذلك لم يكن المحجر مزوداً بأسكلة،(٢٦)تضمن مرور ركاب البواخر من الحجاج فوقها بأمان حال نزولهم إلى البر، ولما كثُرت شكاوى الحجاج من هذا الأمر أصدر وكيل محافظة السويس أوامره إلى مأمور كورنتينة الطور بسرعة التصرف لإقامه أسكلة خشبية لتسهيل نزول الحجاج، ولما كانت إدارة المحجر ليس في قدرتها الفنية أو المالية إقامة تلك الأسكلة وموسم عودة الحجاج قد اوشك على البدء لذا وفى الثأمن من شهر ذى القعدة من عام ١٢٩٣ هجرية الموافق ١٨٧٦ ميلادية توجه وكيل محافظة السويس إلى محجر الطور لإنجاز ما يمكن إنجازه في هذا الشأن، وبالفعل تم استخدام أخشاب ملك الخواجة

قسطندىCustandy في صنع أسكلة، غير أنه سرعان ما أن هلكت تلك الأسكلة بنهاية موسم الحج.(٢٧)

بقي الوضع على ما هو عليهفالمحجر خالٍ من أسكلة توفر الأمان للحجاج أثناء نزولهم إلى رصيف الطور ما اضطر وكيل المحافظة وقبل بداية موسم الحج في العام التالى إلى الكتابة إلى ديوان الأشغال العمومية يطلب سرعة موافاته برد واضح حول أسكلة رصيف محجر الطور "... لأن الوقت قد أزف، وشكاوى الحجاج لا تنقطع، خصوصاً وأن فيهم نساء قد يضطرون لكشف عوراتهن وهن يخضن الماء ما بين الباخرة والرصيف، علاوة على أن أغلب الرجال يكابدون أمواج البحر أشد المكابدة أثناء نزولهم وعلى ظهورهم أمتعتهم وخصوصاً كبار السن منهم. (٢٨)

وفى ذات السياق كتب رئيس أطباء محجر الطور إلى وكيل محافظة السويس ينبهه إلى خطورة تعرض الحجاج إلى الإصابة بأمراض تشبه الأمراض الوبائية نتيجة اضطرارهم لخوض مياه البحر التي يقطعونها في المسافة بين الباخرة وأرض المحجر،(٢٩)وبناءً على هذه المكاتبات كلف ديوان الأشغال العمومية احد مستشاريه بمراجعة الرسم الهندسى الذى أعده مهندس تنظيم بندر السويس لتلك الأسكلة،(٣٠)وبعد أن تمت الموافقة على الرسم الهندسى للأسكلة طرحت محافظة السويس مقاولة بناء تلك الأسكلة فرست على الخواجة نابليون ريموندىالذى بدأ في أعمال الأسكلة المذكورة باستحضار الدبش والأحجار إلى رصيف الطور للبدء في البناء وكذا العمال والمياه الحلوة،(٣١)حاولت مصلحة الصحة حل تلك الاشكالية برمتها فطلبت انشاء ميناء صغير بالطور لاستقبال بواخر الحجاج غير انه لم يتلفت الى تلك الفكرة ربما لكثرة كلفتها المالية(٣٢)وعندما تعرضت هذه الأسكلة للتهالك عام ١٨٨٣ طرحت محافظة السويس مناقصة لترميمها،(٣٣)وقد خصصت المحافظة مبلغ ١٧.٨٥٠ جنيه مصرى لإتمام أعمال الترميمات لتلك الأسكلة.

(٣٤)وفى عام ١٨٨٣تضرب الكوليرا مصر لتذهب بأرواح ما يزيد عن مائة ألف نسمة من السكان،(٣٥)وامام الوضع الصحي الطارئ على البلاد بحلول وباء الكوليرا سارعت الحكومة المصرية ومجلس الصحة البحرية في أوائل عام ١٨٨٤ بإرساء الهيكلة الفنية لمحجر الطور من أطباء وممرضين وكتبة وطهاة وغيرهم بعد أن تزايد الاعتماد على محجر الطور خصوصاً بعد إلغاء كورنتينة العريش وإلغاء وظيفة حكيمباشىالكورنتينة ورفت المسيوويتسىwitsiكبير أطباء كورنتينة العريش.(٣٦)

وعلى صعيد آخر لم تتوقف عمليات متابعة الترميمات اللازمة لمرافق محجر الطور لضمان سير دولاب العمل به ففى أوائل عام ١٨٨٤ تقدم حلمى افندى أجزجى كورنتينة الطور بشكوى لديوان الصحة العمومية من هلاك وفساد بعض أصناف الأدوية والمستحضرات الطبية نتيجة سوء حفظها، وضرورة إعادة ترتيب وتجهيز صيدلية محجر الطور،(٣٧) ولأجل ذلك توجهت في شهر أغسطس عام ١٨٨٤ لجنة هندسية منتدبة من نظارة الأشغال لمعاينة مخازن مهمات ولوازم الكورنتينة، وكذلك سقف مستشفى المرضي ومخزن المستحضرات الطبية وابداء الرأى فيما تلزمه تلك المرافق من أعمال الترميم.(٣٨)

ولما كان أغلب الحجاج يقضون حاجتهم في الفلاوات المحيطة بالمحجر ما قد يتسبب عنه الإضرار بالصحة العامة لنزلاء المحجر من الحجاج الأصحاء ولأهالي بلدة الطور، ولما كان ما يتوافر عليه المحجر من الأخشاب والمسامير لا يفى إلا بعمل نصف العدد الذي يحتاجه الحجاج من محلات الراحة الصحية (دورات المياه)، لذا طالب وكيل

محافظة السويس في أغسطس ١٨٨٨ بضرورة موافاة مخازن محجر الطور بما يكفي من لوازم صناعة تلك المحال حتى تتناسب مع أعداد الحجاج الأخذة في التزايد. (٣٩)

وفى عام ١٨٩٢ انعقد في مدينة فينسيا الايطالية المؤتمر الدولى الصحي، وقد تمخضت مقررات ذلك المؤتمر عن ضرورة تطوير منظومة الحجر الصحي في حوض المتوسط والمسالك البحرية المؤدية اليه بما يتوائم وتطور حركة الملاحة الدولية، واستجابة لما استقرت عليه هيئة المؤتمر من مقررات صدر في ١٩ يونيه ١٨٩٣ الدكريتو الخاص بإعادة تنظيم وترتيب لوائح الحجر الصحي ومجلس الصحة البحرية والكورنتينات في مصر، ومنذ ذلك التاريخ أصبح محجر الطور هو حائط الصد الذى تعتمد عليه أوربا في منع تسلل الأمراض الوبائية القادمة من نصف الكرة الجنوبى.(٤٠)

بات على عاتق الحكومة المصرية ومجلس الصحة البحرية دعم وتطوير هذا المحجر بما يتوافق والدور الكبير الذي أصبح مرشحاً للقيام به في سبيل الدفاع الصحي عن نصف الكرة الشمالى، وفى هذا السياق وفى العام التالى ولمواجهة العجز المحتمل في ميزانية مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية المسئول عن خطط تطوير وتحديث محاجر مصر الصحية صدر الأمر العالى بتخصيص مبلغ ٤٠ ألف جنيه لسد العجز في ميزانية المجلس لمواجهة النفقات غير العادية في الطور والسويس وعيون موسى. (٤١)

ومنذ اعتماده محجراً دولياً في العام ١٨٩٣ أخذت الحكومة المصرية ومجلس الصحة البحرية في التخطيط للنهوض بذلك المحجر الذى ظل حتى عام ١٨٩٢ نقطة صغيرة للحجر الصحي على البحر عند مدخل خليج السويس، ففى عام ١٨٩٧ وضعت الخطة الشاملة لتطوير المحجر بالتعاون بين الحكومة ومجلس الصحة البحرية، وقد سارت تلك الخطة على محورين أساسيين الأول: هو المحور الأفقي والذى يرتبط بتوسيع النطاقالأفقي للمحجر من حيث المساحة بحيث يتسع المحجر الجديد للمرافق الصحية المُخطط إضافتها، أما الثانى فهو المحور الرأسى المرتبط بتطوير الإمكانات البشرية والفنية وأنظمة التشغيل، وكذلك تحديث وتطوير أماكن إقامة الحجاج والمعروفة (بالحزاءات)، وكذا إمداد المحجر بالمياه الحلوة، وتنظيم عملية دخول الأطعمة والمأكولات للحجاج، و توفير الطعوم والأدوية والمستحضرات الطبية، وقد أخذت تلك الخطة تخطو أولى خطواتها ابتداءً من عام ١٨٩٧ حيث أخذت الإضافات تترى على المحجر تباعاً تحت إشراف الدكتور روفر ROVER"" رئيس المجلس الصحي البحرى.(٤٢)

ومنذ تلك السنة والسنوات التي تليها ومن منطلق وعى الحكومة المصرية بخطورة الدور الذي بات مكلفاً به ذلك المحجر أقدمت الحكومة عام١٨٩٩ على إنشاء ثلاثة أرصفة جديدة، وإنشاء ثلاثة مناطق للتطهير بمحاذاة الأرصفة الثلاث التي اعدت لنزول الحجاج. (٤٣)

وبالنسبة لأماكن إقامة الحجاج بالمحجر فقداشار الدكتور روفر في تقريره عام١٨٩٩" بان الحكومة قد بنت مخيم إقامة الحجاج على مسافة ربع ميل من أرصفة النزول..."، واضاف روفر بأن أرض المخيم تنقسم إلى حزاءات متجاورة مساحة الواحد منها تتراوح ما بين المائة وخمسون متراً والمائتين وخمسون متراً وعليها اقيمت خيام مبيت النزلاء من الحجاج، وتحيط بالمخيم اسلاك شائكة ويفصل بين كل حزاءواخراسوار بطول ثلاثة أمتار لمنع اختلاط الحجاج ببعضهم في حالة ظهور العدوى الوبائية بالطور، وكل حزاء يستوعب نحو خمسمائة من الحجاج. (٤٤)

وفى تقريره اشار كرومر عام ١٩٠٥بانه "... رغم ما أنفقته الحكومة من أموال طائلة لتوفير سبل الراحة للحجاج، إلا أن الطريق ما يزال طويلاً أمام الحكومة على صعيد إحساس الحجاج بالراحة والأمن أثناء مدة إقامتهم بالمحجر..." وامام تزايد أعداد نزلاء المحجر من الحجاج المصريين والأجانب، وكثرة شكاوى الحجاج من سوء الإقامة بالخيام رصدت الحكومة لمشروع تطوير منازل الحجاج مبلغ خمسين الف جنيه،(٤٥) ومن أصل ذلك المبلغ شرعت الحكومة في استبدال الخيام المتهالكة ببناء منازل من الحجر وقد ابتدأت في ذلك عام١٩٠٣(٤٦)وبنهاية ذلك العام اتمت بناء تسع منازل يسع الواحد منها نحو مائة حاج. (٤٧)

وجرياً على الخطة المعدة لتطوير المحجر منذ عام ١٨٩٧ فقد جرى تشكيل لجنة عام ١٩٠٥ضمت كل من لينان بك مندوباً عن نظارة المالية والدكتور زكرياديسZkriadies مندوباً عن مجلس الصحة البحرية والكورنتينات ونعوم شقير مندوباً عن نظارة الحربية، وذلك للبحث في إمكانية توسيع المدى الأفقي لأرض محجر الطور، وبعد دراسة الأمر عهدت اليهم الحكومة تثمين الحدائق والمنازل والأراضي والأشجار المثمرة وغير المثمرة التي تقع في نطاق قرية الكروم الملاصقة لنطاق المحجر لضمها إلى أرض المحجر الصحى، وبالفعل تم تقدير أثمان ممتلكات الأهالي في قرية الكروم ب١٢٣جنيه و١٢٠قرشاً عدا حديقة فسيحة مزروعة بأشجار النخيل والفواكه كانت مملوكة لدير الرهبان لم تدخل ضمن ما تم تثمينه، ثم قامت الحكومة بتخصيص نطاق متسع من الأرض الممهدة شرق بندر الطور بنصف ميل لإعادة توطين أهالي قرية الكروم، وأقامت لهم الحكومة مسجداً كبيراً، وأطلق على القرية الجديدة اسم المنشية أو منشية عباس.(٤٨)وبذلك ضمنت الحكومة عدم اختلاط سكان تلك القرية بالحجاج الذين يفدون إلى المحجر وربما يكونون في بعض المواسم مصابون بأمراض وبائية خطيرة.

وفى عام ١٩٠٧ وبعد أن ضمت الحكومة قرية الكروم الجديدة إلى أرض محجر الطور خصصت مبلغ ٦.٢٠٠ جنيه لبناء منازل جديدة للحجاج بالطور،(٤٩)كانت هى الدفعة الأخيرة من أصل مبلغ الـــ٥٠ ألف جنيه المرصودة لذلك المشروع،(٥٠) ومن خلال ذلك المبلغ أضافت الحكومة حزاءان جديدان إلى محجر الطور فأصبح عدد الحزاءات المقامة بالطور عشرة حزاءات لها القدرة على استيعاب نحو ثمانية آلاف حاج، وبإنشاء الحزاءات العشرة تكون الحكومة قد قطعت شوطاً لا بأس به على صعيد توفير أماكن لائقة لمبيت الحجاج، وفى عام ١٩٠٩ تم تخصيص مبلغ إضافي لإتمام بناء تلك المنازل. (٥١)

وفيما يبدو أن الحكومة لم تكن متعجلة في إنجاز مشروع تطوير منازل الحجاج بالطور دفعة واحدة، إذ ربطت حجم الإنجاز في هذا المشروع بحجم إنجاز الحكومة العثمانية في مشروع سكك حديد الحجاز، إذ كانت الحكومة المصرية ترى أنه من الصواب ربط التقدم في إنجاز مشروع منازل الحجاج بالطور بمشروع سكك حديد الحجاز فإذا أتمت الحكومة العثمانية ذلك المشروع أمكنها توفير الكثير من المال خصوصاً وأن مشروع سكة حديد الحجاز في حال تمامه سيخفف الضغط عن محجر الطور، فجزء من حجاج العراق والشام والأناضول سيستقلون القطار و لن يسلكوا الطريق إلى الطور في رحلة العودة من بلاد الحجاز بعد انتهاء موسم الحج. (٥٢)

على كل حال كان خط سكك حديد الحجاز جاهزاً لخدمة حجاج الشرق قبل بداية مشاعر الحج لعام ١٩٠٨ فاستقرت الحكومة على ما أنجزته من مساكن الحجاج، وقد

راعت إدارة المحجر عند تسكين الحجاج أن تخصص لركاب الباخرة الواحدة حزاءً كاملاً، وإذا تجاوز عدد ركاب الباخرة سعة الحزاء الواحد خصصت لهم جزءاً من الحزاءات المجاورة مراعاة لما قد يكون بين ركاب الباخرة الواحدة من أواصر. (٥٣)

وعلى صعيد آخر شكل سوء الصرف الصحي بالمحجر تحدياً كبيراً أمام الحكومة ومجلس الصحة البحرية، فلا للمحجر شبكة خاصة للصرف الصحي، ولا كان نطاقه متصل بشبكة صرف صحى مجاورة ما شكل خطراً حقيقياً على صحة نزلاء المحجر الصحي وأهالي مدينة الطور وقرية المنشية الجديدة الملاصقة لنطاق المحجر،(٥٤) ومن ثم كان على الحكومة وهى في اطار تطوير المحجر الصحي بالطور أن تضع خطة لمعالجة هذه المشكلة، فبدأت في عام ١٩٠٦ وبتوصية من المهندسين الصحيين ببناء عدد إضافي من محلات الراحة الصحية للنساء والرجال،(٥٥) وفى نفس العام خصصت الحكومة مبلغ ٩.٠٠٠ جنيه للبدء في خطة بناء شبكة الصرف الصحي بمحجر الطور،(٥٦)ثم اعتمدت مبلغاً اضافياً قدره ٣،١٥١ جنيه مصري لشراء مهمات وأدوات ومستلزمات شبكة الصرف الجديدة،(٥٧)وبعد اتمام هذه الشبكة أصبحت عملية صرف المخلفات البرازية تتم بطريقة علمية بصرفها في البحر وذلك بعد احتجازها في مستودع كبير تتم معالجة محتوياته العضوية بالمواد الكيمائية قبل صرفها في البحر. (٥٨)

اما بالنسبة لمياه الشرب فلم يكن بمحجر الطور حتى عام١٨٧٨سوى الآتين لتكرير مياه الشرب(٥٩)ولتوفير مياه الشرب النقية للحجاج كان على إدارة المحجر الاستفادة بمصادر مياه الشرب القديمة بالمكان ومعالجتها بحيث تصبح كافية ومستساغة لاستعمال الحجاج، ففى مدينة الطور وضواحيها ابار قديمة العهد كان يستخدمها الأهالي للغُسل والشرب ومنها بئر (مراد) بقرية الكروم، فلما ضُمت قرية الكروم للمحجر في عام ١٩٠٥ أصبحت بئر مراد احد المصادر الأساسية لسقاية الحجاج، ومن ثم عكفت إدارة محجر الطور منذ ذلك الوقت على تطوير الاستفادة من تلك البئر فقامت بتطهيرها، ثم اقامت مضخة كبيرة على تلك البئر لرفع الماء منها، وكانت هذه المضخة ترفع نحو ١٢٠ طن من المياه الحلوة كل يوم، ثم قامت إدارة المحجر بإعادة تطهير بئر أخرى بمدينة الطور هى بئر(ابى قلم) وكانت تضخ نحو ٨٠ طن من الماء العذب يومياً،(٦٠)واغلب الظن أن تلك الكمية من الماء لم تكن تكفى استخدام أعداد الحجاج من نزلاء الطور والذى كان يتراوح عددهم من ٤ إلى ٦ آلاف حاج في كل فوج وحتى تصل المياه الحلوة لأغراض الشرب والوضوء إلى كل أرض المحجر،(٦١)فقد تم عمل شبكة تحت الأرض من المواسير المصنوعة من الزهر تصل بين ابار المحجر بعد أن تم اغلاق هذه الابار من فتحاتها العلوية اغلاقاً محكماً، ويتم تخزين انتاجها من الماء في ثلاث صهاريج كبيرة، وكل صهريج منها مزود بمؤشر الكترونى لمتابعة منسوب الماء فيه، وتتم عملية التخزين من خلال مضخة كبيرة تعمل بالوقود الأحفوري، ويتم باستمرار أخذ عينات من الماء المخزن لتحليلها للتأكد من خلوها من الميكروبات والجراثيم المسببة للأمراض. (٦٢)

ولما كان الموقع الجغرافى للطور يعزل المحجر الصحي بها عن داخلية البلاد وتبعده عن اقرب مكاتب مجلس الصحة البحرية مفازات طويلة من ضروب صحراء سيناء، اذ كانت الرسائل المتبادلة بين الطور والسويس يتم ايصالها بواسطة الهجانة،(٦٣)غير أن هذه الوسيلة البدائية كانت تعطل سير العمل بالمحجر، لذا بادر وكيل محافظة السويس بمخاطبة نظارة الداخلية من أجل ربط محجر الطور بالسويس بخط تلغراف، وذلك لتسهيل سبل اتصال إدارة محجر الطور بربابنة السفن القادمة للرسو قبالة الطور من جهة، والتيسير على الحجاج النازلين بالمحجر الاتصال بذويهم أثناء مدة

اقامتهم بالمحجر من جهة أخرى، وتيسير أعمال الحجر الصحى وسرعة انجازها من جهة ثالثة، وفى هذا الاطار اوضح وكيل المحافظة في مضمون رسالته بان"جبل الزيت" وهو ميناء صغير يقع على الساحل الغربى لخليج السويس جنوب مدينة السويس بـــ ٢٧٨ كيلو متر وبه محطة للتلغراف ومن ثم يسهل مد الخط التلغرافى بين جبل الزيت والطور اذ أن المسافة بين الطور وجبل الزيت هى ٢٠ ميل بحرى، ولن يكلف إنشاء ذلك الخط الحكومة المصرية اكثر من ٢.٠٠٠ جنيه يمكن تحصيلها في مدة وجيزة لوفرة العوائد المنتظر تحصيلها من اثمان مخابرات الأهالي بذويهم، وكذلك عوائد مخابرات ربابنة السفن بوكلائهم بالسويس، هذا علاوة على أن محطة التلغراف المرجو انشائها ستُمكن الحكومة المصرية ومجلس الصحة البحرية من متابعة الوضع الصحي بجهة الطور أولا بأول".(٦٤)

ورغم الحاح وكيل محافظة السويس في الإسراع بتنفيذ خط التلغراف إلا أن الحكومة تلكأت في تنفيذه لأسباب غير معروفة، ولكن فيما يبدو أنه مع اعتماد محجر الطور محجراً دولياً عام١٨٩٣ والانتباه إلى خطورة عدم وقوف الحكومة بشكل مستمر على الوضع الصحي بالطور وقت فرض الكورنتينة على الحجاج، وقيام الحكومة بتنفيذ خطة تطوير المحجر ابتداءً من عام١٨٩٧ قد جعل الحكومة تسرع بتجهيز الاعتماد المالى المطلوب لتنفيذ هذا الخط عام١٨٩٧والبدىء في تنفيذه(٦٥)كما انشأت الحكومة مكتباً للبريد بالمحجر وصارت وحدة الاتصالات بالمحجر يُعول عليها بشكل كامل في اتصال محجر الطور الصحى بمكتب السويس وغيره من مكاتب مجلس الصحة البحرية،(٦٦)ولتنظيم سرعة حركة البريد بين الطور والسويس تقرر قيام باخرة مرتين في الأسبوع بين المدينتين. (٦٧)

وفى عام ١٩٠٦ زودت الحكومة محجر الطور بشبكة للهاتف الداخلى لتسهيل حركة العمل بين مرافقه،(٦٨) وظلت الحكومة توالى صيانة وسائل الاتصال التي تربط محجر الطور بغيره من مكاتب الحجر الصحي فى مصر ففى عام ١٩٠٧ وعندما تعطلت أعمال خط التلغراف المذكور آنفا قامت الحكومة في شهر أكتوبر من نفس العام باعتماد مبلغ ١.٨٣٠ جنيه لإصلاح وتطوير خط التلغراف بين الطور والسويس.(٦٩)

ومن جهة أخرى ولتسهيل عملية نزول الحجاج لأرض المحجر وفى عام ١٩٠٢ اضافت الحكومة المصرية رصيفاً جديداً إلى الأرصفة الثلاث القديمة التي انشئت عام ١٨٩٩ لاستيعاب كثافة نزول الحجاج. (٧٠)

أما عن تطهير امتعة الحجاج العائدين من الحجاز سواء وقت الاعلان بتلوث موسم الحج بمرض وبائى من عدمه، فيذكر الدكتور زكريادس مدير محجر الطور في تقريره الذى رفعه إلى مجلس الصحة البحرية والكورنتينات في الأول من ديسمبر عام ١٨٩٦ " بان الحصول على نتائج مرضية في عمليات التطهير هو امر مستحيلالان ... وان عدم جدوى قسم التطهير هو أكبر مُسهل لإدخال المرض إلى مصر، فقطعة قماش مصابة لم يتم تطهيرها قد تكون السبب في اندلاع الكوليرا في مصر..."، وهى اشارة صريحة إلى ضعف الامكانات الفنية التي يعانى منها ذلك القسم بمحجر الطور، واقترح فيما اقترح لتطوير تلك الوحدة بأن يتم تعيين رئيس لفرع التطهير يتميز بالخبرة، كما اشارزكريادس إلى قلة أعداد الفنيين الصحيين بهذا القسم. (٧١)

ومن ثم كان لزاماً على الحكومة تطوير وحدة التطهير بالطور وكذا محتوياتها من المباخر والمغاسل والحمامات وامدادها بالعناصر الفنية ذات الخبرة، غير أن ما جاء بتقرير الدكتور زكريادس من مقترحات قد ذهب ادراج الرياح ولم ينفذ منه شيء فحسب

ما ذكره الدكتور روفر في عام ١٨٩٩ لم تكن بالطور سوى ثلاث مباخر لتطهير امتعة الحجاج وملابسهم،(٧٢)وهى التي انشئت مع بداية تدشين محجر الطور كمحجر صحى دولى، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٠٦، ففى هذه السنة طرأ تحديث شامل لمنطقة التطهير، فحسب تقرير الدكتور بريندBriendDoctor رئيس محجر الطور إلى مجلس الصحة البحرية حيث افاد بأنه قد تم تحديث منطقة التطهير بحيث تم تقسيمها إلى جزئين رئيسين، الجزء الأول منها خُصص لتعقيم الحالات الملوثة والتى تأكد اصابتها بالكوليرا، أما الجزء الثانى فقد خُصص لتعقيم الحالات المشتبه في اصابتها، وكل جزء ينقسم إلى قسمين داخليين احدهما للرجال والاخر للنساء، وكل قسم مزود بمجموعة من الحمامات وحجرة للطبيب وحجرتين للاغتسال وصالتين للملابس، ومغسلة لملابس ومفروشات الحجاج،(٧٣)وللزيادة المطردة في أعداد نزلاء المحجر الصحي من الحجاج تم اضافة مبخرة جديدة لقطاع التطهير عام ١٩١٣ بتكلفة ٢.٥٠٠ جنيه،(٧٤)على الاغلبانهاانشئت بمحاذه الرصيف الرابع الذى تم انشائه عام ١٩٠٢.

ولعزل الحالات الموبوءة كان لزاماً على الحكومة توفير الدعم الكافى لإنشاء معزل وبائى داخل نطاق محجر الطور لعزل الحالات التي ثبُت يقيناً اصابتها بمرض وبائى، وبالفعل تم التخطيط لإقامة هذا المعزل بتخصيص مساحة نائية من أرض المحجر، تم تقسيمها إلى أربع اقسام رئيسية محاطة من الخارج بسياج حديدى بارتفاع ثلاثة ونصف متر، وقد اقيم على أرضية هذا النطاق مجموعات من الاكشاك الخشبية لإقامة المرضى الذين تم عزلهم، وقد بُنيت هذه الاكشاك بطريقة بحيث يمكن ملاحظة من بداخلها من خارج السور الحديدى المقام حول نطاق المعزل دون الحاجة إلى الاختلاط بالمرضى،(٧٥)وقد بلغ عدد هذه الاكشاك عام١٩١٣ ثمانية اكشاك، وقد اعتمدت الحكومة في نفس العام مبلغ ٦.٤٠٨ جنيه لترميم بعضها وإعادة بناء ما تهالك منها واضافة عدد آخر منها حسبما ترى إدارة المحجر الصحي. (٧٦)

ولإيواء الحالات المصابة بأمراض عادية أو أولئك الذين تتطلب حالتهم الصحية إجراء جراحات عاجلة من الحجاج يذكر الدكتور روفر بأن عدد مستشفيات الطور لم يكون يتجاوز الاربع مستشفيات في عام١٨٩٩ واحدة منها للأمراض العادية وأخرى لأمراض المعدة (مستشفى الجهاز الهضمى) وثالثة للكوليرا وأخيرة للطاعون،(٧٧)وقد تضاعف ذلك العدد فيذكر الدكتور رينيه بريند في تقريره عام ١٩٠٦ بان الحكومة كانت معنية بتوفير العدد الكافى من المستشفيات بمحجر الطور بحيث تستوعب الزيادات المتلاحقة في أعداد الحجاج المرضى الذين يتوافدون على المحجر كل عام، ويؤكد بريند بان أعداد هذه المستشفيات قد أخذت اعدادها تتزايد بشكل مطمئن حتى عام ١٩٠٦ حيث بلغ عددها تسعة مستشفيات، روعى فيها الفصل بين الرجال والنساء،(٧٨)وقد اهتمت إدارة المحجر بإنشاء هذه المستشفيات التسع في مكان بعيد عن الضوضاء،(٧٩)ويذكر لورد كتشنر في تقريره عام ١٩١٢ بانه قد اضيف إلى صروح المحجر الاستشفائية مستشفى جديد للأمراض المعدية،(٨٠)ولا نعرف إذا كانت المستشفى الجديد التي أشار اليهاكتشنر في تقريره الأخير إضافة نوعية جديدة للأمراض المعدية الأخرى غير الكوليرا والطاعون أم أنها كانت إضافة توسعية لاستقبال الحالات المصابة بأمراض معدية ولم تجد لها مكاناً في مستشفى الكوليرا أو مستشفى الطاعون، امانها كانت مستشفى لاستقبال المصابين بأمراض اعتيادية؟.

وفى نطاق المستشفيات اقيم المعمل البكتريولوجى لتحليل عينات المشتبه بهم من الحجاج، مزود بأحدث الأجهزة التقنية لتحليل عينات المصابين من المرضى

الحجاج،[٨١]ويربط هذه المنطقة الاستشفائية وبقية مرافق المحجر قطار صغير يسير على سكة حديد صغيرة لنقل المرضى من كبار السن والمقعدين عن الحركة،[٨٢]وبالمحجر أيضاً صيدلية تم تطويرها على نفس نطاق الصيدلية القديمة، وتحتوى على الادوية اللازمة للمرضى، ويديرها صيدلى حاصل على دبلوم الصيدلة، وبجوارها مخزن لحفظ المطلوب لتشغيل المستشفيات من المستلزمات الطبية،[٨٣] كما زوِّد المحجر بألة عملاقة لتوليد الكهرباء، ومثلجة كبيرة لصناعة الثلج. [٨٤]

واضيفللمحجر الصحى مجموعة من الورش الصغيرة منها ورش للميكانيكا وأخرى للنجارة لصيانة الآلات وأجهزة شبكات الاتصال كالتليفونات وأجهزة الإشارة التلغرافية، كما تم تزويد المحجر بمعمل للألبان المجلوبة من استراليا في خزانات مجهزة بثلاجات، وبالمحجر أيضاً تم إنشاء وتجهيز مطعم مركزى بالقرب من منطقة المستشفيات تُجهز فيه الأطعمة التي تقدم للأطباء وهيئات التمريض والموظفين والخدمة، كما بالمحجر مغسلة كبيرة عبارة عن مبنى كبير مقسم إلى صالات وبها أجهزة الغسيل الحديثة لغسل بياضات ومفروشات أسرة المرضى، وبالمغسلة غرف لإيداع الملابس المراد غسلها وغرفة مخصصة للكى، وبالمحجر بيتاً للمال تحفظ به مستحقات المرضى المالية ومقتنياتهم العينية إذا تم حجزهم بالمستشفيات أو منطقة العزل الوبائي بعد تسجيلها في سجلات، ويحصل كل حاج على وديعته بعد خروجه من المستشفى أو المعزل، وفى حالة الوفاة تُسلم الوديعة لأقرب ذويه بإقرار كتابى موثق. [٨٥]

ولتوفير الأمن والحماية لمحجر الطور بما فيه ومن فيه من غارات البدو، وضبط النظام به كانت نظارة الداخلية تقوم بتعيين العدد اللازم من الخفر، وترسلهم كل عام إلى الطور مع بداية شهر ذى القعدة تحت إمرة قائد عسكرى ليكونوا في استقبال الحجاج وقت فرض الكورنتينةعليهم،[٨٦]

وكان تعيين هؤلاء الخفر المكلفين بتأمين المحجر الصحي يتم بالاتفاق بين الداخلية ومجلس الصحة البحرية فكان عدد هؤلاء الخفر يزيد أو ينقص حسب الحاجة،[٨٧]وعلى الأرجح أن إدارة قلم المحاجر بنظارة الداخلية هى من كانت ترتب تعيين الخفر المنتدبين للطور في موسم الحج كل عام،[٨٨]وفى بعض الاحيان كان يتم التنسيق بين نظارة الحربية ومجلس الصحة البحرية لإمداد محجر الطور بقوة من عساكر الرديف في الأوقات التي يتم التأكد فيها من تلوث موسم الحج بأحد الأوبئة حتى تتم السيطرة على الأعداد الغفيرة التي يتم استضافتها مدة الحجر بالطور.[٨٩] وفى بعض الاحيان كانت الحكومة تقوم بالاتفاق مع مشايخ عربان الطور للقيام بخدمات تتعلق بتوفير الأمن للمحجر الصحي وحفظ النظام به، ففى عام١٨٩٠ طلب وكيل محافظة السويس من نظارة الداخلية الاتصال بشيوخ العربان بالطور لترتيب عشرة خفراء لتعيينهم بمحجر الطور وقت فرض الكورنتينة، وذلك لمنع ما عساه أن يحدث من العرب الذين يحضرون لموقع الحجر الصحي بين حين واخر للتعيش من السرقات، وهؤلاء العشرة خفراء يكونوا تحت مسئولية الشيخ موسى نصير شيخ مشايخ عربان الطور، وبذلك يتم توفير أموالاً كانت تُهدر كل عام على رواتب ومصروفات إقامة ومعيشة من ترسلهم نظارة الداخلية من العساكر إلى الطور،[٩٠]وكانت نظارة الداخلية تصرف لقوة الحرس زياً جديداً كل عام. [٩١]

ولما كانت قوة الحرس يتم توزيعها بالقرب من أماكن إقامة الحجاج،[٩٢]لذا لم يكن غريباً أن يكون أفراد تلك القوة معرضين للإصابة بعدوى مرض قد يحمله أحد الحجاج، ففى اشارة واردة إلى مجلس الصحة البحرية بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٨٩٠ أبلغ مأمور

كورنتينة الطور رئيس مجلس الصحة البحرية بان نفراً من أفراد القوة المسلحة المكلفين بمراقبة معازل الحجاج المصابين بالكوليرا قد ظهرت عليه اعراضالاصابة ومات بعد أربع وعشرين ساعة، لذا قامت إدارة محجر الطور وبناء على تعليمات من رئيس المجلس بفرض إجراءات الحجر الصحي على أفراد قوة حرس المحجر،(٩٣)

وبعد تكرار الإصابات بين الجنود المكلفين بحماية المحجر اعطى الديكريتو الصاد في ١٩ يونية ١٨٩٣ الحق لمأموري المحاجر الصحية في عموم المنافذ المصرية اتخاذ ما يرونه مناسباً من فرض إجراءات الوقاية للقوى المسلحة المرابطة بنواحيهم حتى لا يؤثر اضطراب حالتهم الصحية على الخطط الامنية الموضوعة لحفظ النظام والأمن داخل المحاجر الصحية وخارجها، كما نبه الدكريتو على مأموري المحاجر الصحية بان جميع الموظفين بمحلات الكورنتينة هم تحت مسؤولية المأمور. (٩٤)

أما عن مسألة مراقبة الحجاج المضروب عليهم الكورنتينة ومنعهم من الهرب من المحجر الصحي فهى مهمة تقع مسئوليتها على قوات أمن الطور أيضاً، والحقيقة أنه من الصعب بمكان لأى حاج أن يهرب من الطور إلى السويس سيراً على الاقدام لبعد الشقة بين البلدين من جهة، وندرة الماء في الطريق المؤدى براً إلى السويس من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى السياسة التي اتبعتها الحكومة في إعادة توطين البدو بعد تدشين محجر الطور، حيث أنه تم توطينهم بشكل دائرى حول مخيم محجر الطور بحيث إذا حاول حاج الهرب اعادوه، اما إذا حاول الهروب عن طريق البحر فعليه أن يقطع مسافة غير قصيرة من رصيف المحجر حتى اقرب سفينة راسية قبالة الطور وسيكون حينئذ عرضة لهجوم اسماك القرش التي ستتكفل به. (٩٥)

وبعد انتهاء أعمال الكورنتية في الطور تؤشر إدارة المحجر بانتهاء مهمة القوة المسلحة ليعود أفرادها على ظهر آخر باخرة تقلع من الطور إلى السويس بنهاية موسم الحج كل عام. (٩٦) أو الىاى جهة يحددها سردار الجيش المصرى فى نهاية موسم الحج كل عام. (٩٧)

أما الكوادر الفنية المنوط بها القيام على حركة تشغيل المحجر الصحي بالطور فقد راعت الحكومة تزويد المحجر بهيئة كاملة من الأطباء والممرضين والفنيين الصحيين والكيمائيين المختصين بعمليات التطهير،(٩٨)وكذا الكتبة وعمال الخدمة، وفنيو إصلاح الآلات كانت ترسلهم الحكومة مطلع شهر ذى القعدة من كل عام ليكونوا في استقبال الحجاج العائدين من الحجاز بعد انتهاء مشاعر الحج. (٩٩)

وحسب تقرير عن سير العمل بمحجر الطور عام١٩٠٦ فأن محجر الطور وقت فرض الكورنتينة كان يعتمد على عدد ثلاثة عشر طبيباً وطبيبة وسبع ممرضات اوربياتواربعين ممرض من الرجال من العناصر الاوربية وستة من الممرضين من العناصر المحلية، وقد اعدت الحكومة لجميع هؤلاء مساكن خاصة بهم كل حسب فئته، حيث كان هناك مبان خاصة لإقامة الأطباء والممرضين الأجانب، ومبنى آخر للأطباء والممرضين المحليين، ومن الجدير بالذكر أنه ابتداء من عام ١٨٩٨ تم تعيين طبيبات للقيام بالزيارات الطبية داخل عنابر النساء، والكشف عليهن،(١٠٠)وكان تعيينهم يتم بعقود مؤقتة مدة الحجر الصحي على الحجاج، وكانت إدارة محجر الطور تتابع حالة هؤلاء الصحية أولاً بأول وتوفر لهم امكانات الوقاية من الأمراض المعدية. (١٠١)

واستكمالاً لمنظومة نقاط الحجر الصحي المصرية الواقعة على طريق الحجاج في البحر الأحمر، ولما كان ميناء السويس هو بوابة مصر على البحر الأحمر ومنها تقلع السفن إلى موانئ نصف الكرة الجنوبى، ولكون هذا الميناء هو المسئول عن استقبال

عشرات الآلاف من الحجاج الذاهبين إلى الحجاز لتأدية الفريضة، لذا كانت الحكومة تهتم قبيل بدء موسم الحج بتوفير كافة استعدادات عمل الكورنتينة بالسويس من معدات وادوات وخيام ومباخر وتجهيز أرصفة رسو السفن الناقلة للحجاج.(١٠٢)

ولأن الحجاج يتوافدون على مدينة السويس في الاوقات التي يفضلونها هم وليس وفق نظام زمنى تضعه نظارة الداخلية لذا تتعرض مدينة السويس في بعض الاوقات لضغط بشرى هائل ما يؤدى إلى خلل واضح في توفير سبل راحة الحجاج بالمدينةالىان يؤذن لهم بالسفر، وهو ما يعرض اغلب الحجاج القاصدين للمدينة انتظاراً للباخرة التي ستقلهم إلى الحجاز إلى استغلال اصحاب المهن المرتبطة بتقديم خدمات الاستضافة بالمدينة من أصحاب المحلات والمقاهى والبنسيونات المعدة لمبيت النزلاء من الحجاج، لذا أصدرت نظارة الداخلية في ديسمبر ١٨٩٥" لائحة تعاطى حرفة إدارة مبيت الحجاج بمدينة السويس"، وكلفت محافظها بتطبيق تلك اللائحة ومتابعة تنفيذها ومعاقبة المخالفين في تنفيذ بنودها، وقد اشارت تلك اللائحة إلى ضرورة التنبيه على اصحاب تلك المحال ضرورة (... أن يعلقوا على أبوابها جدولاً مبيناً فيه الأجر، وان يُعلموا الحجاج بالأجرة المذكورة شفاهياً بمجرد دخولهم، وذلك فضلاً عن اتباعهم الاحكام الواردة في لائحة المحلات العمومية الصادرة في ٢١نوفمبر١٨٩١، وان تكون الاضاءة ومياه الشرب التي تعطى للحجاج محسوبة من ضمن الأجرة المذكورة...) كما أنه لا يجوز لأصحاب تلك المحال أن يأخذوا أجوراً تزيد عن الاجور المبينة بالجدول المرفق باللائحة، ورصدت اللائحة للمخالفين عقوبات تصل إلى الحبس ثلاثة أيام وغرامة تتراوح ما بين خمسين ومائة قرش.(١٠٣)

لم تحاول يد الحكومة أن تمتد لأكثر من ذلك لترتيب اوضاع أولئك الحجاج الفقراء فترة اقامتهم بمدينة السويس قبل السفر، ومشاركة من أهالي السويس في حل تلك الازمة التي تتجدد بالمدينة كل عام وفى عام ١٩٠٨ وبمناسبة حج الخديو عباس حلمى الثانى وابتهاجاً بتلك المناسبة أقدم أهالي مدينة السويس على الاكتتاب لإنشاء ملجأ للحجاج الفقراء الذين يفترشون الغبراء في طرقات المدينة انتظاراً لموعد سفرهم إلى الحجاز.(١٠٤)

وإذا انقضت مدة انتظار كل فوج منهم دخلوا إلى الميناء لتتم عملية تعقيم أمتعتهم وملابسهم قبل ركوب الباخرة لذا ولمواجهة الضغط المتزايد على الحج بالبواخر عن طريق السويس اعتمدت الحكومة عام ١٩٠٦ خطة لتطوير محلات التطهير بالسويس رصدت لها مبلغ ٩،٢٠٠ جنيه،ولصعوبة الاحوال الجوية التي تتعرض لها المدينة صيفاً و شتاءً ولحماية الحجاج من تقلب الاحوال الجوية طول فترة انتظارهم على أرصفة الميناء خصصت الحكومة في عام ١٩٠٩ مبلغ ١٤.٢٠٠ جنيه لبناء سقائف جديدة بعد ازالة العرائش المتهالكة التي كان يحتمى بها الحجاج على أرصفة الميناء،(١٠٥)ولاستيعاب أكبر عدد من وفود الحجاج قامت الحكومة بتطوير أرصفة صعود ونزول الحجاج من والى السفن ففى عام ١٩٠٩ قامت بإنشاء رصيف جديد لنزول الحجاج، واعتماد مبلغ ٥٠٠ جنيه لترميم حوائط أرصفة نزول الحجاج القديمة. (١٠٦)

كما رصدت في العام نفسه مبلغاً قدره ٢٥ ألف جنيه لإعادة ترميم بعض محلات التطهير القديمة وشراء مواد التطهير الكيمائية، كما عززت الحكومة ميزانية كورنتينة السويس بمبلغ ١٠آلاف جنيه لمواجهة التدابير الطارئة. (١٠٧)

اما محجرى عيون موسى ورأس ملعب ولكونهما نقاط احتياطية للحجر الصحي فقد جاء الاهتمام بهما على قدر ما يناط بهما من مهام ثانوية، حيث شهد منتصف التسعينات

من القرن التاسع عشر حركة تعينات وتنقلات في الكوادر الفنية شملت هذين المحجرين المساعدين،[١٠٨]علاوة على توفير كافة معدات الكورنتينة بهما، ففى محجر عيون موسى تم إنشاء محطة للتطهير ومنزل لطبيب المحجر ومطبخ وحمامات وترتيبات للمياه الساخنة ومواقد كبيرة للتبخير، وفى رأس ملعب اقامت الحكومة عام ١٨٩٠ احواض لتطهير السفن ومعدات إجراء الحجر والمياه الصالحة للشرب وكذلك الفُلك المساعدة لرسو السفن في المرفأين وكذلك الحراسة الكافية لهما. [١٠٩]

إجراءات الحجر الصحي على الحجاج

منذ اعتماده دولياً عام ١٨٩٣ أصبح محجر الطور هو حائط الصد الأول الذى تعتمد عليه مصر و أوربا في مواجهة الموجات الوبائية القادمة من الجنوب والجنوب الشرقى، لذا ومع بدء موسم عودة الحجاج تدب في محجر الطور حركة لا تهدأ إلا بإقلاع آخر باخرة تحمل على متنها آخر فوج من أفواج الحجاج وأفراد الطاقم الطبى والإداري وقوة الحراسة الخاصة بالمحجر الصحي، واعلان انتهاء موسم الحج، فإذا وصلت باخرة تحمل حجاجاً إلى ميناء الطور يكون المحجر بإمكاناته البشرية ومرافقه وكافة استعداداته في استقبالها، فيتلقاها مأمور الكورنتينة ومساعدوه وكبير الأطباء ومعاونوه لفحص الباخرة ومن عليها من الحجاج،[١١٠]فيتولى الموظفون إنزال الحجاج وإحصائهم لمطابقة الأعداد التي تقلها الباخرة بما هو مُثبت بشهادة المقاس الخاصة بالباخرة،[١١١]وطبقاً للدكريتو الصادر عام ١٨٩٣ بشأن الاحتياطات الصحية وبعد إفراغ الباخرة من ركابها يصعد المفتشون الصحيون بمحجر الطور لتفتيش أركان السفينة بمنتهى الدقة تحت إشراف مأمور الكورنتينة. [١١٢]

اما الحجاج النازلون على رصيف المحجر فيتم اقتيادهم إلى منطقة التطهير، وذلك لتعقيم وتطهير أمتعتهم وملابسهم، وفى حالة تشكك مسئولو التطهير في بعض أمتعة الحجاج وخصوصاً في السنوات التي يُعلن فيها تلوث الحج بالوباء فكان يتم حرقها،[١١٣]كما كان يتم إعدام الأغذية والمأكولات التي جلبها الحجاج من أرض الحجاز وكذلك العبوات التي حرصوا على ملئها بماء زمزم ،وبعد تعقيم الأمتعة والتخلص من المشتبه به من مرفقاتهم يتم توجيههم داخل قسم التطهير إلى حمامات الاغتسال كل حسب جنسه وللقسم الخاص به، ويتم ذلك بمتابعة ودقة شديدة يراعى فيها فصل الرجال عن النساء، و بعد انتهاء عملية تطهير الحجاج يقودهم الادلة إلى منطقة الحزاءات التي سيقيمون فيها تأهباً لتوقيع الكشف الطبى عليهم فرداً فرداً. [١١٤]

والمعروف أن إجراءات الحجر الصحي على الحجاج إنما تخضع لأنظمة دولية كان يتم الاستقرار عليها بين مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصري وبين نظرائه في أقليم شرق المتوسط وتوصيات المؤتمرات الصحية الدولية، وتختلف تلك الإجراءات حسب حالة الحج إن كان ملوثاً بوباء من عدمه، فإذا لم يكن موسم الحج ملوثاً بالطاعون أو الكوليرا فأنه يتم فرض الحجر الصحي على الحجاج والسفن المقلة لهم بالطور من ثلاثة إلى أربعة أيام ، وعن الحجاج المصريين والمزودين ببطاقات تحمل معلومات تحدد محال اقامتهم بمصر فانه يسمح لهم بالسفر إلى السويس بعد أن تتم زيارتهم بمعرفة أطباء محجر الطور الصحي، اما الحجاج الأجانب الذين لا يملكون أرضاً أو عقاراً بمصر فعليهم البقاء بالطور والسماح لهم بالسفر إلى السويس ومنها إلى القناه فبورسعيد حيث تقلهم السفن إلى بلادهم، وذلك بعد القيام بزيارتهم صحياً بمعرفة أطباء محجر الطور أيضاً، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يتم عمل إجراء احتياطى في بلاد الحجاز في حالة نظافة موسم الحج باستثناء فترة المراقبة التي تقررها السلطات التركية في جدة وينبع. [١١٥]وفى

السنوات التي يُعلن فيها تلوث الحج بوباء الطاعون فانه يتم فرض الحجر الصحي على الحجاج في الطور مدة إثنى عشر يوماً ولا تبدأ فترة حجزهم الا بعد تطهيرهم تطهيراً تاماً(١١٦).وفى مواسم الحج التي يعلن تلوثها بوباء الكوليرا يقوم اخصائيو التحاليل الطبية بأخذ العينات من براز الحجاج المشتبه بإصابتهم بالوباء لتحليلها بالمعمل البكتريولوجى، وبعد أن يتم تصنيف الحالات المشتبه بها حسب الجهات القادمة منها السفن التي تقلهم،(١١٧)وفى حالة التأكد من اصابتهم بالكوليرا، وبعد الاستقرار على فرز من ثُبت اصابتهم بالكوليرا يتم تقسيمهم إلى مجموعات كل حسب درجة اصابته ثم يعطى لكل مجموعة المصل المضاد للكوليرا في محلات العزل الوبائى.(١١٨)

ومن الجدير بالذكر أن نتائج معمل الأبحاث البكتريولوجية في الطور والتقارير الصادرة عنه كان يتم الاستفادة منها في التحقق من مصدر ورود الوباء واستكشاف المدى الذى بات عليه وباء الكوليرا في الحجاز، وعلى سبيل المثال أنه جاء في التقرير الصادر عن مجلس الصحة البحرية بالإسكندرية عن موسم حج عام ١٩١٢/١٩١٣عن الفحوص البكتريولوجية التي تم اجرائها على عينات الحجاج المصريين الوافدين إلى محجر الطور والمرضى النزلاء بمستشفيات الطور مع وصول أول باخرة للحجاج يوم ٣٠ نوفمبر ١٩١٢ وحتى يوم١٩يناير١٩١٣ موعد وصول آخر باخرة من الحجاز، فقد تبين بعد إجراء الفحص وجود ١.٦ جرثومة في العينات المفحوصة، واكد التقرير أن من تم العثور في عيناتهم البرازية على جرثومة البكتريا القوسية المسببة للكوليرا قد وصل إلى ٧،٤ %من جملة من تم فحص عيناتهم، وقد تم تقسيم هذه النسبة إلى مجموعتين الأولى كانت اصابتهم خطيرة بنحو ٤،٨ %، والأخرى كانت اصابتهم أقل خطورة وكانت جملتهم ٢،٦%، وقد خلص ذلك التقرير بان مرض الكوليرا كانت منتشراً على نطاق واسع بموسم الحج وخرج عن نطاق أماكن المشاعر المقدسة وانتقل إلى بعض المدن المجاورة.(١١٩)

أما المصابون بأمراض اعتيادية وتم احتجازهم بالمستشفيات فكانت إدارة المحجر الصحي بكافة أطقمها الطبية تتابع صحة هؤلاء أولاً بأول، اذ كان يتم ترتيب الزيارات الصحية لهم بشكل منتظم مرتين يومياً، اذ كان الطبيب يقوم بزيارة القسم المكلف به مرتين كل يوم، ويقوم بكتابة تقرير طبى بأسماء الحجاج وحالة كل واحد منهم، فإذا دعت الضرورة وبناءً على اوامر طبيب القسم نقل احدهم إلى محلات العزل يتم ذلك على الفور، ويرفق مع المريض تقريراً طبياً من طبيب القسم يفيد بظهور اعراض الإصابة بمرض وبائى عليه، وإذا استقر الأمر على ايداعه بالمعزل يتم جرد امتعة ذلك المريض وتسجيلها في سجلات بيت المال، ثم يتم التوجه به إلى قسم التبخير للاغتسال تحت إشراف الطبيب المختص، ثم يتم ايداعه بأحد محلات العزل الوبائى،(١٢٠)حتى أولئك المرضى الذين كانوا يحتاجون لإجراء عمليات جراحية كانت إدارة المحجر الصحي تنقلهم إلى اقسام العمليات لإجراء الجراحات اللازمة، وفى الاوقات التي يتوفى فيها حاجاً ولم تثبت نتائج معمل الابحاثاصابته بالكوليرا كان يتم تشريح جثته للتعرف على الأسباب الجوهرية التي أدت إلى الوفاة،(١٢١)وكانت إدارة المحجر مسئولة عن موافاة مجلس الصحة البحرية بتقارير دورية بصفة مستمرة عن أعداد من ثُبت عليهم الاصابة بأمراض وبائية حال نزولهم محجر الطور، وكذا من ظهرت عليهم اعراضالاصابة بتلك الأمراض بعد اقامتهم بالمحجر، وكذلك أعداد من توفوا بأمراض وبائية واحصاءات أخرى عمن كانوا مصابين بأمراض اعتيادية. (١٢٢)

ومما يجدر ذكره أن مجلس الصحة البحرية كان يلجأ إلى إصدار قرارات تتعلق بفرض سياسات بشكل استثنائي وقت ورود اخبار تؤكد اصابة موسم الحج بمرض وبائى مثلما حدث عندما أعلن عن تفشى وباء الكوليرا في الحجاز بين عامى ١٨٩١ –١٨٩٥ فكانت مدة الحجر المفروضة على الحجاج هى ثمانية عشرة يوماً يقضى منها الحجاج المضروب عليهم الكورنتينة مدة خمسة عشرة يوماً بالطور وثلاثة أيام بأحد محطات الحجر الصحي الفرعية في المسافة بين الطور والسويس لضمان عدم تسرب الوباء إلى مصر،(١٢٣)ونظراً لتوافد أعداد هائلة على محجر الطور أثناء فرض إجراءات الحجر الصحي المشدد، ونظراً لتكدس أعداد غفيرة من الحجاج بمحلات إقامة الحجاج بالطور ومستشفياتها، وحتى تتح الفرصة لاستقبال أعداد جديدة من وفود الحجاج بالطور، وكى تتم إجراءات الحجر بدقة كان على مجلس الصحة البحرية ايجاد نقاط صحية قريبة من الطور لتخفيف الضغط على محجر الطور لذا اقترح نائب رئيس مجلس الصحة البحرية بضرورة تشكيل لجنة للبحث عن مكان ملائم على الساحل الأسيوي لخليج السويس لإقامة نقطةمساعدة للحجر الصحي يقضى بها الحجاج الجزء الأخير من مدة حجرهم، وبالفعل تشكلت لجنة مختصة من كل من الدكتور دوكاDokka والدكتور كلود زيافوسكى Clod ziavoski ووكيل مجلس الصحة البحرية الاميرال بلومفيلدBloomfield، و بعد إجراء عمليات المسح الجغرافي والمعاينة على طبيعة الساحل الشرقي لخليج السويس كلفت اللجنة الدكتور بولازىBolazy بك بتأسيس نقطة الحجر الصحي الجديدة حسبما يتراءى له وفقاً لتقديره أو الابقاء على نقطة عيون موسى أو إلغائها(١٢٤)،(١٢٥)ولكن فيما يبدو أن المجلس قد استحسن الإبقاء على نقطتي عيون موسى وراس ملعب كنقطتين ثانويتين بدلاً من إنشاء محجر جديد خصوصاً وان هاتين النقطتين قريبتين من محجر الطور وهو ما يوفر الجهد على الحجاج من جهة، علاوة على توافر هذه النقاط على مستلزمات البنية التحتية والفنية لتشغيلها كمحاجر صحية ثانوية.

وتأسيسا على ذلك كانت هيئة مجلس الصحة البحرية تصدر اوامرها بترحيل الأفواج الأقدم في الإقامة بالطور إلى محجرى عيون موسى أو رأس ملعب لاستكمال مدة الحجر الصحي المفروضة على الحجاج، فبعد قضاء خمسة عشر يوماً بالطور في الاوقات التي يُعلن فيها تلوث الحج بالوباء كان يتم ترحيلهم إلى عيون موسى أو راس ملعب لقضاء ثلاثة أيام وذلك بعد تأكد أطباء الطور من خلو امعاء هؤلاء الحجاج من الميكروب المسبب لوباء الكوليرا أو ظهر على أحدهم علامة من علامات الاصابة بالطاعون أو مرض وبائى اخر.

اما حجاج القوافل البرية فكان لزاماً عليهم أن يسلكوا دروب صحراء سيناء إلى محجر الطور ليقضوا به مدة الحجر المفروضة على نظرائهم من حجاج البواخر.(١٢٦)ولما كانت تلك القوافل تستخدم الجمال في رحلاتها ذهاباً واياباً لذا كان محجر الطور مزود بثلاث زرائب فسيحة مكشوفة لإيواء تلك الحيوانات، ونتيجة الخوف من أن تكون تلك الجمال قد خالطت في البرية حيوانات موبوءة لذا كان يتم فرض الحجر الصحي عليها أيضاً مدة إقامة حجاج القوافل البرية بالمحجر، وكان يتم ملاحظتها بيطرياً، وكان يتم فرض رسوم الحجر على تلك الحيوانات بواقع ستة قروش عن كل جمل(١٢٧)وقد اعتبر الكثير من حجاج القوافل البرية ان فرض تلك الرسوم هو امر مغالى فيه فتقدم الكثير منهم بشكوى لديوان الداخلية لإلغاء تلك الرسوم او لتقليلها. (١٢٨)

ولضبط الرقابة على حجاج القوافل البرية في وقت العودة من الحجاز، وخوفاً من أن تسلك إحدى القوافل طريقها إلى الشاطئ الشرقى لخليج السويس وتعبر منه إلى داخلية

البلاد دون المرور على الطور. قرر مجلس الصحة البحرية إنشاء نقاط خفر ومراكز للمراقبة على طول الساحل الشرقى لخليج السويس مزودة بالأفراد المسلحين والخفراء الصحيين لمنع أية قافلة برية من قوافل الحج من عبور خليج السويس قبل أن تتوجه إلى الطور لفرض الحجر الصحي عليها.(١٢٩)

وعندما افتتحت الحكومة التركية خط سكك حديد الحجاز في عام ١٩٠٨ من دمشق إلى المدينة المنورة ماراً بعمان ومعان وتبوك ومدائن صالح فالمدينة المنورة، ولما كان ذلك الخط في مرحلته الوسطى قريب من الحدود الشرقية لمصر لذا كان مقصداً لبعض المصريين في استقلاله في رحلة العودة من الحجاز، وقد انشأت الدولة العثمانية محجراً صحياً في تبوك بموافقة المجلس الصحي البحرى بالأستانة لمراقبة الحجاج الذين يستخدمون ذلك الطريق الحديدى الجديد، ولما كانت العريش هى اقرب منافذ مصر من خط الحدود الشرقى للبلاد وقد الغيت محطة الحجر الصحي بها منذ اواسط القرن التاسع عشر لذا الزمت نظارة الداخلية في منشورها الصادر في ٢٣ سبتمبر ١٩٠٨،(١٣٠)جميع الحجاج المصريين العائدين من بلاد الحجاز بغير طريق البحر بالسير جنوباً لقضاء مدة الحجر الصحي بالطور رغم انهم قد ضُربت عليهم الكورنتينة بمحجر تبوك، وحاوزا منه على شهادات صحية معتمدة من إدارة محجر صحى يخضع لمجلس الصحة البحرية الدولى بالأستانة، وهوما تسبب في آثارة غضب واستهجان في الجمعية العمومية بعد أن كثرت شكاوى أولئك الحجاج الذين تكررت شكواهم لفرض الكورنتينة عليهم مرتين احداهما في تبوك والأخرى بالطور، ففى مطلع عام١٩٠٩ استهجن عدداً من أعضاء الجمعية العمومية هذا التصرف الذى الذى الزمت به الحكومة المصرية حجاجاً مصريين لا جريرة لهم سوى انهم استخدموا الخط الحديدى(سكك حديد الحجاز) وقضوا بمحجر صحى دولى(محجر تبوك الصحي) مدة الحجر المقررة، وقد قاد هؤلاء الأعضاء العضو محمد مدكور باشا، حيث اشار (... بان ذلك المحجر الصحي الذى انشأته الحكومة التركية في تبوك يقضى به الحجاج أيام حجرهم وينصرفون بعدها إلى بلادهم مطمئنين ما عدا المصريين الذين فرضت عليهم حكومتنا حجراً صحياً مزدوجاً بما يعنى أن الشهادات الصحية التي يحملها الحجاج المصريون العائدون من طريق بلاد الشام لا قيمة لها، وهذا منافٍ للعدالة، وقضاء الحجاج المصريين مدة الحجر الصحي بمحاجر الدولة العثمانية يخرجهم تماماً من احكام الحجر الصحي بالطور لاختلاف الطريقين واضاف قائلاً(... وإذا جاز للشامى والروسى والجاوى والهندى والتونسى والجزائرلى أن يقضوا زمن المحجر في تبوك وينجون من احكام محجر الطور فليس من العدل تنفيذ تلك الاحكام في حق المصري...) وطالب عضو الجمعية العمومية بسرعة مخاطبة الحكومة في ذلك الأمر لإقناع المجلس الصحي بالعدول عن تلك السياسة. (١٣١)

والحقيقة أن موقف الحكومة المصرية من الحجاج العائدين للبلاد بطريق السكة الحديدية كان يجافى قواعد العدل والرأفة بشريحة من الحجاج، وسياسية الحجر الصحي تجاههم كانت بالفعل تحتاج إلى إعادة نظر، فالنظام القائم كان يكفل وقاية مصر من القادمين اليها عبر موانئ البحر الأحمر، اما والطريق الذى يسلكه الحجاج المصريون بالقطار كان يختلف عن طريق البحر وبه محطة دولية للحجر الصحي في تبوك فلا مناص من ضرورة إعادة النظر في سياسات الحجر الصحي التي اتبعتها الحكومة المصرية مع هؤلاء العائدين إلى بلادهم بعد قضاء شعيرة الحج.

وبعد دراسة هذا الأمر وفى العام التالى جاء رد نظارة الداخلية على مجلس الجمعية العمومية، و في معرض رد نظارة الداخلية على مكاتبة الجمعية سالفة الذكر، اكد مندوب النظارة بان قضاء المصريين مدة الحجر المقررة في احد محاجر الحكومة العثمانية أثناء عودتهم بطريق السكة الحديدية الحجازية هو تحت البحث والنظر، وقدت شُكلت لجنة من المجلس الصحي البحرى لدراسة هذه المسالة، وانه سبق الاتفاق بين الحكومة ومجلس الصحة البحرية على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان راحة الحجاج المصريين العائدين بطريق سكك حديد الحجاز والاحتياطات الصحية الواجب اتخاذها حال عودتهم. (١٣٢)

طعام الحجاج

أما بالنسبة لعملية توفير الأطعمة الصحية للحجاج أثناء مدة احتجازهم رهن الكورنتينة بالطور خلال مدة فرض إجراءات الحجر الصحي عليهم، فقد كانت إدارة محجر الطور قد أتاحت حرية بيع المأكولات للحجاج لمن أراد من موردي الأغذية، وظلت هذه السياسة تفرض نفسها على حاجة الحجاج الملحة للطعام طيلة أيام فرض الحجر الصحي عليهم، وذلك لبعد الشقة بين محجر الطور الذى انشأته الحكومة عند المدخل الجنوبى لخليج السويس وبين المناطق المعمورة مصدر توريد حاجة الحجاج من الأطعمة والخضروات والفاكهة هذا من جهة، ولخلو المحجر من الاستعدادات الانتاجية لتغطية حاجة عشرات الآلاف سنوياً من الحجاج من الأطعمة الصحية. ونتيجة لازدياد مخاوف مجلس الصحة البحرية من تردى الأوضاع الصحية للحجاج وامكانية تسرب الأمراض الوبائية إلى خارج محجر الطور– نتيجة المخالطة المباشرة بين هؤلاء المتعهدين والحجاج – سارع مجلس الصحة البحرية بإعادة النظر في هذه السياسة التي قد ينجم عنها الكثير من المخاطر الصحية سواء داخل محجر الطور أو خارجه، فقامت إدارة مجلس الصحة البحرية في عام ١٨٩٨ بمنع دخول الأطعمة إلى المحجر عن طريق المتعهدين العشوائيين، ثم قامت بإجراء مناقصة عامة بين تجار الأغذية كلفت بمقتضاها متعهد واحد وكلفت ذلك المتعهد بتوجيه التعليمات المشددة لمندوبية بالتزام التعريفات المعلنة لأسعار المأكولات حتى لا يعرضوا انفسهم للغرامة، وان يعاملوا الحجاج معاملة حسنة،(١٣٣)ثم قامت إدارة المحجر وبناء على توصية من مجلس الصحة البحرية بتعيين احد أطباء المحجر بالمراقبة والتفيش الصحي على هذه الأغذية. (١٣٤)

ولكن فيما يبدو أن هذه السياسة الجديدة قد أثارت غضب الكثير من الحجاج نتيجة غلاء اسعار الأطعمة والمأكولات الجافة ومستلزمات الحجاج البسيطة بعد أن بات هذا المتعهد بحكم احتكاره لعملية بيع الأغذية يتحكم في اسعارها دون رقابة فأسعار علب الكبريت وورق لف السجائر والارز واللوبيا والزيتون والحلاوة والعسل الاسود والبيض غالية جداً،(١٣٥)فعلى سبيل المثال وفى عام ١٩٠٢كان سعر أقة البصل قرش صاغ والبيضة بنصف قرش،(١٣٦)ولذلك جأر الحجاج بالشكوى من هذا الغلاء، هذا فضلاً عن أن احتكار المتعهد الواحد بيع الأغذية لم يتح لعنصر المنافسة بين اكثر من واحد أن يكون حاضراً على صعيد جودة ما يباع للحجاج، ففى اوقات كثيرة كان الحجاج يشتكون من رداءة الخبز المباع لهم، وكثيراً ما كانوا يتجمهرون اعتراضاً على ذلك، هذا علاوة على اسعار الطعام المغالى فيها. (١٣٧)

اما طعام المرضى من الحجاج في المستشفيات فحدث ولا حرج فقوائم طعام نزلاء مستشفيات الطور تعج بأصناف اللحوم والبقول والخضروات والمستاردةوالفواكهة، وهذا

ما كان فقط تحتويه قوائم الطعام الواردة بتقارير المسئولين عن محجر الطور غير أن مايصيبه كل نزيل في الحقيقة كان لا يتعدى الخبز والقليل من البقول. (١٣٨)

وقد ترددت اصداء هذه الشكاوى في اروقة الجمعية العمومية، وامام هذه القضية انقسم أعضاء الجمعية العمومية حينما تصدوا لمناقشتها إلى فريقين الفريق الأول: قاده حسين باشا مدكور وهو الفريق الذى كان يتعاطف مع شكاوى غير القادرين من الحجاج ، وقد لخص مدكور باشا رأى هذا الفريق في كلمته امام الجمعية حيث طالب بضرورة سرعة العودة إلى ما كانت عليه الحال قبل أن تعهد إدارة محجر الطور بالتعاقد مع شركة مختصة للقيام بهذه المهمة، كما اضاف مدكور بأنه على إدارة المحجر الصحي السماح للحجاج وخصوصاً الفقراء منهم بالتزود بالمؤونة بما يكفيهم من الغذاء طيلة أيام فرض الكورنتينة عليهم "... حتى نوفر عليهم مبالغ كبيرة."، وقد اعتبر مدكور أن حكر بيع الأغذية والمأكولات على الحجاج بالطور بات امراً ضاراً غاية الضرر بالحجاج حيث اكد بانه قبل أن تعهد الحكومة لمتعهد واحد بتوريد الأغذية للطور كانت الأغذية على درجة عالية من الجودة، وكانت أصناف الأطعمة افضل بكثير مما هى عليه الأن، هذا فضلا عن أثمانها كانت في متناول الكثير من الحجاج "... وقد عاينت ذلك بنفسى..." وطالب العضو في كلمته أن تعيد الحكومة نظام بيع المأكولات كمان كان عليه. (١٣٩)

أما الفريق الآخر فقد قاده العضو إسماعيل أباظة باشا، وكان هذا الفريق من النواب يرى ضرورة مساندة الحكومة في إجرائها في قصر بيع المأكولات للحجاج بمحجر الطور على متعهد واحد بهدف الحد من المخاطر الصحية المحتمل وقوعها جراء الفوضى التى كانت تضرب في جنبات محجر الطور نتيجة تسابق باعة الطعام على بيع بضاعتهم للحجاج دون رقابة ، وفى هذا السياق اكد العضو إسماعيل أباظة ضرورة منع الحرية لمن أراد البيع فهذا الأمر ينشأ عنه أضرار صحية بالغة ما يساعد على نشر العدوى بسبب اختلاط المصابين بغيرهم ما يؤدى إلى إرباك وتعطيل كل الاحتياطات الوقائية المرتبة التي يراعى تطبيقها بدقة منعاً لانتشار الأمراض الوبائية، وفى هذا الصدد اقترح العضو إسماعيل أباظة أن تسير الحكومة في طريقين لحسم اللغط الدائر حول عملية بيع الأغذية بالطور أولهما هو: إما أن تعهد الحكومة لمتعهدين بمعرفتها لتوريد الأغذية للحجاج بالطور، وان تراقبهم مراقبة دقيقة، وإما أن توكل امر تنظيم عملية البيع لنخبة من موظفيها ليكونوا مسئولين أمام الحكومة في حالة الشكوى.(١٤٠)

وأمام كثرة شكاوى الحجاج من غلاء أسعار المأكولات فى ظل احتكار متعهد واحد لبيع الأغذية كانت الحكومة المصرية بين عام وآخر تحاول احتواء هذه المشكلة من خلال شحن كميات حسب الطلب من البسكويت لتوزيعه على فقراء الحجاج كوجبة خفيفة(١٤١) ثم تركت الحكومة الامر برمته لإدارة محجر الطور التى قامت بتكليف اثنين من موظفى المحجر الإداريين للبحث بين الحجاج عن الفقراء منهم وتسجيل أسمائهم في كشوف خاصة لإدراج أسمائهم ضمن الحجاج المستحقين للغذاء المجانى بواقع ثلاث وجبات يومياً، هذا علاوة على تعهد مستشفيات الطور بتقديم الطعام الصحي المجانى لنزلائها من الحجاج المرضى. (١٤٢)

وفى ١٥ مارس ١٩١٠ و استجابة لرغبة الجمعية العمومية لحسم هذا الجدل الدائر حول أنظمة بيع المأكولات بمحجر الطور اكد مندوب نظارة الداخلية أمام الجمعية بان محجر الطور منذ اعتماده محجراً دولياً وقد اطلقت الحكومة حرية البيع لكل من أراد، ما أدى إلى تعسر إدارة المحجر في إجراء المراقبة التامة على أصناف وكميات الغذاء المباع

للحجاج، وهو الأمر الذى لم يكن من المستصوب استمرار السير عليه لمخالفته لقواعد الصحة العامة من جهة، ولصعوبة تمكن إدارة محجر الطور من إجراءات المراقبة على أولئك الباعة من جهة أخرى، أما إذا تم حصر هذه العملية في يد متعهد واحد وخالف العقود المبرمة بينه وبين الحكومة امكن تنفيذ العقوبات عليه، ومن البديهى ألا تتمكن الحكومة من توقيع عقوبات على باعة يقدمون الطعام للحجاج وليست بينهم وبين الحكومة عقود تلزمهم بالشروط المرعية الواجب توافرها في تنظيم عمليات بيع المأكولات بين الحجاج، وأضاف بان الحكومة في الفترة السابقة على تعاقدها مع جهة واحدة لتوريد الأغذية للطور كانت اغلب أصناف الغذاء تالفة والخبز غير قابل للتناول، وترتب على ذلك إشكالات كبيرة بين الباعة والحجاج. (١٤٣)

ومن جهة أخرى أكدت الحكومة بان استمرار إباحة حرية البيع لمن أراد امر يتعاكس مع لوائح الكورنتينات وهى اللوائح التي تقضى بان تلك الحزاءات التي يقيم فيها الحجاج معزولة عن بقية مرافق المحجر، وهذا الأمر يستلزم أن يكون الباعة محجوزين بتلك الحزاءات ما دام الحجاج موجودين، وإذا كان البيع حراً تعذر على الباعة – وهم مضطرون أن يقيموا داخل الحزاءات – جلب بضاعتهم من خارج دائرة المحجر، وان سُمح لهم بالخروج من المحجر والعودة إليه انهدم مبدأ الحجر الصحي من اساسه، ومن ثم جار الترتيب بتكليف متعهد واحد مقيم خارج دائرة المحجر ويقوم على عملية نقل اصناف الغذاء وتوزيعها يومياً على الحجاج في الحزاءات، ويعين الاشخاص اللازمين لتوزيع وبيع المأكولات لكل حزاء، مع اثباتأسمائهم في كشوف يخطر بها ناظر المحجر لمراجعتها عند الاقتضاء، ويكون مدير المحجر هو المسئول عن مخالفة هذا النظام. (١٤٤)

وعلى الرغم مما خلفه ذلك النظام من نتائج طيبة على صعيد الالتزام بالاشتراطات الصحية الكورنتينية إلا أنه فيما يبدو أن الاصرار على تنفيذه قد جاء بنتائج مخيبة للآمال على صعيد انهاء أسباب شكوى الحجاج بسبب غلاء اسعار الطعام المباع داخل المحجر، ومع استمرار شكوى الحجاج من هذا الغلاء قامت الحكومة في عام ١٩١٠ بتشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة ومجلس الصحة البحرية لوضع تعريفة معلومة لسعر كل صنف من اصناف الأغذية المباعة داخل محجر الطور، وقد راعت الحكومة أن تكون الاسعار في متناول بسطاء الحال من الحجاج، هذا اضافة إلى تشكيل لجنة طبية للكشف عن الطعام الذى يجلبه المتعهدون من خارج المحجر، وتكون برئاسة ناظر مكتب الصحة البحرية بالطور وبحضور مأمور الكورنتينة، ولا يسمح بعبور اصناف غذائية إلى داخل المحجر الا إذا كانت مطابقة للشروط الصحية المذكورة في العقود المبرمة بين المتعهد والحكومة.(١٤٥)

ضوابط سفر الحجاج المصريين

مع توالى تفشى وباء الكوليرا في الحجاز أثناء موسم الحج وجدت الحكومة المصرية ومجلس الصحة البحرية أنه بات من الضروري الامعان في التحوط بتوفير إجراءات الوقاية لهذه الحشود التي تسافر سنوياً إلى بلد أصبح موطن الاشتباه الأول في الاصابة بعدوى الأمراض الوبائية ونقلها الى ربوع العالم، وذلك بتشديد الرقابة على إجراءات سفرهم إلى الحجاز والعودة منه بغرض توفير الحماية الصحية لهم كجزء من منظومة الدفاع الصحي عن البلاد.

وقد شهد العقد الأخير من القرن التاسع عشر بداية التفات الحكومة المصرية إلى خطورة اندفاع أعداد كبيرة من المصريين لتأدية فريضة الحج دون وجود ضوابط ملزمة يرجى منها توفير الأمن الصحي للحجاج، واستمرار سريان هذه السياسة قد أدى من غير

شك إلى تزايد فرص نقل العدوى الوبائية إلى مصر، والحقيقة أنه لم يكن في مقدور الحكومة المصرية باعتبارها حكومة دولة اسلامية أن تمنع المصريين من الحج حتى في الاوقات التي كانت تتزايد فيها خطورة الوضع الصحي بالحجاز، ولهذا حاولت في البداية نشر ثقافة من شأنها صرف الشرائح الاكثر فقراً عن التقدم لأداء فريضة الحج فتارة تثير مخوفهم بأنباء عن انتشار الطواعين والأوبئة الفتاكة في بلاد الحجاز كما حدث في واقعة تفشى وباء لطاعون في كلكتا بالهند وانتقاله إلى الحجاز موسم حج عام١٨٩٨،(١٤٦)وتارة بالتنبيه على كل غير ذى سعة بأنه لا غضاضة من عدم أداء فريضة الحج لأنها ليس واجبًا الا على القادرين،(١٤٧) إعمالاً بنص الآية الكريمة "وحج البيت لمن استطاع اليه سبيلاً". ولما لم تجد الحكومة المصرية ممن ينتمون إلى تلك الشرائح آذانا صاغية لجأت الحكومة إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات المشددة يتم تطبيقها عند التحضير لموسم السفر إلى الحجاز بغرض التقليل من أعداد الراغبين في الحج حتى يتسنى لها القدرة على تفعيل إجراءات الحجر الصحي بدقة تامة من جهة، وتوفير نفقات مواجهة المخاطر الصحية المحتملة والتى قد تنتج عن انتقال مرض وبائى إلى البلاد مع عودة الحجاج من جهة اخرى.

ومن الطبيعي أن يكون فقراء الحجاج المصريين هم أولى الشرائح المجتمعية الذين استهدفتهم إجراءات التشديد المغالى فيها بسبب عدم اكتراثهم للأخذ بأسباب الراحة أو توفير الاحتياطات الوقائية لأنفسهم أثناء السفر ذهاباً وعودة بسبب عوزهم المادي، فتكون تلك الظروف من دواعى تعريضهم لان يكونوا بيئة حاضنة لأشد الأوبئة فتكا ونقلها الى مصر،(١٤٨)اذ كان هؤلاء الفقراء بعد انتهاء مشاعر الحج يتجمعون في ينبُع، ويضطرون لقضاء أياماً طويلة انتظاراً لباخرة تقلهم إلى مصر بسبب ارتباك حركة السفن العائدة من الحجاز فيقضى الآلاف منهم لياليهم بالعراء، ولا يكون بمقدورهم بسبب عوزهم الحصول على الغذاء الصحي أو الماء النقى الصالح للشرب أو الاغتسال، فقد كانت مياه الشرب التي يتعاطاها الحجاج في ينبع ملوثة وغير صالحة للشرب ولمحاولة تدرآك هذا الأمر كان مجلس الصحة مجلس الصحة البحرية يقوم بانتداب أحد أطبائه لفحص هذه المياه وكتابة تقرير عنها.(١٤٩)

ومن جهة أخرى كانت عملية الاختلاط العشوائى بين جموعهم الغفيرة دون رقابة صحية حتماً أنها كانت توفر البيئة المناسبة لنشر العدوى بالأمراض الخطرة، وتعرض الكثير منهم للهلاك، وتؤهل العديد منهم لحمل بذور نشر الأوبئة إلى مصر، وليس هذا فحسب بل أن أيام الانتظار الطويلة في جدة أو ينبع بلا مأوى أو مؤنة كانت في بعض الاحيان تضطرهم إلى المخاطرة بحياتهم من أجل الخلاص من عذابات الجوع والعطش والمرض التى يواجهونها في ينبع مثلما حدث في عام ١٨٨٩،(١٥٠)إذ كان اهمال الحكومة المصرية في إرسال المراكب لنجدة الحجاج المتكدسين في ينبُع، رغم مكاتبة والى الحجاز لحكومة مصر بسرعة نجدتهم،(١٥١)سبباً في اندفاع بعض من أولئك المحتجزين في ينبع إلى استئجار وابور يونانى كانت حالته يرثى لها ما اضطر ربانه بعد تكديس أعداد كبيرة على متنه إلى التوقف في عرض البحر، وعندما نما الخبر إلى مسامع الحكومة المصرية كان لزاماً عليها سرعة إنقاذهم فأرسلت وابور (البحيرة) لنجدتهم وتكبدت في سبيل إنقاذهم أموالاً طائلة. (١٥٢)

وقد أرجع كرومر أسباب حدوث مثل تلك الحوادث إلى أنه على الرغم من التنبيه على الحجاج حجز أماكنهم على البواخر قبل حضورهم إلى السويس لمبارحة البلاد إلى

الحجاز إلا أنهم كانوا يصمون آذانهم عن ذلك ويحضرون الى السويس بشكل عشوائى.(١٥٣)

والغريب في الامر انه حتى اذا توفرت السفن التى ستنقلهم من ينبع الى السويس لم يكن سفرهم خال من الظروف التى تؤدى الى نقل الامراض المعدية الى مصر ففى رحلة العودة من ينبع كانت السفن التي تذهب لنقل الحجاج إلى مصر يلاقي فيها الحجاج أهوالاً كتلك التي كان يلاقيها الرقيق في القرن الثامن عشر أثناء نقلهم إلى امريكا فكل سفينة يكون في العادة محدد لها عدد معين تحمله من الحجاج، ولكنها في العادة تكون قليلة وبسبب رغبة اصحاب تلك السفن في تحقيق الارباح الخيالية من جهة ولرغبة هؤلاء الحجاج المحتجزين في ينبع في السفر إلى بلادهم املاً في الخلاص مما يلاقوه في ينبع تحت اى ظرف من الظروف فتكون النتيجة أن تصل بهم السفن إلى الطور بأعداد مضاعفة لما هو مسموح لها بحمله فيأتون على حسب وصف الدكتور روفر كالسمك المحفوظ في علب القصدير، فالازدحام يكون رهيباً ولا يتمتع أولئك الحجاج على متن تلك السفن بأية من وسائل الراحة والأمان الصحي، وعادة يأتى نحو خمسون بالمائة من ركاب تلك السفن مصابون بالإسهال، فوسط هذا الزحام الشديد لا يمكنهم العثور على حمامات كافية تتوافر فيها الشروط الصحية فيضطرون لتجفيف انفسهم في أي مكان، وليس مستغرباً أن تجد على متون تلك السفن جثثاً لأناس ماتوا من الزحام، هذا علاوة على الكميات الكبيرة من البول التي تتخلل أماكن جلوس الركاب، صحيح أنه يوجد على متن كل باخرة منها طبيب ولكن ماذا عساه أن يفعل لكل تلك الحشود الضخمة من الركاب على متن باخرته. (١٥٤)

والأكثر خطورة من ذلك أن تكون ملازمة هؤلاء الأطباء لربابنة السفن سبباً في تمريرهم لشهادات صحية مزورة لا تجسد الوضع الصحي على متون بواخرهم، فعلى سبيل المثال عندما تحدث وفاة على متن الباخرة في طريق رحلة العودة بين جدة والطور فانه يتم نفى ذلك، وعندما يقترب الربان بباخرته إلى مدخل الطور يلجأ إلى تعليق جثة المتوفى على أحد جانبى السفينة، والذى يحدث أن تصل الباخرة بمن عليها إلى الطور ثم يعلن بعد ساعة أو ساعتين وفاة حالة أو اثنين أو اكثر من الحجاج القادمين للتو، وهو الأمر الذى يوقع مسئولى كورنتينة الطور في حرج بالغ. (١٥٥)

وحتى لا تعرض الحكومة صحة وحياة أولئك الحجاج للخطر، وتجنيب البلاد مخاطر جلب عدوى الأمراض الوبائية قررت الحكومة وضع سياسات جديدة للتحكم في عملية سفر الحجاج وعودتهم.

وتأسيساً على ذلك وفى ٢٠ من يناير ١٨٩٠ أصدرت نظارة الداخلية منشوراً للتنبيه على الراغبين في تأدية فريضة الحج مفاده أن الحكومة لا تسمح لاحد منهم بالسفر الا إذا قدم تذكرة ذهاب وعودة على وابوراتالبوستة الخديوية أو أي من شركات النقل البحرى الأجنبية التي لها وكلاء بالإسكندرية. (١٥٦)وفى الرابع من يونيو ١٨٩٠ أصدرت نظارة الداخلية منشوراً تكميلياً اكدت فيه على تعليماتها المشددة بخصوص تذاكر السفر في الذهاب والعودة والحقت به عدداً آخر من الشركات البحرية التي تعاقدت معها الحكومة لنقل راغبى الحج إلى الحجاز ذهاباً وعودة،(١٥٧)وقامت نظارة الداخلية بالإعلان عن تعاقداتها مع الشركات البحرية التي تملك بواخر لنقل الحجاج إلى جدة على صفحات جريدة الاهرام قبيل حلول موسم الحج،(١٥٨)كشركة وابوراتالبوستة الخديوية التي أعلنت بأن وابوراتها تقوم من السويس إلى جدة وينبع وسواكن مرة كل ثلاثة أيام وشركة اللويد النمساوية للملاحة Lloyd Autrichien التي أعلنت بان وابوراتهاالالمانية الطراز تقوم

برحلاتها من السويس إلى شرق آسيا واستراليا أربع مرات في الشهر، وكذلك تعريفات الركوب وعناوين وكلاء تلك الشركات بالقاهرة والإسكندرية،[١٥٩] وتيسيراً على الحجاج في رحلة العودة قامت بعض شركات النقل البحرى بإنشاء مكاتب لها في جدة كشركة البواخر الروسية وشركة اللويد النمساوية. [١٦٠]

وتمشياً مع ذلك حملت السنوات الأولى من القرن العشرين تحولاً جديداً في سياسة الحكومة تجاه عملية ضبط سفر الحجاج المصريين إلى الحجاز حمل في طياته روحاً أكثر تحوطاً ضد امكانية تعرض الحجاج المصريين للإصابة بالأمراض المعدية، كما تضمنت السياسة الجديدة الرغبة في تنظيم عملية سفر الحجاج وعودتهم بشكل يوفر عليهم العناء وعلى الحكومة أموالاً طائلة كانت تنفقها على الفقراء الذين تنفد أموالهم بالحجاز ولا يجدون سبيلاً للعودة إلى الوطن.

ففى عام ١٩٠٠ قدمت الحكومة إلى مجلس شورى القوانين مذكرة من خلال مندوب نظارة الداخلية توضح فيها الحكومة خطتها لتفادى الإشكاليات المستديمة التي تتسبب في معاناة الحكومة والحجاج معاً في موسم الحج، وقد ارفقت بهذه المذكرة لائحة بالشروط الواجب إلزام اصحاب الشركات الملاحية بها حيث اقرت الحكومة في لائحتها بانه لا يجوز السماح بنقل حجاج إلى الأراضي الحجازية الا للشركات التي لها خطوط ملاحية منتظمة في البحر الأحمر بواقع أربع رحلات في الشهر بين مصر وموانئ الحجاز، وان تخضع هذه الشركات بواخرها للفحص الدورى من خلال قومسيون تشكله الحكومة لمنحها شهادة مقاس للباخرة المفحوصة والتى توضح فيها القدرة الاستيعابية للباخرة، واوضحت اللائحة أنه من الضرورى أن يُخصص لكل حاج على ظهر الباخرة مساحة اثنى عشر قدماً مربعاً وارتفاعه ستة اقدام، وذلك بعد خصم محلات خدمة الحجاج وقمرات ركاب الدرجة الأولى من المساحة العامة للباخرة، كما الزمت اللائحة شركات البواخر أن تُجهز في بواخرها صهاريج مياه الشرب النقية، وان تكون هذه الصهاريج بها من الماء بحيث لا يقل نصيب كل حاج على ظهر الباخرة عن خمسة لترات من المياه في اليوم، وعلى الشركة أن تعد من طرفها الة تقطير للماء في ميناء ينبُع لتزويد الحجاج المصريين بالماء الصالح للشرب في رحلة العودة، ولحل ازمة الأعداد التي تتكدس كل عام في ينبُع وقت العودة ابانت تلك اللائحة أنه من حق نظارة الداخلية أن تعطى ترخيصاً لربابنة بعض السفن بتجاوز العدد المسموح به في شهادة مقاس الباخرة، وذلك بناءً على طلب الشركة نفسها شرط أن يكون ذلك الطلب بخصوص الحجاج الراغبين في العودة من ميناء ينبُع، اما بخصوص ميناء جدة فلا يسمح لأى شركة بان تحمل بواخرها اعداداضافية فوق ما هو مُثبت في شهادة مقاس الباخرة. [١٦١].

ومن جهة أخرى الزمت نظارة الداخلية الضباط الصحيين في ميناء السويس ضرورة التحقق من أن البواخر الناقلة للحجاج بها العدد الكافى من المراحيض الصحية للحجاج بحيث يُخصص مرحاض واحد لكل مائة حاج، وان يكون بالباخرة الة تقطير ماء البحر، وان تكون صهاريج المياه المجهزة على ظهر تلك الباخرة في مأمن من الاقذار، ومغلقة بحيث لا يمكن صرف المياه منها الا بواسطة صنابير محكمة، وان تكون البواخر مزودة بأواني الغسيل (جرادل) لوضع الملابس الموبوءة في تلك الأوعية لنقعها في محلول (السليمانى) القاتل لبكتريا الكوليرا، وان يوفر في مخازن الباخرة اكياس القماش الاصم لوضع الملابس المطهرة وتسليمها لرجال الصحة بالطور أو السويس وكذلك الة تقطير المياه لتفكيكها وإعادة تطهير مجاريرها، وان يُخصص على متن تلك السفن أماكن

لعزل المرضى الموبوئين، وان تكون منطقة العزل تسع لنحو ٢% من عدد الحجاج، وان يخصص هذا المكان كمستشفى يعزل فيه المرضى بشكل محكم عن باقى اجزاء الباخرة، وضرورة أن يراعى باستمرار التفتيش على المستلزمات الطبية والشروط الصحية التي يجب توافرها في مستشفى الباخرة.(١٦٢)

وعلى جانب آخر الزمت اللائحة ضباط صحة السويس بالتحقق من تزود الباخرة المقلعة بالحاج من انها تحمل على متنها الكميات الكافية من المؤونة من المأكولات المكبوسة والبقسماط لمدة تكفى طاقم الباخرة لمدة خمسة أيام، وان يكون على متن الباخرة الكميات الكافية من المستحضرات الطبية اللازمة عند الاقتضاء، ولرعاية الحجاج صحياً على متن تلك البواخر اكدت المذكرة على ضرورة أن يكون ضمن طاقم الباخرة طبيب وثلاثة ممرضين بينهم امرأة إذا كانت شهادة مقاس الباخرة تسمح لها بنقل الف حاج، وطبيب وخمسة ممرضين بينهم امرأة إذا كانت شهادة مقاس الباخرة تسمح لها بنقل اكثر من الف حاج، وعلى طبيب الباخرة تحرير مذكرة عن الحالة الصحية العامة للركاب، وأعداد المرضى وتصنيف أمراضهم، وأعداد الوفيات وأسباب وفاتهم أن وجد، وتكون هذه الشهادة تحت طلب إدارة كورنتينة الطور للاطلاع عليها وتسليمها إلى ضابط صحة كورنتينة السويس. (١٦٣)

وحتى لا يتعرض الحجاج المرضى بمستشفيات الطور لمزيد من المعاناة بعد استشفائهم ألزمت الحكومة شركات البواخر الناقلة للحجاج وضع إحدى بواخرها تحت امرة مأمور كورنتينة الطور لنقلهم من الطور إلى السويس، ومن جهة أخرى اشترطت الحكومة على تلك الشركات أن تكون بواخرها على اتم جاهزية بالسويس ابتداءً من شهر شوال وحتى آخر صفر بواقع أربع رحلات في الشهر.(١٦٤)

ومع توالى سنوات العقد الأول من القرن العشرين زادت الحكومة من غلوائها في التشديد على راغبى تأدية فريضة الحج حتى تحد من أعداد الفقراء منهم أولئك الذين تتقاطر أفواجهم على ميناء السويس كل عام، ففى عام ١٩٠٤ أعلنت نظارة الداخلية بانه متى أعلن تلوث الحج بالوباء لن يسمح للحجاج فقراء كانوا أو اغنياءالا بمرافقة محمل الحج المصري، حيث توفر الحكومة الخدمة الطبية اللازمة لمرافقى المحمل، إضافة إلى توفير الحماية الأمنية للحجاج،(١٦٥)وذلك اعتماداً على ما للمحمل من خبرة تنظيمية في تدبير الاحتياطات الصحية الوقائية والعلاجية علاوة على توفير الأمن لمرافقيه،(١٦٦)مع زيادة التأمين الذى يدفعه الحاج المرافق للمحمل، وبالفعل أعلنت نظارة الداخلية عام ١٩٠٤ بانه على من يرغبون في أداء فريضة الحج هذا العام أن يودعون مبلغ سبعين جنيهاً إذا ارادوا السفر بالدرجة الأولى وخمسين جنيها للدرجة الثانية،(١٦٧)وهو ما يعنى استبعاد أعداد كبيرة من راغبى الحج من الفقراء الذين كانوا يسببون ارتباكاً مكلفاً في حال عودتهم من الحجاز وهم في حالة عوز شديد ما يضطر الحكومة إلى تحمل الاعباء المالية لعودتهم، هذا علاوة على فقدان سيطرتها عليهم تحت مظلة المحمل الصحية التي توفرها الحكومة لمرافقى المحمل فتمنع بذلك فرص تسرب عدوى الأمراض الوبائية إلى داخلية القطر، ويذكر كرومر بان من رافقو المحمل بناءَ على التعليمات الجديدة كان عددهم الف وخمسمائة وستة من الحجاج، بينما ظل خارج مظلة المحمل نحو ثلاثة عشر الفاً وثمانمائة وواحد وستون حاجا. (١٦٨)

ظل هذا التفاوت الضخم بين الأعداد التي نجحت الحكومة في ضمها إلى قافلة المحمل وبين الأعداد الهائلة التي أدت الفريضة خارج نطاق المحمل يثير مخاوف

الحكومة من تزايد أعداد الحجاج الذين لا تطبق عليهم الضوابط المنظمة لسفرهم إلى الحجاز بما يحقق اهداف الحكومة في توفير النفقات وتحقيق الأمان الصحي للحجاج.

وبناءً على ذلك قامت نظارة الداخلية في عام١٩٠٥ بالترويج للمنافع والتسهيلات التي ستقدمها الحكومة لمرافقى محمل الحج الرسمى لحج عام ١٩٠٥، فعلاوة على التخفيض الكبير الذى قررته على رسوم تأمين المرافقين للمحمل بغرض تشجيعهم على مرافقة المحمل الرسمى للحج، أصدرت نظارة الداخلية منشوراً قبل انطلاق فعاليات موسم حج عام١٩٠٥ جاء في مادته الثانية بان كل من يريد مرافقة المحمل سيكونون تحت رعاية أمير الحج والحرس العسكرى المرافق للمحمل، كما أنه سيتم كفالة مرافقى المحمل طبياً بواسطة أطباء المحمل وصيادلته متى دعت الضرورة إلى ذلك، هذا اضافة إلى أن رسوم مصاريف الحجر الصحي ونفقات المؤونة من طعام وشراب صحى سيكون من ضمن الرسوم المقررة لمرافقة المحمل. (١٦٩)

ونبهت الداخلية على الأهالي في ذات المنشور بانه من يريد اغتنام هذه المزايا ومرافقة قافلة الحج عليه التقدم إلى المديرية أو المحافظة التابع لها قبل ميعاد سفره بستة أسابيع، كما أعلنت الحكومة بان رسوم مرافقة محمل الحج هذا العام هى على النحو التالى كما جاء في منشور نظارة الداخلية بانه على حجاج الدرجة الأولى ايداع مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً مع توفير جمل لنقل المتاع بأراضي الحجاز، ومبلغ ثلاثة وعشرين جنيهاً لحجاج الدرجة الثانية وتخصيص جمل واحد بالحجاز، ومبلغ عشرين جنيهاً لحجاج الدرجة الثالثة، ومبلغ أربعة عشرة جنيهاً لشخصين اتفقا على الحج معاً بالدرجة الثالثة ويخصص لهما جمل واحد بالحجاز، ومبلغ عشرة جنيهات مصاريف سفر الطفل المرافق لوالديه من سن أربع إلى عشر سنوات ويكون مشاركاً لطفل آخر يرافق والديه في رجلة الحج ويُخصص لهما جمل واحد وهذه الرسوم لا يدخل ضمنها مصروفات الاكل بالبواخر. (١٧٠)

ورغم كل تلك المزايا التي قدمتها الحكومة في المنشور إلا أن الرسوم المقررة لكل درجة كانت تنوء بأعبائها عشرات الآلاف من الأهالي الفقراء ما كان يدفعهم باستمرار إلى السفر للحج خارج نطاق محفل محمل الحج الرسمى فلم يرافق المحمل في حج عام١٩٠٥ سوى ألف وخمسمائة وستة من الحجاج كان السواد الأعظم فيهم من المقتدرين. (١٧١)

ظلت الاغلبية الساحقة ممن يرغبون في الحج واغلبهم من العامة يشكلون معضلة كبيرة امام الحكومة كل عام في موسم عودة الحجاج بسبب عدم التزام شركات الملاحة التي تنظم رحلات بين مصر والحجاز، وعدم التزام اصحاب هذه الشركات في توفير بواخرها في موانئ الحجاز، لنقل هذه الأعداد الغفيرة التي تتكدس في ميناءي ينبع وجدة بشكل عشوائى فور انتهاء مشاعر الحج.

حاولت الحكومة البحث عن حلول واقعية لضبط حركة سفر وعودة الحجاج بهدف الحد من ظاهرة التكدس العشوائى للحجاج بميناءي ينبع وجدة لتفادى الاضرار الصحية الخطيرة المحتمل وقوعها بين الحجاج قبل نقلهم إلى مصر.

ولما كانت شركة البواخر الخديوية هى الشركة الوحيدة التي تملك العدد الكافى من البواخر التي تنتظم في رحلات بين السويس وموانئ البحر الأحمر وتضمن عودة الحجاج بدون تأخير، وهو الأمر الذي يضمن توفير وسائل الراحة والأمان الصحي للحجاج حال عودتهم. لذا قررت الحكومة عام١٩٠٩ إصدار تعليمات جديدة لراغبى تأدية فريضة الحج

الزمتهم فيها بضرورة تقديم تذاكر سفر على خطوط شركة البواخر الخديوية في الذهاب والعودة على اعتبار أنها الشركة الوحيدة التي تُنظم رحلات لبواخرها في البحر الأحمر بين مصر والحجاز بواقع أربع رحلات في الشهر، ولكن فيما يبدو أن قصر الحكومة عملية السفر إلى الحجاز على شركة واحدة قد جعل تلك الشركة تُغالى في اسعار تعريفة الركوب على متن بواخرها بعد أن مكّنتها الحكومة من احتكار نقل الحاج، وهو ما تسبب في شكاوى الحجاج نتيجة ارتفاع اثمان تذاكر السفر على بواخر تلك الشركة. (١٧٢)

وقد تسببت هذه السياسة التي اتبعتها نظارة الداخلية ابتداءً من عام ١٩٠٩ في امتعاض كثير من نواب الجمعية العمومية على هذه السياسة التي تجاهلت بمقتضاها الحكومة حق الفقراء في تأدية مناسك الحج وتركتهم الحكومة فريسة لأطماع شركة البواخر الخديوية بعد تمكينها من عملية احتكار نقل الحجاج خصوصاً وان الشركات الأجنبية الأخرى تبيع تذاكر السفر على متون بواخرها بأسعار في متناول الفقراء. (١٧٣)

وفى هذا السياق حاول بعض أعضاء الجمعية العمومية تقديم مقترحاتهم على الحكومة لحل هذه الأزمة، ففى جلسة الثانى من مارس١٩٠٧ بالجمعية العمومية تقدم العضو محمد الشريعى باقتراح مفاده بانه على الحكومة أن تطرح على الشركات المالكة لبواخر تقوم برحلات بالبحر الأحمر لائحة جديدة بشروطها التي تراها الحكومة مناسبة للحفاظ على أمن وصحة الحاج، وضمان عودتهم من موانئ الحجاز في توقيتات معلومة فور انتهاء موسم الحج. (١٧٤)

وامام اعتراضات نواب الجمعية العمومية على تمكين الحكومة لشركة البواخر الخديوية من استغلال الفقراء من راغبى الحج لم يكن امام الحكومة سوى الانصات لرأى التيار المعارض بالجمعية العمومية لسياستها ومحاولة حل تلك الازمة عن طريق طرح لائحة جديدة على شركات البواخر بالشروط المطلوبة لتحقيق الهدف المبتغى وهو تحقيق اعلى معدلات الأمن الصحي للحجاج حال عودتهم إلى البلاد. (١٧٥)

وبالفعل وفى جلسة الثاني من فبراير ١٩٠٩ طرحت نظارة الداخلية لائحتها الجديدة على شركات البواخر الملاحية التي لها وكلاء بمصر نبَهت في بندها الأول على الحجاج الذين يحملون جوزات سفر مصرية ضرورة الالتزام بالسفر على البواخر التي ستتعهد بالشروط المدونة باللائحة الجديدة، ومن الجدير بالذكر أن تلك اللائحة لم تأت بجديد عما ورد بلائحة سفر الركاب التي وضعتها الحكومة عام ١٩٠٠ باستثناء البنود من العاشر وحتى الثالث عشر والتي ربطت فيها الحكومة بين الشركات المالكة للبواخر وبين السلطات القنصلية التابع لها جنسيات ملاك تلك الشركات حتى تكون الهيئات القنصلية الأجنبية في مصر شريكة في تحمل مسئوليتها حيال الشركات التابع أصحابها لتلك القنصليات في حال خلاف يقع بين الحكومة وإحدى تلك الشركات، وفى ذات اللائحة القت الحكومة على تلك الهيئات القنصلية بالبلاد تبعة اعتماد شهادات الصلاحية الخاصة ببواخر الشركات الملاحية التابعة لها، وحتى لا تتعلل إحدى الشركات بان تأخرها في إرسال بواخرها إلى موانئ الحجاز كان بسبب عطل أو تلف طارئ لإحدى بواخرها الزمت الحكومة تلك الشركات بضرورة تقديم شهادات تدل على أن بواخرها قادرة على مقاومة البحر وأن تدل تلك الشهادة على أن الباخرة صالحة للعمل طول مدة الحج، وان تجدد تلك الشهادة مع بداية موسم الحج كل عام، وفى حالة تعرض إحدى السفن لتلف أثناء مدة الحج فعلى ملاكها تقديم تقرير فنى يفيد بذلك من خلال لجنة القومسيون التي ستشكلها الحكومة خصيصاً للكشف على صلاحية تلك السفن، كما الزمت الحكومة أصحاب تلك الشركات

تزويد بواخرهم بقوارب الإنقاذ (فلايك) وان يتم التأكد من ذلك من خلال خبراء فنيين.(١٧٦)

وإمعاناً في التحوط من أن يكون انتقال أفراد أو جماعات بين مصر والحجاز في غير وقت موسم الحج بغرض التجارة أو الاعتمار سبباً في نقل عدوى الأمراض الوبائية إلى البلاد أصدرت نظارة الداخلية منشورها فى١١ فبراير١٩٠٧ أهابت فيه نظارة الداخلية بالأشخاص الذين يرغبون في السفر إلى الحجاز في غير زمن الحج بأنهم عليهم أن يتقدموا إلى المديريات أو المحافظات التابعين لها ليقدموا ضمانة من شخص مقتدر يتعهد فيه بتسديد ما ينفق عليه في محجر الطور من المؤونة وخلافه. (١٧٧)

مراقبة الحالة الصحية خارج مصر خلال موسم الحج

كانت الحكومة المصرية تعتبر أن أيام موسم الحج في الحجاز هى الفترة التي يتوقع خلالها مداهمة مصر وبائياً، لذا حرصت هي ومجلس الصحة البحرية على القيام بسياسة وقائية استباقية، وذلك بتتبع الأوضاع الصحية في بعض من البقاع التي تقع على الخطوط الملاحية الدولية المؤدية إلى موانئ ساحل الحجاز ومدنه مهبط الحجاج من كل أصقاع العالم كموانئ ساحل الهند وموانئ الجنوب العربي، وموانئ الساحل الشرقي للبحر الأحمر والمدن القريبة منها وذلك لوأد أي فرصة لتمدد الوباء قبل أن يقطع رحلة مسيرته إلى الحجاز قبيل زمن الحج ومن ثم إلى مصر مع عودة الحجاج، وتسلل إحدى السفن الملوثة بوباء وعلى متنها حجاجاً إلى إحدى الموانئ العربية على ساحل البحر الأحمر العربي يعنى في الأغلب نشر الوباء في الحجاز ومنه إلى مصر. (١٧٨)

وتتلخص هذه السياسة في بناء ستارة وقائية أمام كل بقعة وبائية يمكن أن ينفذ منها الوباء إلى مصر وذلك من خلال جمع المعلومات عن مدى انتشار أحد الأوبئة في مكان ما قد يحمله حجاج تلك المنطقة إلى مكة، واتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية حال انتهاء موسم الحج واستقبال الحجاج في الطور.

وقد انتظمت تلك السياسة التي حرصت الحكومة المصرية ومجلس الصحة البحرية على تطبيقها للدفاع الصحي عن البلاد في مجموعة من الإجراءات التي تدخل في اطار سياسات الحجر الصحي التي تطبقها الحكومة المصرية ابتداءً من الشهور القليلة السابقة على الحج وحتى إعلان انتهائه، وذلك من خلال الاستفادة من تقارير مندوبي مجلس الصحة البحرية الذين يتم انتدابهم إلى الحجاز طيلة فترة الحج، وكذلك التنسيق مع السلطات البريطانية لمتابعة وباء الكوليرا بالهند وعلى طول الطريق التي تقع عليه موانئ الجنوب العربي قبيل موسم الحج، وكذلك أيضا إلزام أصحاب شركات النقل التي تملك بواخر بالبحر الأحمر بالتعليمات المرتبطة بالسياسات الوقائية قبل مغادرتها إحدى موانئ الحجاز إلى مصر سواء كانت تحمل حجيجاً أم لا، هذا اضافةالى مراقبة حركة نقل البضائع من الموانئ الواقعة على الطريق من الهند الى الحجاز.

وفى هذا الإطار تأتى عملية مراقبة موسم الحج على رأس أولويات مجلس الصحة البحرية، إذ كان مجلس الصحة البحرية يوفد كل عام قبيل ابتداء مشاعر الحج مندوبيه إلى الأراضي الحجازية، وذلك لمتابعة تطورات الحالة الصحية بمكة ومنى وعرفات والمدينة المنورة أثناء فعاليات موسم الحج، وموافاة مكتب مجلس الصحة البحرية بالإسكندرية بتقارير دورية منتظمة حتى يتسنى للمجلس الوقوف على آخر مستجدات الوضع الصحي بالحجاز، واتخاذ كافة التدابير الوقائية المناسبة بعد تقدير الموقف تقديراً تاماً. (٢٧٩)

وتحتوى هذه التقارير على وصف دقيق لطبيعة الأجواء المحيطة بفعاليات موسم الحج ومستوى الصحة العامة بمناطق المشاعر المقدسة بمكة والمدينة ومنى وعرفات، وعن جودة وتوفر الماء بتلك المناطق،(١٨٠)وكذلك إحصاءات وبيانات عن الاصابات المرضية التي تقع بين الحجاج سواء بأمراض وبائية أو أمراض عادية، وكذلك أعداد الوفيات والأسباب التي أدت إلى وفاتهم، ومن ثم ومن خلال ما يتوارد على مجلس الصحة البحرية من تلك التقارير كان يتم الإعلان بان موسم الحج ملوثاً بالوباء من عدمه، وبناء على تلك التقارير تضع الحكومة المصرية بالتنسيق مع مجلس الصحة البحرية السياسات الوقائية والعلاجية الواجب تطبيقها لدى استضافة الحجاج في محاجر مصر الصحية على البحر الأحمر قبل ولوجهم داخلية البلاد أو عبورهم قناة السويس إذا كانوا حجاجاً أجانب.(١٨١)

واتساقاً مع ذلك قضت الضرورة ان تتجاوز المراقبة الصحية حدود بلاد الحجاز إلى اقصى الشرق حيث بلاد الهند موطن الاشتباه الأول لتصدير وباء الكوليرا إلى العالم وموانئ الجنوب العربى الواقعة على المحيط الهندى والبحر الأحمر باعتبارها الحلقة الوسطى التي تربط بين موطن توالد هذا الوباء وبين مدن المشاعر المقدسة في الحجاز، ففى الشهور السابقة على بدء فعاليات موسم الحج كان يتم التنسيق بين الحكومة المصرية ومجلس الصحة البحرية والسلطات البريطانية في مصر على ضرورة الاستفادة بالتقارير الصحية التي ترصد الوضع الصحي في تلك المناطق الواقعة في اطار السيادة البريطانية وخصوصاً الهند بشكل عام و موانيها التي يقصد منها الحجاج الهنود السفر إلى الحجاز بشكل خاص، ودراسة حالة الوباء في حال انتشاره في المجتمع المدنى الهندى و بين أفراد الجيش البريطانى هناك.(١٨٢)

وقد كانت التقارير والبرقيات التي ترسلها حكومة الهند إلى مصر تتسم بالأهمية القصوى، وبناء على هذه التقارير وتلك البرقيات كان مجلس الصحة البحرى في مصر يستكشف مبكراً مدى امكانيةاصابة موسم الحج بوباء الكوليرا حال تفشيه في الهند وانتقاله مع حجاج شبه القارة الهندية إلى الحجاز من عدمه.(١٨٣)وعملاً بخلاصة تلك التقارير الواردة من بومباى كانت الحكومة البريطانية في الهند تقوم في بعض السنوات التي يتمدد فيها وباء الكوليرا بالهند بمنع المسلمين الهنود من السفر إلى الحجاز لتأدية فرضة الحج كما حدث في عام ١٨٩٧.(١٨٤)

وفى سياق متصل وبناء على الدكريتو الصادر فى١٩يونيو١٨٩٣ بشان ما يلزم اتخاذه من التدابير لمنع دخول الأمراض الوبائية إلى القطر المصري أو نقلها منه إلى الخارج كان على مجلس الصحة البحرية القيام بمتابعة ومراقبة واردات البلاد الأجنبية التي لها موانئ على طريق الكوليرا(الهند– موانئ الجنوب العربى – موانئ الحجاز) حال دخولها إلى الموانئ المصرية، ولما كان موسم الحج من بين الفترات التي تتزايد خلالها احتمالية انتقال احد الأمراض الوبائية إلى البلاد كانت سلطات الحجر الصحي في البلاد تصدر تعليماتها الصارمة بشان حركة السفن القادمة من إحدى دوائر تفشى المرض الوبائى والمشار اليهاآنفاً.

وفى هذا الإطار ولما كان البحر الأحمر تزدحم موانيه بالبواخر الناقلة للحجاج وقت موسم الحج لذا كانت تصدر القرارات باستمرار بضرورة فرض إجراءات الحماية الوقائية بخصوص ما يرد على متن تلك السفن إلى مصر سواء كانت هذه السفن تحمل حجاجاً ام لا، ومما يذكر في هذا الصدد أنه قبل تفشى وباء الكوليرا بالحجاز عام ١٨٩٠

قرر رئيس مجلس الصحة البحرية تنفيذ لائحة الهيضة (الكوليرا) على واردات بومباى بعد أن تأكد لدى المجلس زيادة احتمالية انتقال ذلك المرض من الهند إلى الحجاز. (١٨٥)

وفى عام ١٨٩٢ قرر المجلس فرض إجراءات الحجر الصحي على واردات الموانئ العربية الواقعة بين باب المندب وعدن،(١٨٦)واستمر تطبيق هذا الحظر طوال عامى١٨٩٢و١٨٩٣ وذلك لانتشار وباء الكوليرا بمدن الجنوب العربى، وذلك بناء على ما ورد بالتقرير السنوى للسلطات البريطانية في عدن عام١٨٩٤حيث تأكد انتشار الكوليرا على نطاق واسع في مدن الجنوب العربى، حيث ذكر التقرير بأنه من بين ال٣٧ باخرة انجليزية التي قامت بنقل الحجاج من الهند ومدن الجنوب العربى إلى الحجاز كانت هناك حالة واحدة اشتبه في إصابتها بالإسهال على متن الباخرة(St.Ghon سانت جون) القادمة من بومباى، وقد افادت التقارير الطبية أن خمسة وفيات قد سُجلت أثناء رحلة الباخرة من بومباى وكانت لأسباب مرضية عادية حتى يوم١٠ مايو١٨٩٣ ثم ظهرت حالات للكوليرا بين الحجاج فتم احتجاز الباخرة في جزيرة قمران قبالة سواحل اليمن عدة أسابيع، وبعد السماح لتلك الباخرة بمغادرة ميناء قمران إلى جدة اندلعت بعدها الكوليرا في مكة، ففى الثامن من يونية أفادت التقارير بان الكوليرا تجتاح مكة وما حولها من القرى، وقد أشارت كل الدلائل بان وباء الكوليرا المتفشى في مكة هذه السنة كان مصدره اليمن، فقد أثبتت التحقيقات التي أجراها الدكتور Berry بيرى احد أطباء الجيش البريطانى بان مجموعة من الحجاج اليمنيين غادروا الحديدة فى٣١ مايو١٨٩٣ وقد خضعوا للحجر الصحي لمدة أربع وعشرين ساعة في قمران وبعد أربعة أيام قضوها في جدة وصلوا إلى مكة قبل ثلاثة أيام من ظهور الوباء في مكة في الثامن من يونيه، ثم جاءت مجموعة أخرى من الحجاج اليمنيين على متن باخرة تركية إلى جدة، وخلال رحلة هؤلاء الحجاج التي قضوها في المسير لمدة يومين من قراهم التي يقطنون بها وبين ميناء الحديدة مرواعلى قرية بجبل الجعافى، وقد ثبُت من التحقيقات أن عدد ست وفيات بالكوليرا قد سُجلت بين سكان تلك القرية قبل مغادرة أولئك الحجاج لها بوقت قصير، وخلال تلك الفترة انتشرت الكوليرا في صنعاء. (١٨٧)

وأثناء انتشار الكوليرا في الحجاز ارتفع معدل الإصابات والوفيات بين الحجاج بالكوليرا إلى اقصى مؤشر له حتى يوم ٢٦ يونية١٨٩٣ لتسجل دفاتر قيد الوفيات "٩٩٩" حالة وفاة حسب الدكتورXavi تشافى الذى أرسلته الحكومة المصرية إلى الحجاز لمتابعة الوضع الصحي هناك،(١٨٨)وفى الأيام التالية كانت أعداد الوفيات تصل إلى ما بين "٢٥٠٠" الى"٣٠٠٠" نفس في اليوم حتى استحال دفن جثث الموتى، وفى ضواحى مكة وشوارعها كانت تجمع الجثث في اكوام، وكان الطريق من مكة إلى منى تتناثر عليه الجثث، وكانت الروائح التي تنبعث من الجثث المتعفنة يستحيل معها السير في شوارع مكة، وأثناء عودة الحجاج في اواخر الصيف تم تسجيل ست حالات وفيات بالطور في يوم ١٦ أغسطس ١٨٩٣ وحتى ١٨ سبتمبر تم تسجيل ست حالات أخرى.(١٨٩)

وفى مطلع العام التالى ١٨٩٤ انعقد المؤتمر الصحي الدولى في باريس للتباحث في الإجراءات الوقائية الممكن اتخاذها والعمل بها حتى يبتعد شبح الكوليرا عن اوربا فأوصى المؤتمر اتخاذ إجراءات حجر صحى مشددة في النقاط الرئيسية على الطريق التي يقطعها الوباء من الهند إلى أوربا في بندر عباس والبصرة وشط العرب ومسقط ومدن الجنوب العربى، واوصى المؤتمر بضرورة إنشاء محجر صحى كبير في قمران قبالة السواحل اليمنية، كما شدد المؤتمر باتخاذ كافة الإجراءات الوقائية الصارمة على البواخر

الناقلة للحجاج، وكلف المؤتمر لجنة من ممثلى الدول المشاركة بالمؤتمر في متابعة تنفيذ تلك الإجراءات.(١٩٠)

وتطبيقاً لمقررات مؤتمر باريس الأخير، ومع تزايد مخاوف الحكومة المصرية من تجدد اجتياح الكوليرا للحجاز وانتقالها لمصر لذا وفى الخامس من يونية ١٨٩٤ وهو الموافق لغرة ذى الحجة قرر مجلس الصحة البحرية تطبيق لوائح الحجر الصحي على جميع الواردات التي تنقلها السفن من الموانئ العربية بالبحر الأحمر أثناء عودة الحجاج من البلاد الحجازية.(١٩١)

وزيادة في التحوط من اختراق قوافل الحج البري الحدود المصرية دون رقابة وقت تفشى الوباء في الحجازقرر مجلس الصحة البحرية في السابع من أغسطس١٨٩٤ اخضاع جميع القوافل البرية القادمة من الحجاز بعد تأدية مراسم الحج لإجراءات الحجر الصحي بأقرب منفذ للحجر الصحي.(١٩٢)

وفى العام التالى تفشت واحدة من أكبر الموجات الوبائية بالحجاز، ففى٣ ابريل١٨٩٥ اى قبل بدء شعائر الحج بشهر تقريباً تأكدت الأنباء بوجود الكوليرا في جزيرة قمران اليمنية، وبعد أقل من ثلاثة أسابيع اندلعت الكوليرا في مكة ففى ٢٢ من الشهر نفسه أعلن عن تفشى الكوليرا في المشعر الحرام بتسجيل ١٣ حالة وفاة، ثم تزايدت أعداد الوفيات في الأيام التالية، وفى يوم ٨ مايو أرسل مندوب مجلس الصحة البحرية إلى مقر المجلس بالإسكندرية يؤكد بأن الكوليرا موجودة في مكة المكرمة وبين المخيمات والقرى المحيطة، وأن إصابات الكوليرا بين الحجاج خطيرة، وفى اجتماع مجلس الصحة البحرية والكورنتينات مطلع شهر يوليو ١٨٩٥ ناقش المجلس حالة الوضع الصحي بالحجاز بناءً على التقارير الواردة من مندوبيه هناك، وفى استعراض المجلس للحالة بالحجاز أعلن أن الحج ملوث بالكوليرا. (١٩٣)

وبينما كان مجلس الصحة منعقداً لدراسة وجود الكوليرا في الحجاز من عدمه كان الحجاج المصريون يغادرون مكة إلى المدينة وحسب قائد المحمل المصري "بان الموت على الطريق بين مكة والمدينة كان فظيعاً، وان حالة وفاة تحدث بين مرافقيه كل أربع ساعات، وان القافلة تتوقف كل ساعتين لدفن إحدى الجثث"، ووصف ليلة ٢٧ يوليو بانها كانت رهيبة جداً من كثرة أعداد الوفيات التي كانت تقع بين حجاج قافلة المحمل، وفيها توفى امير الحج واحد أفراد اسرته واحد عبيده،ويذكر بان قافلة الحج السورى كانت اكثر القوافل معاناة من الكوليرا والتى كانت تسبق القافلة المصرية في المسير إلى جدة بيوم واحد، اذ يذكر طبيب المحمل المصري بانه كان يجتاز جثث الموتى المرافقين للمحمل السورى وهى ملقاة على الطريق، واغلب الظن أن المرض قد رافق قافلة الحج المصري طوال رحلتها حتى ساحل جدة. (١٩٤)

ويذكر الدكتور زكريا ديس مدير محجر الطور في تقريره عن أعمال محجر الطور في موسم حج عام١٨٩٥ بأنه ما أن وضعت قوافل الحجاج الذين سبقوا قافلة المحمل المصري إلى الطور رحالها حتى ظهرت بوادر انتقال الكوليرا المجلوبة في احشائهم إلى الطور، ففى تمام الواحدة من مساء يوم١٧ يوليو ظهرت اعراض الكوليرا على احد جنود حراسة الحجاج وهى القشعريرة والتشنجات والقيء والسجود والاسهال وبعد نقله إلى المستشفى توفى في مساء اليوم نفسه، وحوالى التاسعة من اليوم نفسه نقل جندى آخر يعانى من نفس الاعراض ليتوفى آخر الليل، ومنذ تلك اللحظة تأكد وجود الكوليرا الاسيوية بين جنود محجر الطور، وفى اليوم التالى تم التوصل إلى جندى آخر يعانى نفس الأعراض ولقى نفس المصير، وقد حدث قلق في معسكر الحجاج حيث أن

حالات الالتهاب المعدى كانت كثيرة جداً وقد سلم الدكتور زكريادس تقريره إلى نقطة الحجر الصحي بالسويس في ٢٢يوليه ١٨٩٥، وبالفحص البكتريولوجى تبين وجود بكتريا شيونshion القاتلة في أمعاء خمس حالات من الحالات المصابة.(١٩٥)

وفى ١٣ يوليه ١٨٩٥ أبرق رئيس مجلس الصحة البحرية إلى الطور يستفسر عن حالة الـــ٥٠٠ حاج المتخلفين في ينبع ووصلوا أخيراً إلى الطور، ورداً على تلك البرقية أفاد الدكتور جوتيهGoethe الطبيب المسئول عن هذا الفوج بأنه قد تم إدخال ٣٩ حالة منهم إلى مستشفى الباطنة، وقد توفى ١٤ حالة منهم. (١٩٦)

وبعدما تأكد تفشى وباء الكوليرا في الحجاز وتمدده إلى حدود مصر قرر مجلس الصحة البحرية بتطبيق لائحة الهواء الاصفر على السفن غير المقلة للحجاج والقادمة من الحجاز، كما قرر بعدم جواز السماح لها بالمرور الا بعد مضى خمسة أيام من فرض الحجر الصحي عليها، اما السفن المقلة للحجاج فتكون وجهتها الطور، وتمضي بمحجرها الصحي مدة خمسة عشر يوماً لتطهيرها قبل أن تغادره إلى أي ميناء اخر،(١٩٧)أما السفن التي تحمل حجاجاً أجانب، فبعد الكشف عليها واتضاح سلامتها وسلامة جميع ركابها، وقضائها المدة المقررة للحجر الصحي بالطور فعلى ربانها إبلاغ مدير مكتب كورنتينة السويس قبل إقلاع سفينته من الطور بسبعة أيام وذلك لتوفير قوة الحرس الصحي اللازم لمرافقة السفينة أثناء مرورها بقناة السويس وذلك لضمان عدم اختلاطها بأحد أثناء رحلتها من السويس إلى بورسعيد. (١٩٨)

ومن بين الإجراءات التي لجأ اليها مجلس الصحة البحرية في منظومة دفاعه الصحي عن البلاد أثناء موسم عودة الحجاج خلال وقت انتشار وباء الكوليرا بالحجاز بين عامى ١٨٩٥ و١٨٩٦ هو قراره بإلغاء الكشف الطبى على السفن القادمة من موانئ ساحل الحجاز ليلاً وجعله نهاراً حتى يتمكن المفتشون الصحيون من أداء مهمتهم بدقة. (١٩٩)

وعلى صعيد آخر كانت سلطات الحجر الصحي في الطور تخضع السفن الحربية التي تقل على متنها جنوداً قادمين من مناطق السيادة العثمانية في الحجاز إذا تواكب مرورها بخليج السويس مع انطلاق فعاليات موسم الحج للحجر الصحي، ففى شهر أكتوبر من عام ١٩١١ وهو الموافق لشهر ذى القعدة أى قبل حلول موسم الحج بأيام قليلة وصلت سفينة تركية تحمل على متنها ثمانمائة وأربعة عشر جندياً ألبانياً قادمة من ساحل الحجاز قاصدة ميناء فلاديمير فأخضعتها سلطات محجر الطور للحجر الصحي بمن عليها من الجنود المدة المقررة للحجر قبل أن تسلك طريقها في خليج السويس.(٢٠٠)

ومن جهة أخرى وبناء على تعليمات مجلس الصحة البحرية تقرر إلزام سلطات الحجر الصحي في الطور بالتحقيق مع ربابنة السفن القادمة من احد موانئ البحر الأحمر وغير المقلة للحجاج، وتحليفهم القسم والتصريح بأسماء المستخدمين على متون بواخرهم من ملاحين ووقادين وخدمة، وفى حالة التأكد من وجود عناصر مصرية على متن إحدى تلك السفن تحرر بأسمائهم مذكرة وإنزالهم في محطة عيون موسى لفرض إجراءات الحجر الصحي عليهم الا إذا قرر الربان اصطحابهم معه في رحلة باخرته إلى أوربا، وفى هذه الحالة يتم اعفائهم من فرض الحجر الصحي عليهم في عيون موسى، ويتم مراقبتهم بواسطة الخفراء الصحيون طوال رحلة الباخرة في قناة السويس إلى بورسعيد.(٢٠١)

وفى الأعوام التي يعلن فيها بأن موسم الحج نظيفاً خاليا من أى مرض وبائى كانت سلطات الحجر الصحي تلغى الاحتياطات الصحية المفروضة على الحجاج وواردات الحجاز مع التخفيف من أيام مدة الحجر المقررة من خمسة عشر يوماً إلى أربعة أيام بعد تطهير أمتعتهم. (٢٠٢)

الخاتمة

هكذا أثبتت الدراسة أن مصر كانت من أسبق أمم الشرق إدراكاً لأهمية بناء منظومة الدفاع الصحي ضد الأمراض الوبائية العابرة للحدود، غير أن تلك المنظومة التي شرعت في بنائها مصر في عشرينات القرن التاسع عشر كانت تنحصر عند تطبيقها في عدد من نقاط الحجر الصحي على البحر المتوسط، ولم تحول الحكومة المصرية نظرها إلى البحر الأحمر إلا مع توالي سنوات النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد النشاط التجاري الملحوظ بين أوربا والشرق من خلال البحر الأحمر وقناة السويس، كما جاء هذا التحرك مرتبطاً أيضاً بتوصيات المؤتمرات الصحية الدولية التي توالي انعقادها بالعواصم الأوربية لحشد طاقات الدول الكبرى للتصدي لموجات الأوبئة التي تصل أوربا من الشرق عبر مصر.

والحقيقة أن قرار إنشاء محجر الطور عام ١٨٥٨ عند المدخل الجنوبي لخليج السويس قد جاء موفقاً إلى حد كبير فمكانه في الطرف الشرقي من البلاد قد أتاح للحكومة المصرية ومجلس الصحة البحرية تطبيق القواعد الكورنتينية على الحجاج في الطور، وكذا في الطريق بين الطور والسويس، حتى يتم التأكد من خلو من تم فرض الحجر الصحي عليهم في الطور من الإصابة بمرض معدٍ قبل ولوجهم السويس ومن ثم إلى داخل البلاد.

نلاحظ أن عملية الحجر الصحي على الحجاج لم تكن تعنى فرض إجراءات الحجر الصحي على الحجاج القادمين من بلاد الحجاز بعد انتهاء مراسم الحج في محجر الطور الصحي لضمان دخولهم إلى البلاد وهم خالين من أى مرض وبائي فحسب، بل أن هذه العملية قد اتسعت لمفهوم يشمل توفير سبل الرعاية الصحية للحجاج منذ تجمعهم بمدينة السويس تأهباً للسفر وحتى عودتهم إليها، وذلك من خلال فرض حزمة من الإجراءات الصحية الاستباقية للحفاظ على صحة قاصدي السفر للحجاز من الحجاج.

القى الصراع الاستعماري بين كل من بريطانيا وفرنسا بظلاله على سياسات الحجر الصحي وما يرتبط بها من مقررات المؤتمرات الصحية الدولية، فبريطانيا التي كانت تترامى أطراف إمبراطوريتها بين الشرق والغرب كانت ترى أن فرض هذه الإجراءات إنما هو جزء من مؤامرات تحيكها فرنسا ضدها بغرض تعطيل حركة التجارة بين مستعمرات التاج البريطاني وأوروبا، وقد أدى الموقف البريطاني المتصلب نحو تفعيل مقررات المؤتمرات الصحية الخاصة بالحجر الصحي في تعطيل منظومة الحجر الصحي الدولية بعضاً من الوقت، غير أن الحال قد تبدل إلى العكس تماماً بعد استقرار الأنظمة الاستعمارية الدولية في مناطق نفوذها أواخر القرن التاسع عشر واستقرار الاحتلال البريطاني في مصر عام ١٨٨٢. والحقيقة أن بريطانيا قد وجدت أن يكون التساهل في إجراءات الحجر الصحي أو تعطيلها سيكون سببأفي حدوث كوارث صحية تؤثر على الوجود العسكريوالسياسيللإنجليز في مصر بعد أن أيقنوا أن استقرارهم في الهند لن يأتي إلا من خلال قاعدتهم الاستعمارية في مصر، لذا لم يكن من المستغرب أن تسير سياسة بريطانيا في الطريق المقابل وتكون أكثر استجابة وتعاوناً مع سلطات مجلس الصحة البحرية، بل زادت عليه لدرجة أنها كانت تلغى سفر الحجاج الهنود إلى الحجاز في بعض السنوات حينما يشتد تفشى وباء الكوليرا في الهند مثلما حدث في عام ١٨٩٧ خوفاً من انتقال ذلك الوباء إلى مصر في حال تسربه من الهند إلى الحجاز في ركاب الحجاج الهنود.

استلزم بناء ستارة وقائية للدفاع الصحي عن البلاد أن تتجاوز الحكومة المصرية ومجلس الصحية البحرية بإجراءاتها الوقائية الاستباقية حدود البلاد الجغرافية لرصد تحرك أي موجة وبائية تتجه نحو الحجاز في الأيام السابقة على موسم الحج، وذلك بالتنسيق مع السلطات البريطانية في مناطق النفوذ البريطاني في الهند ومناطق الجنوب العربي، وذلك للاستفادة بالجهود الاستقصائية التي حوتها التقارير الطبية التي كانت تصدر بواسطة أطباء الجيش البريطاني في تلك الجهات، وبناء على هذه التقارير كانت الحكومة بالتنسيق مع مجلس الصحة البحرية تضع السياسات والخطط لمواجهة المخاطر الصحية المحتملة.

كان صدور اللوائح المنظمة للشركات الملاحية الدولية المسئولة عن نقل الحجاج المصريين إلى الحجاز يعكس بوضوح مدى اهتمام الحكومة في خلق الظروف الصحية الآمنة التي تحيط بالحجاج أثناء سفرهم على متن بواخر تلك الشركات هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان صدور تلك اللوائح يعد تطوراً نوعياً في معالجة الحكومة لأزمات كانت تتجدد كل عام لدى عودة الحجاج المتكدسين في ينبع وجدة، حيث أكدت الحكومة على الشركات البحرية أن التعاقد على عملية نقل الحجاج سيكون فقط للشركات التي لها رحلات بحرية منتظمة في البحر الأحمر، بواقع أربع رحلات في الشهر، وهو ما يضمن تنظيم عودة الحجاج بشكل منتظم.

وعلى الرغم من أن عمليات التحديث والتطوير التي ألمت بمحجر الطور الصحي على صعيد بنيته التحتية والفنية إلا أن المحجر كانت تعوزه الكثير من الإمكانات الفنية والبشرية لتفعيل إجراءات الحجر الصحي كما ينبغي لها أن تكون، وتسرب الكوليرا الأسيوية بعد انتهاء موسم الحج إلى مصر وانتشارها في شكل موجات وبائية في غير مناسبة خير دليل على هذا العوز.

وقد ساعد تدشين محجر الطور كمحجر صحيدولي في عام ١٨٩٣ في تطوير البنية التحتية لمنطقة الطور، فبعد تدشين المحجر الصحي بالطور ظهرت قرية المنشية أو منشأة عباس التي خُصصت لتكون مقر إقامة سكان المنطقة التي كان يتخللها المحجر الصحي، ولاستمرار الحياة بتلك القرية زودتها الحكومة بلوازم الحياة من المياه الحلوة والمسجد والإدارة المحلية.

كان اعتماد مجلس الصحة البحرية على توفير قوات حرس لمحجر الطور من عرب البادية المحليين من بين القرارات الصائبة التي لجأ إليها المجلس بالتنسيق مع نظارة الداخلية قبل موسم الحج كل عام، فعرب الطور هم أدرى من غيرهم بطبيعة وسائل مقاومة النشاط الإجرامي للصوص الصحراء الذين يهاجمون قوافل الحج البرية، فضلا عن أن تعيينهم يوفر على الحكومة أموالاً كانت تنفق على إقامة القوة التي تنتدب من جهات شتى إلى الطور.

ساهمت إجراءات ضبط سفر الحجاج إلى بلاد الحجاز في زمن الحج في الحد من التداعيات الكارثية المحتمل حدوثها، حيث حرصت الحكومة على عرقلة سفر الشرائح الفقيرة غير القادرة على توفير نفقات العودة، بعدما تأكد لها فداحة النفقات التي تتكبدها لإعادتهم، فضلا عن أن تكدسهم في موانئ الحجاز بلا رقابة صحية يمهد السبيل لانتقال أمراض وبائية إلى البلاد تتكبد الحكومة أموالاً طائلة في مواجهتها.

والجدير بالذكر أن إصرار الحكومة المصرية في مطلع القرن العشرين على الحد من أعداد الراغبين في الحج من بين الشرائح الاجتماعية الفقيرة – رغم ميل المصريين للتدين بحجة الحفاظ على أرواحهم، وتوفير أسباب الوقاية الصحية لهم جاء – مجافياً

لقواعد العدالة الاجتماعية، فبدلاً من أن تقوم نظارة الداخلية بمساعدتهم في نفقات الحج، وتهتم بتفعيل منظومة الحجر الصحي تبرأت من التزامها الأدبي حيالهم وصارت تدفع بالمزيد من العقبات في سبيل سفرهم لتأدية الفريضة.

Abstract

Quarantine on Pilgrims in Egypt, 1893-1914

By Reda Abdel Fattah Ahmed Ali

This research deals with the detection of the institutional dimensions of the quarantine system for pilgrims in Egypt in the Red Sea ports of Egypt, In order to build a protective curtain to prevent the spread of epidemics to Egypt and Europe.

This study is based on four main axes. In the preface, quarantine operations in Egypt have developed since the beginning of the 19th century until the British occupation of Egypt in 1882.

In the first axis I studied the horizontal and vertical developments on the quarry in the city of Al-Tur after it was inaugurated as an international health site in 1893, In the second axis, I studied the technical processes of quarantine on pilgrims in Egyptian Red Sea ports, On the third axis, the researcher studied the legal regulations to organize the travel of Egyptian pilgrims to Mecca in order to provide health protection for them.

On the last axis, I studied the coordination between the Egyptian government, the British government and the Maritime Health Council to follow up on the health situation in the country on the pilgrimage route between India and the Hijaz, considering that India is the origin of the cholera epidemic.

The researcher concluded his study by concluding with the most important findings

الهوامش

(1) **Le DE. DU. Viver**, Egypt et Cholera, Paris, Victor Masson, Etfils, Place-De-l'Ecole De Medcine 1866, PP14-29.

(٢) لافيرنكونكة، أرواح في خطر. الصحة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة احمد زكى احمد، مركز تاريخ مصر المعاصر٢٠١٢، ص١٦٩.

(٣) محمد لبيب البتانونى، الرحلة الحجازية لولى النعم الحاج عباس حلمى باشا الثانى خديوي مصر، الطبعة الثانية القاهرة١٩١٠، ص٣٠٦.

(٤) محمد لبيب البتانونى، المرجع السابق، ص ٣٠٦.

(٥) مرفت عطا الله، العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد على، الهيئة العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة ٢٠٠٦، ص٤٠١.

(٦) محمد لبيب البتانونى، مرجع سابق، ص٣٠٦.

(٧) قاسم محمد احمد نواصرة، الموقف البريطانيوالفرنسي من الحكم المصري لبلاد الشام١٨٣١ – ١٨٤١المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، بيروت٢٠٠٨، ص٤٠٥.

(٨) هالة سليمان، أثر الحملة المصرية على بلاد الشام ١٨٣١ – ١٨٤١، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت٢٠٠١، ص٢٣٢.
(٩) لطيفة محمد سالم، الحكم المصرى في الشام ١٨٣١– ١٨٤١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ص٢١١،٢١٢.
(١٠) نفس المصدر.
(١١) محمد لبيب البتانونى، المرجع السابق، ص٣٠٦.
(١٢) صبري العدل، سيناء في التاريخ الحديث١٨٦٩–١٩١٧،مركز تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة٢٠١٠، ص٧٠.
(13)**Le DE. DU. Viver**, Egypt et Cholera, Paris, Victor Masson, Etfils, Place-De- l'Ecole De Medcine 1866, P14.
(١٤) محمد لبيب البتانونى، المرجع السابق، ص٣٠٦.
(١٥) لافيرنكونكة، أرواح في خطر. الصحة العامة في مصر في القرن التاسع عشر–، ت: أحمد زكى، مركز تاريخ مصر المعاصر،٢٠١٣ ،ص١٧٣.
(١٦) محمد لبيب البتانونى، مرجع سابق، ص٣٠٧.
(١٧) أبحاث الأسبوع العلميالثالث١٩٧٩، ندوة بعوان البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية، القاهرة١٩٨٠، ص٤١٧.
(١٨) محمد لبيب البتانونى، المرجع السابق، ص٣٠٧.
(١٩) نعوم شقير، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها القاهرة ١٩١٦، ص١٣٥.
(20)**Transaction Of epidemiological Society Of London**, Vol VII, For the Session 1887-1888, London, Shaw and Sons Fetter E.C 1888, P43.
(٢١) عبد الرحمن الرافعى، عصر إسماعيل، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة النهضة القاهرة ١٩٣٢، ص ص١٩٩، ٢٠٠.
(22)**A. Fauvel**, Etiologic Et Prophylaxie Du cholera Expose Des Travaux De la conference Sanitaire international De Constantiople, j-B Bailliere et Fi ls libraires De L, Academieimperial De Medecine, Londers, Madrid, New Yourk 1865, P2.
(23)**A. Fauvel**, OP. Cit, P3.
(24)**A. Fauvel**, OP. Cit, P5.
(٢٥) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ص٢٠٢.
(٢٦) الأسكلة : هى السلم المتنقل الذى يوضع بشكل افقى بين رصيف الميناء وجسم السفينة في حالة رسوها بعيدا عن الرصيف ، انظر قاموس المعجم الوسيط، الطبعة الخامسة٢٠١١،ص٤١٢.
(٢٧) ديوان الأشغال العمومية، ملف رقم (4003–018853) مكاتبة من وكيل محافظة السويس إلى ديوان الأشغال العمومية بشأن عمل أسكلة بمحجر الطور فى٨ ذى القعدة١٢٩٣ هجرية.
(٢٨) ديوان الأشغال العمومية، ملف رقم (4003–018853) برقية من وكيل محافظة السويس بشان عمل أسكلة بمحجر الطور فى٨ ذى القعدة١٢٩٤هجرية.
(٢٩) ديوان الأشغال العمومية، ملف رقم (4003–018853) مكاتبة من حكيمباشى الطور إلى وكيل محافظة السويس فى١٣ ربيع الاول١٢٩٥ بخصوصأسكلة الطور.
(٣٠) ديوان الأشغال العمومية، ملف رقم (4003–018811) ٨ ابريل ١٨٧٨أسكلة الطور.
(٣١) ديوان الأشغال العمومية، ملف رقم (4003–13827) اغسطس ١٨٧٨.
(٣٢) ديوان الداخلية، ملف رقم(2001–015925) بخصوص طلب مصلحة الصحة انشاء ميناء صغير بالطور لاستقبال بواخر الحجاج فى٩اكتوبر١٨٨٠ .
(٣٣) ديوان الأشغال العمومية، ملف رقم (4003–013827) اغسطس ١٨٧٨ "مقاولة بناء أسكلة الطور".
(٣٤) نفس المصدر.
(35)**Le DocteurDutriux bey**, Le Cholera Dans La Bass EgypteEn 1883, Relation dun ExplortionMedicale dans Le Delta Du nil Pendant L, Epidemic Cholera, Paris O. Berthler, Libraire-Editeur 1884, P6.

(٣٦) الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، قرار من نظارة الداخلية بتعيينات وتعديلات في وظائف الكورنتينات فى ١٢يناير١٨٨٤.

(٣٧) ديوان الصحة العمومية، ملف رقم (063708-4003) مكاتبة من حلمى افندى اجزجىكورنتية الطور فى ٤ يناير١٨٨٤.

(٣٨) ديوان الأشغال العمومية، ملف رقم (013827-4003) بخصوص اللجنة الهندسية المنتدبة لمعاينة ترميمات كورنتينة الطور فى١٢ اغسطس١٨٨٤.

(٣٩) الحكومة المصرية، مجلس النظار والوزارات، نظارة الداخلية، تقرير وكيل محافظة السويس الى ناظر الداخلية، اغسطس١٨٨٨.

(٤٠) محمد لبيب البتانونى، المرجع السابق، ص٣٠٧.

(٤١) ديوان الصحة العمومية، ملف رقم (003706-4008) امر عال بتخصيص مبلغ اربعونالف جنيه لميزانية مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرى١٨٩٤.

(٤٢) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) **Conseil santitaire maritime quaranteraire D Egypt** Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General Alexandrie 1906.

(43) **Transaction of the Epidemiological Society of London**,vol xix ,session1899-1900,London,Measures Taken at Tor and Suez Aginst ships Coming From The Red Sea and The Far East" By Marc Armand Ruffer, President the Sanitary ,Maritime And Quarantine Bord Of Egypt ,15th December 1899,P26.

(44) **Transaction of the Epidemiological Society of London**, vol xix, session1899-1900, London, Measures Taken at Tor and Suez Against ships Coming From The Red Sea and The Far East" By Marc Armand Ruffer, President the Sanitary, Maritime And Quarantine Board Of Egypt, 15th December 1899,P26.

(٤٥) غورست، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية بمصر والسودان ١٩٠٧، مطبعة المقطم القاهرة١٩٠٨، ص٤٦.

(٤٦) محمد لبيب البتانونى، الرحلة الملكية، ص٦٥.

(٤٧) كرومر، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية بمصر والسودان١٩٠٦، مطبعة المقطم القاهرة١٩٠٧، ص٦٦.

(٤٨) محمد لبيب البتانونى، المرجع السابق، ص٦٥.

(٤٩) الوقائع المصرية، ملحق الوقائع نمرة١٢٥، عدد٢٦ أكتوبر ١٩٠٧، ص٦.

(٥٠) غورست، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية بمصر والسودان١٩٠٧ ، مطبعة المقطم القاهرة١٩٠٨ ، ص٤٦.

(٥١) الوقائع المصرية، عدد٢٦فى١٣ مارس١٩٠٩،ص٧، الوقائع المصرية، ملحق الوقائع نمرة١٢٤في٦ نوفمبر١٩٠٩، ص٩.

(٥٢) غورست، تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية بمصر والسودان١٩٠٧ ، مطبعة المقطم القاهرة١٩٠٨ ، ص٤٦.

(٥٣) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte**, Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General Alexandrie 1906.

(٥٤) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte**, Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General Alexandrie 1906.

(٥٥) نفس المصدر.

(٥٦) الوقائع المصرية، عدد ٢٩ يونيو ١٩٠٧، ص١١، الوقائع المصرية، ملحق نمرة "١٠٠" في ٢٨ أغسطس ١٩٠٧، ص١٠.

(٥٧) الوقائع المصرية، ملحق الوقائع نمرة "١٢٥" في ٢٦أكتوبر ١٩٠٧، ص٥١٢.

(٥٨) مجلـــس النظـــار، ملـــف رقـــم (0075-00544) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte**Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General، Alexandrie 1906.

(٥٩) ديوان الداخلية، ملف رقم (020632-2001) إفادة بخصوص وجود الآتين لتكرير المياه في محطة الكورنتينات بالطور ١٨٧٨.

(٦٠) محمد لبيب البتانونى، الرحلة الملكية، ص٦٩.

(61) **Transaction of the Epidemiological Society of London**, vol xix, session1899-1900, London, Measures Taken at Tor and Suez Against ships Coming From The Red Sea and The Far East" By Marc Armand Ruffer, President the Sanitary, Maritime And Quarantine Board Of Egypt ,15th December 1899, P32.

(٦٢) مجلـــس النظـــار، ملـــف رقـــم (0075-00544) **Conseil Santitaire Maritime QuaranteraireD'Egypte**, Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.

(٦٣) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية، رسالة من مـــأمور كورنتينـــة الطور إلى مكتب الكورنتينات بالسويس في٢٦ أغسطس١٨٩٥.

(٦٤) الحكومة المصرية، تقرير وكيل محافظة السويس إلى نظارة الداخلية عام١٨٨٨عن أعمال المحافظة عن عام ١٨٨٨.

(٦٥) نعوم شقير، المرجع السابق، ص١٣٦.

(٦٦) مجلـــس النظـــار، ملـــف رقـــم (0075-00544) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte**Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.

(٦٧) نعوم شقير، المرجع السابق، ص١٣٦.

(٦٨) مجلـــس النظـــار، ملـــف رقـــم (0075-00544) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte**Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.

(٦٩) الوقائع المصرية، ملحق الوقائع نمرة ١٢٥ في ٢٦أكتوبر ١٩٠٧، ص ٥١٢.

(٧٠) الوقائع المصرية، عدد نمرة "٣٣" في ١٨ سبتمبر ١٩٠٢، ص١١.

(71) **Minstry of interor**, Report on The epidemic of Cholera in Egypt During 1895-1896, Cairo, Nation Pranting Office 1897 P114.

(72) **Transaction of the Epidemiological Society of London**, vol XIX, session 1899-1900, London, Measures Taken at Tor and Suez Against ships Coming From The Red Sea and The Far East" By Marc Armand Ruffer, President the Sanitary, Maritime And Quarantine Bord Of Egypt, 15th December 1899, P22.

(٧٣) مجلـــس النظـــار، ملـــف رقـــم (0075-00544) **Conseilsantitaire maritime quaranteraireD'Egypte**, Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.

(٧٤) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) **Recherches sur les Vibrions au Lazaret de tor prendantpelerinage**1912-1913.

(٧٥) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) **Recherches sur les Vibrions au Lazaret de tor prendantpelerinage**1912-1913.

(٧٦) الوقائع المصرية، ملحق الوقائع رقم١١٤ في ١٨ اكتوبر١٩١٣

(77) **Transaction of the Epidemiological Society of London**, vol XIX, session1899-1900, London, Measures Taken at Tor and Suez Against ships Coming From The Red Sea and The Far East" By Marc Armand Ruffer, President the Sanitary, Maritime And Quarantine Board Of Egypt, 15th December 1899, P23.

(٧٨) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte**Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.

(٧٩) مجلة الرسالة عدد ٥ مارس ١٩٣٤.

(٨٠) كتشنر، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان، مطبعة المقطم، ص٨.

(٨١) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte**Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.

(٨٢) إبراهيم رفعت، مراة الحرمين، دار الكتب المصرية، القاهرة (د.ت) ص٤٩١، مجلة الرسالة، عدد ٥ مارس ١٩٣٤.

(٨٣) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte**Establishment quaranteraires Par le Docteur Aene Briendin specteur General, Alexandrie 1906.

(٨٤) مجلة الرسالة، عدد٥ مارس١٩٣٤، محمد لبيب البتانونى،الرحلة الملكية، ص٩٧.

(٨٥) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte**Establishment quaranteraires Par le Docteur Aene Briendin specteur General, Alexandrie 1906.

(٨٦) مجلة القبلة، العدد١٤ غرة ذى الحجة١٣٣٤ هـ.

(٨٧) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تلغراف من مندوب المجلس في مكتب السويس إلى رئيس المجلس في ٢٥ أغسطس ١٨٩٥.

(٨٨) نعوم شقير، المرجع السابق، ص١٣٦.

(٨٩) الأهرام، عدد رقم "٦١٢٩ " في ١٩ مايو ١٨٩٨.

(٩٠) الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، تقرير وكيل محافظة السويس إلى نظارة الداخلية أغسطس ١٨٩٠.

(٩١) نفس المصدر.

(٩٢) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) (**Conseil santitaire maritime quaranteraire D'Egypte** Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.

(٩٣) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات البحرية، إشارة واردة في١٢ اكتوبر١٨٩٠إلى رئيس المجلس من مأمور محجر الطور.

(٩٤) الأوامر العالية والدكريتات، الديكريتو الصادر في١٩ يونيو ١٨٩٣، بشأن الاحتياطات الصحية اللازم اتخاذها عند ظهور الوباء ونص المادة كالتالي "الأطباء والموظفون باللازريتات ومحلات الكورنتينة يكونوا تابعين لنظارالمحلات المذكورة"، ويكون تحت أوامرهم الاجزجى والتمورجية، وعليهم ملاحظة حال صحة الأشخاص المكرتنين والخدمة ولهم إدارة حركة قشلة اللازريتة أو محل الكورنتينة.

(95) **Transaction of the Epidemiological Society of London**, vol XIX, session 1899-1900, London, Measures Taken at Tor and Suez Against ships Coming From The Red Sea and The Far East" By Marc Armand Ruffer, President the Sanitary, Maritime And Quarantine Board Of Egypt, 15th December 1899, P 35.

(٩٦) ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-017395) خطاب من سردار الجيش المصريإلى ناظر الداخلية، الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، تلغراف من محافظة السويس إلى نظارة الداخلية في٢٥ أكتوبر ١٨٩٠.الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، تلغراف من محافظة السويس إلى نظارة الداخلية في ٢٥أكتوبر ١٨٩٠.

(٩٧) ديوان الداخلية، ملف رقم(2001-017395) خطاب من سردار الجيش المصريإلى ناظر الداخلية.

(٩٨) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية رسالة من الطور إلى رئاسة مجلس الصحة البحرية في١٧ نوفمبر١٨٩٨.

(٩٩) القبلة، عدد غرة ذى الحجة ١٣٣٤ هجرية.

(١٠٠) مجلس النظار، ملف رقم (0044-0075) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte**Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.

(١٠١) الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، تلغراف من محافظ السويس لنظارة الداخلية في ٢٧ أغسطس ١٨٩٠، مجلة الرسالة، العدد ٣٥ في مارس ١٩٣٤، ص٣١٢.

(١٠٢) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير رئيس مجلس الصحة البحرية والكورنتينات عن جولته التفتيشية بموانئ السويس ورأس ملعب وعيون موسى.

(١٠٣) الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، لائحة تعاطى حرفة إدارة مبيت الحجاج بالسويس، انظر لائحة المحلات العامة في ٢١ نوفمبر ١٨٩١.

(١٠٤) غورست، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٩، ص٥٧.

(١٠٥) الوقائع المصرية، عدد ١٣ مارس ١٩٠٦، كرومر، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٦، القاهرة ١٩٠٧، ص ١٣٢.

(١٠٦) الوقائع المصرية، عدد نمرة "٢٨" في ١٧ مارس ١٩٠٩، ص١٢.

(١٠٧) الوقائع المصرية، عدد نمرة "٩٧" في سبتمبر ١٩٠٩، ص٩.

(١٠٨) الحكومة المصرية، نظارة الداخلية قرار بتعيين المسيوجاليا كاتبا بمحجر عيون موسى ١٨٨٣، الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، قرار بتعيين الدكتور ارثرجلفانى طبيب كورينتينات بالسويس وعيون موسى ١٨٩٥، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورينتينات، تعيين ميكانيكي بمحطة عيون موسى ١٨٩٦، الحكومة المصرية مجلس الصحة البحرية والكورينتينات، تقرير الدكتور راردوران في ٦ سبتمبر ١٨٩٠.

(109) **Transaction of the Epidemiological Society of London**, vol xix, session1899-1900, London, Measures Taken at Tor and Suez Against ships Coming From The Red Sea and The Far East" By Marc Armand Ruffer, President the Sanitary, Maritime And Quarantine Board Of Egypt, 15th December 1899, P32.

(١١٠) مجلة الرسالة، العدد ٣٥ في ٥ مارس ١٩٣٤، ص ص٣١٢-٣١٣.

(١١١) شهادة المقاس هي الشهادة التي تحملها الباخرة من آخر ميناء أقلعت منه مدون بها القدرة الاستيعابية للباخرة، والعدد الفعلي على متنها من الركاب والطاقم المرافق لها القائم على إبحارهاأنظر الأوامر العالية والدكريتات، الديكريتو الصادر في ١٩ يونيو ١٨٩٣، بشأن الاحتياطات الصحية اللازم اتخاذها عند ظهور الوباء.

(١١٢) الأوامر العالية والدكريتات، الديكريتو الصادر في ١٩ يونيو ١٨٩٣، بشأن الاحتياطات الصحية اللازم اتخاذها عند ظهور الوباء.

(١١٣) الحكومة المصرية، مجلس الصحة المصرية البحرية والكورنتينات، بلاغ وارد من الدكتور راردوران المفتش العام الى مجلس الصحة البحرية والكورنتينات في ٦ سبتمبر١٨٩٠.

(١١٤) مجلس النظار، ملف رقم (0044-0075) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte** Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.

(١١٥) محمد لبيب البتانونى، الرحلة الملكية، ص٦٦.

(116) **Transaction of the Epidemiological Society of London**, vol xix, session1899-1900, London, Measures Taken at Tor and Suez Against ships Coming From The Red Sea and The Far East" By Marc Armand Ruffer, President the Sanitary, Maritime And Quarantine Board Of Egypt, 15th December 1899, P33.

(117) **OP. Cit**, P34.

(١١٨) مجلس النظار، ملف رقم (0044-0075) **Conseil Sanitaire Maritime et QuaratenaireD'Egypte**, note sar six vibrinosisdesefeseaux de Navires a Port said par le drZirolia Port Said 22 may 1906.

(١١٩) مجلس النظار، ملف رقم (Rapport sur le diagnostic de vibrions par le drmilton 0075-0044Grondiropulo.)

(١٢٠) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) **Recherches sur les vibrions au lazaret de Tor pendant lePelerinage 1912-1913.**

(١٢١) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte** Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.

(١٢٢) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، رسالة تلغرافية من السويس إلى المجلس في٩يوليو ١٨٩٥.

(١٢٣) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte**Establishmentquaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.

(١٢٤) الحكومة المصرية مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، قرار مجلس الصحة البحرية بجلسته المنعقدة في ١٥ أغسطس ١٨٩٠.

(١٢٥) نفس المصدر.

(١٢٦) انظر الحكومة المصرية، رسالة من مدير مكتب الكورنتينات بالسويس في٣ أغسطس ١٨٩٤ عن وصول قافلة الشيخ عمر عيسى والشيخ على أبو ظبو من المدينة، رسالة من مدير مكتب الكورنتينات بالسويس في ٤ أغسطس ١٨٩٤ عن وصول قافلة الشيخ حسن مفتاح من المدينة رسالة من مدير مكتب الكورنتينات بالسويس في ٤ أغسطس ١٨٩٤، بوصول قافلة الشيح حسن سمحان وقافلة الشيخ إبراهيم الطرابلسي من المدينة في يوم ٢١ أغسطس ١٨٩٤.

(١٢٧) ديوان الداخلية ملف رقم (2001-0054466) من نظارة المالية إلى نظارة الداخلية، صورة مكاتبة محررة نمرة١٦ بتاريخ ١٨يونية ١٨٩١.

(١٢٨) ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-015833) بخصوص شكاوى الحجاج من رسوم الحجر الصحيالتيأصبحت مغالى فيها.

(١٢٩) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، قرار المجلس بجلسته المنعقدة في ١٥ أغسطس١٨٩٠ بتعيين أفراد مسلحين وخفراء صحيين بنقاط مراقبة خليج السويس.

(١٣٠) الوقائع المصرية، عدد نمرة"٣٣" في٢٨ سبتمبر١٩٠٨، ص١٠، الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، منشور بخصوص حج عام ١٩٠٨-١٩٠٩، صادر في ٢٣ سبتمبر ١٩٠٨.

(١٣١) الجمعية العمومية، مجموعة محاضر جلسات الجمعية العمومية من ١٨٨٥-١٩٠٩، ملحق محضر جلسة ٤ فبراير ١٩٠٩، ص ص٦٠٠-٦٠٢.

(١٣٢) الجمعية العمومية، محاضر جلسات الجمعية العمومية ١٩١٠، محاضر جلسات الجمعية العمومية ١٩١٠-١٩١٢، محضر جلسة ١٥ مارس ١٩١٠، ص ص٦٥-٦٦.

(١٣٣) الأهرام،عدد "٦٠٨١" في ٢٥ مارس ١٨٩٨.

(١٣٤) مجلس النظار، ملف رقم (0075-00544) **Conseil santitaire maritime quaranteraireD'Egypte**Establishmentquaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.

(١٣٥) الأهرام، عدد"٧٣٢٧" في٢٦ابريل١٩٠٢.

(١٣٦) الأهرام، عدد"٧٣٣١" فى٣٠ ابريل١٩٠٢.

(١٣٧) الأهرام، عدد"٧٣٣١" فى٣٠ ابريل١٩٠٢.

(١٣٨) الأهرام، عدد"٧٦٧١" في١٧ يونية١٩٠٣.

(١٣٩) الجمعية العمومية، محاضر جلسات الجمعية العمومية١٨٨٥-١٩٠٩، ملحق محضر جلسة ٤ فبراير ١٩٠٩، ص ص٦٠٠-٦٠٢.

(١٤٠) الجمعية العمومية محاضر الجلسات، محضر جلسة ٣٠ مارس ١٩١٠.

(١٤١) ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-017494) طلب بإعفاء مصلحة الصحة من دفع نفقات البسكويت المورد للحجاج على أن يضاف نفقاته على مصلحة المالية فى٥نوفمبر١٨٨٧.

(١٤٢) مجلس النظار، ملف رقم (00544-0075) **Conseil sanitaire maritime quaranteraireD'Egypte**Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.

(١٤٣) الجمعية العمومية، محاضر الجلسات، محضر جلسة يوم ١٥مارس ١٩١٠،ص ص٤١٠-٤١١.

(١٤٤) نفس المصدر.

(١٤٥) الجمعية العمومية، محاضر الجلسات، محضر جلسة يوم ١٥مارس ١٩١٠، ص ٤١١.

(١٤٦) ديوان الداخلية، ملف رقم(019809-2001) بخصوص ظهور حالة إصابة بالطاعون على متن المركب الإنجليزية ديكتاتور التي وصلت من بومباي للسويس في ٩يوليه١٨٩٩، ديوان الداخلية، ملف رقم (019625)-2001بخصوص مراسلات من مندوب الصحة بإنجلترا إلى رئيس مجلس الصحة البحرية والكورنتينات عن ظهور الطاعون فيبومباي، ديوان الداخلية، ملف رقم(2001-018236) بخصوص انتشار مرض الطاعون بين العرب ومنع سفر الحجاج ١٨٨٩، وانظر جريدة الأهرام عدد "٦١٠١" في ٢١ ابريل ١٨٩٨،الأهرام عدد "٦٠٧٥" في ٥ ابريل ١٨٩٨، الأهرام، عدد"٦١١٥" في ٥ مايو ١٨٩٨، الأهرام عدد "١٠٩١" في ١١ ابريل ١٨٩٨.

(١٤٧) الأهرام عدد "٤٨١١٤" في ٨ مايو١٨٩٤.

(١٤٨) الأهرام عدد "٤٨١١٤" في ٨ مايو١٨٩٤.

(١٤٩) سعد بدير الحلواني، العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن التاسع عشر ١٨٦٥-١٩١٤، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣، ص٢١٢.

(١٥٠) مجلس شورى القوانين، محاضر الجلسات، محضر جلسة ٢٩ ديسمبر١٩٠٠.

(١٥١) الأهرام،عدد "٣٠٢٢" في ١٦ مايو ١٨٩٨.

(١٥٢) مجلس شورى القوانين، محاضر الجلسات، محضر جلسة ٢٩ ديسمبر١٩٠٠.

(١٥٣) كرومر، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٦، ص١٣٢.

(154) **Transaction of the Epidemiological Society of London**, Vol XIX, Session1899-1900, London, Measures Taken at Tor and Suez Against ships Coming From The Red Sea and The Far East" By Marc Armand Ruffer, President the Sanitary, Maritime And Quarantine Board Of Egypt, 15th December 1899, P28.

(155) **Ibedm.**

(١٥٦) الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، منشور نظارة الداخلية للمديريات والمحافظات فى٦مارس١٨٩٠، والشركات الواردة بالمنشور هى شركات ليلاندواللويد النمساوية وموس وبابانى اليونانية والبنتنسولاد الشرقية وروباتينو.

(١٥٧) الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، منشور نظارة الداخلية للمديريات والمحافظات في ٤ يونيو ١٨٩٠ والشركات التي اضافتها الحكومة في المنشور الجديد هى اوسيانستيم شب وبرسيانستيم شب وموجول ستيمناميجيشن ووابورات الخواجات جرى داوس وشركائهم.

(١٥٨) الأهرام ، عدد"٤٨٠٩" فى٣ مايو١٨٩٤، الأهرام ، عدد"٤٨٢١" في١٥ مايو١٨٩٤.

(١٥٩) الأهرام عدد"٥٠٩٠" فى٢٧ ابريل١٨٩٥.

(١٦٠) الأهرام ،عدد"٧٢٣٤" في٣ يناير١٩٠٢.

(١٦١) مجلس شورى القوانين، محاضر الجلسات، محضر جلسة٢٩ ديسمبر١٩٠٠، ص ص٨٦-٩٢.

(١٦٢) مجلس شورى القوانين، محاضر الجلسات، محضر جلسة٢٩ ديسمبر١٩٠٠، ص ص٨٦-٩٢.

(١٦٣) نفس المصدر.

(١٦٤) مجلس شورى القوانين، محاضر الجلسات، محضر جلسة٢٩ ديسمبر١٩٠٠، ص ص٨٦-٩٢.

(١٦٥) الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، منشور نظارة الداخلية الى المديريات والمحافظات للتنبيه على من يرغبون حج عام١٩٠٤.

(١٦٦) ديوان الصحة العمومية، ملف رقم (003124-4008) من أمير الحج المصرى الى مجلس الصحة العمومية شهادة عن اداء طبيب المحمل١٨٨٤، ديوان الصحة العمومية، ملف رقم(4008-003124) من عمر لطفى امير الحج الى مجلس الصحة العمومية ١٨٨٤.

(١٦٧) الأهرام ،عدد"٧٨٥٢"فى١٨يناير١٩٠٤ ، كرومر، تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان١٩٠٤، ص٦٥.

(١٦٨) كرومر، تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان١٩٠٥، ص٩٠.
(١٦٩) الوقائع المصرية، عدد"١٣" في١انوفمبر١٩٠٥ ، ص٨.
(١٧٠) الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، منشور نظارة الداخلية الى المديريات والمحافظات للتنبيه على من يرغبون حج عام١٩٠٥.
(١٧١) كرومر، تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان١٩٠٥، ص٩٠.
(١٧٢) الجمعية العمومية، محاضر الجلسات، محضر جلسة٢ فبراير١٩٠٩، ص ص٤٩٦-٤٩٧.
(١٧٣) نفس المصدر.
(١٧٤) الجمعية العمومية، محاضر الجلسات، محضر جلسة ٢ مارس١٩٠٧، ص٤٢١.
(١٧٥) نفس المصدر.
(١٧٦) الجمعية العمومية، محاضر الجلسات، محضر جلسة ٢ فبراير ١٩٠٩، ص ص٤٩٦-٥٠٥
(١٧٧) الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، منشور بخصوص الأشخاص الذين يرغبون في السفر إلىالأقطار الحجازية في غير زمن الحج صادر في١١فبراير١٩٠٧.
(178) **Transaction of Epidemological Society ofLondon**, vol VII, For the Session1887-1888, London 1889, P52.
(١٧٩) ديوان الداخلية، ملف رقم (018667-2001) أوراق خاصة بتعيين المسيو صالح صبحى كمندوب عن الحكومة المصرية في الحجاز خلال موسم الحج ١٨٩١، ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-18875) أوراق خاصة بتعيين عبد الحميد شافعي كمندوب عن الحكومة المصرية بالحجاز عام١٨٩٢، ديوان الداخلية، ملف رقم (018949-2001) أوراق بخصوص تعيين طبيب مصريفي الحجاز أثناء موسم الحج عام ١٨٩٣، ديوان الداخلية، ملف رقم(19272-2001) من رئيس مجلس الصحة البحرية إلى نظارة الداخلية "نسخة من خطاب شافعى بك مندوب الصحة بالحجاز إلى نظارة الداخلي ديوان الداخلية.
(١٨٠) الأهرام عدد"٢٠١٥" في٢٦ يونية١٩٠١.
(١٨١) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الوثائق التالية: الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من الدكتور عبيد المندوب الصحى للأقطار الحجازية الى مجلس الصحة البحرية والكورنتينات في١١أغسطس١٨٩٠ ، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، تقرير من الدكتور عبيد مندوب المجلس للأقطار الحجازية يوم١٣ نوفمبر١٨٩٠، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، تقرير الدكتور عبيد مندوب المجلس للأقطار الحجازية يوم١٤ أغسطس١٨٩٠ ، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز في٢٠ أغسطس١٨٩٠، تقرير مندوب المجلس في اراضى الحجاز في٢٠ أغسطس١٨٩٠الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات،، تقرير مندوب المجلس في الاقطار الحجازية الى رئاسة المجلس في يوم٢١يوليو١٨٩١ ، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس في الاقطار الحجازية الى رئاسة المجلس٢٥ يوليو١٨٩١، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات،، تقرير مندوب المجلس بالحجاز الى رئيس المجلس في يوم١ أغسطس١٨٩١، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز الى رئاسة المجلس فى٢٦ ابريل١٨٩٥،، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز الى رئاسة المجلس في٣ مايو١٨٩٥، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات،= تقرير مندوب =المجلس بالحجاز الى رئاسة المجلس في٦ مايو١٨٩٥ ، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز الى رئاسة المجلس عن ايام٦و٧و٨و٩مايو١٨٩٥ ، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات،، تقرير مندوب المجلس بالحجاز الى رئاسة المجلس من٩وحتى١٢ مايو١٨٩٥ ، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز الى رئاسة المجلس فى١٧ مايو١٨٩٥، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز الى رئاسة المجلس عن يومى١٨و١٩ مايو١٨٩٥،، تقر الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز الى رئاسة المجلس فى١٩مايو١٨٩٥، رسالة مندوب المجلس من مكة يوم٢٠مايو١٨٩٥، الحكومة

المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب مجلس الصحة البحرية من مكة عن الايامن٢١وحتى٢٣ مايو١٨٩٥، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات،، تقرير مندوب مجلس الصحة البحرية من مكة عن الأيامن٢٤ وحتى٢٧ مايو١٨٩٥، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من مندوب مصر في الحجاز عن يوم٣١ مايو١٨٩٥، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب العثماني بالحجاز وارد بيرا٢٢ ابريل ١٨٩٥، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب الصحي بالحجاز فى٤مايو١٨٩٥، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من مندوب مصر في الحجاز الى رئيس مجلس الصحة البحرية بالإسكندرية عن يوم١٧ يونيه١٨٩٥.

([182]) **Transaction of Epidemiological Society of London**, Vol IX, For the Session1889-1890, London 1889, P11.

([١٨٣]) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الى الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، رسالة من بومباى الى مجلس الصحة البحرية فى٣ اكتوبر١٨٩٠، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب الصحى في بومباى الى مجلس الصحة البحرية فى١٣ سبتمبر١٨٩٠، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب الصحى في بومباى الى مجلس الصحة البحرية في ١١اكتوبر١٨٩٠، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب الصحى في بومباى الى مجلس الصحة البحرية في ٨ اغسطس١٨٩٠، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب الصحى في بومباى الى مجلس الصحة البحرية في ١٩ اغسطس١٨٩٠، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات،، تقرير من المندوب الصحى في بومباى الى مجلس الصحة البحرية فى٢٦ اغسطس١٨٩٠، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب الصحى في بومباى الى مجلس الصحة البحرية فى٢ سبتمبر١٨٩٠، الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، من كرومر الى بطرس باشا غالى ناظر الخارجية فى٢٨يناير١٨٩٧.

([١٨٤]) الحكومة المصرية، من مجلس الصحة البحرية الى ناظر الخارجية فى٢٨يناير١٨٩٧ بخصوص منع حكومة الهند الحج هذا العام.

([١٨٥]) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، قرار فى١٨يوليه ١٨٨٩ بتطبيق لائحة الهيضة على ورادات بومباى.

([١٨٦]) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، قرار المجلس بفرض إجراءات الحجر الصحي على واردات الموانئ العربية بين عدن وباب المندب فى١ يونيه١٨٩٢.

([187]) Twenty-Fourth Annual Report - Local Government Board 1894-1895, Supplement containing Report of the Medical officer For 1894-1895, London, Pranted for her majesty's, by eyre and Spotiswoode, p270.

([188]) Ibedm.

([١٨٩]) ديوان الداخلية، ملف رقم(018913-2001) بخصوص بعض المراسلات بين مندوب صحة الطور والحجاز ١٨٩٣.

([١٩٠]) الأهرام عدد"٤٨٨٨" فى١٠ أبريل ١٨٩٤.

([١٩١]) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، قرار المجلس بفرض إجراءات الحجر الصحي على جميع الواردات القادمة على متون السفن القادمة من ساحل الحجاز وقت عودة الحجاج فى٥ يونية ١٨٩٤.

([١٩٢]) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، قرار المجلس بفرض إجراءات الحجر الصحي على القوافل البرية في ٧ يوليه ١٨٩٤.

([193]) **Minstry of interor**, Report on The epidemic of Cholera in Egypt During 1895-1896, Cairo, Nation Pranting Office 1897, P107.

([194]) Minstry of interor, Report on The epidemic of Cholera in Egypt During 1895-1896, Cairo, Nation Pranting Office 1897, P107.

([195]) Ibedm.

([196]) Minstry of interor, Report on The epidemic of Cholera in Egypt During 1895-1896, Cairo, Nation Pranting Office 1897, P107.

([١٩٧]) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، قرار المجلس بتطبيق لائحة الهواء الأصفر على السفن القادمة من موانئ الحجاز فى٢٢مايو١٨٩٥.

([١٩٨]) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، قرار المجلس بتوفير قوة الحرس الصحيين لمرافقة السفن المقلة للحجاج الأجانب بقنال السويس فى١ يونيه١٨٩٥.

([١٩٩]) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، قرار المجلس بإلغاء الكشف الصحى على البواخر ليلا فى٢٣ فبراير١٨٩٧.

([٢٠٠]) مجلس النظار، ملف رقم (00544-0075) تقرير عن الكوليرا بين الجنود الالبان١٩١١.

([٢٠١]) الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، قرارى المجلس فى٣و٨ فبراير١٨٩٧ بفرض الحجر الصحى على ملاحى وقائدي وخدمة البواخر المصريين في محطة عيون موسى.

([202]) **Minstry of interor**, Report on The epidemic of Cholera in Egypt During 1895-1896, Cairo, Nation Pranting Office 1897, P122.

المصادر والمراجع:

وثائق غير منشورة

- مجلس النظار، ملف رقم(00544-0075) conseilsantitaire maritime quaranteraireD'Egypte Establishment quaranteraires Par le DocteurAeneBriendinspecteur General, Alexandrie 1906.
- مجلس النظار، ملف رقم (00544-0075) تقرير عن الكوليرا بين الجنود الالبان ١٩١١.
- مجلس النظار، ملف رقم (00544-0075) Recherches sur les Vibrions au Lazaret de tor prendantpelerinage 1912-1913
- مجلس الوزراء، ملف رقم (00544-0075) conseil sanitaire maritime et quarantenairedel'Egypte note sar six vibrinosisdesefeseaux de navires a por tsaid par le drzirolia port said 22 may 1906
- مجلس الوزراء، ملف رقم (00544-0075) Rapport sur le diagnostic de vibrions par le dr. miltonGrondiropulo.
- مجلس الوزراء، ملف رقم (00544-0075) Recherches sur les vibrions au lazaret de tor pendant le pelegrinage 1912-1913.
- ديوان الأشغال العمومية، ملف رقم (013827-4003) بخصوص اللجنة الهندسية المنتدبة لمعاينة ترميمات كورنتينة الطور في ١٢ أغسطس ١٨٨٤.
- ديوان الأشغال العمومية، ملف رقم (018811-4003) ٨ أبريل ١٨٧٨ أسكلة الطور.
- ديوان الأشغال العمومية، ملف رقم (013827-4003) أغسطس١٨٧٨.
- ديوان الأشغال العمومية، ملف رقم (018853-4003) مكاتبة من حكيمباشى الطور إلى وكيل محافظة السويس في ١٣ ربيع الأول ١٢٩٥ بخصوص أسكلة الطور.
- ديوان الأشغال العمومية، ملف رقم(018853-4003) مكاتبة من وكيل محافظة السويس إلى ديوان الأشغال العمومية بشأن عمل أسكلة بمحجر الطور في ٨ ذى القعدة ١٢٩٣هجرية.
- ديوان الأشغال العمومية، ملف رقم (018853-4003) برقية من وكيل محافظة السويس بشأن عمل أسكلة بمحجر الطور في ٨ ذي القعدة ١٢٩٤هجرية
- ديوان الداخلية، ملف رقم (015925-2001) بخصوص طلب مصلحة الصحة إنشاء ميناء صغير بالطور لاستقبال بواخر الحجاج في ٩ أكتوبر ١٨٨٠

- ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-020632) إفادة بخصوص وجود آلتين لتكرير المياه في محطة الكورنتينات بالطور ١٨٧٨
- ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-017395) خطاب من سردار الجيش المصريإلى ناظر الداخلية، الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، تلغراف من محافظة السويس إلى نظارة الداخلية في ٢٥ أكتوبر ١٨٩٠.الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، تلغراف من محافظة السويس إلى نظارة الداخلية في٢٥ اكتوبر ١٨٩٠
- ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-017395) خطاب من سردار الجيش المصريإلى ناظر الداخلية
- ديوان الداخلية ملف رقم (2001-0054466) من نظارة المالية إلى نظارة الداخلية، صورة مكاتبة محررة نمرة١٦ بتاريخ ١٨يونية ١٨٩١.
- ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-015833) بخصوص شكاوى الحجاج من رسوم الحجر الصحيالتيأصبحت مغالى فيها.
- ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-0177494) طلب بإعفاء مصلحة الصحة من دفع نفقات البسكويت المورد للحجاج علىأن يضاف نفقاته على مصلحة المالية في ٥نوفمبر١٨٨٧
- ديوان الداخلية، ملفرقم (2001-019809) بخصوص ظهور حالة إصابة بالطاعون على متن المركب الإنجليزية ديكتاتور التي وصلت من بومباي للسويس في٩يوليه١٨٩٩، ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-019625)بخصوص مراسلات من مندوب الصحة بإنجلترإلى رئيس مجلس الصحة البحرية والكورنتينات عن ظهور الطاعون فيبومباي.
- ديوان الداخلية، ملفرقم (2001-018236) بخصوص انتشار مرض الطاعون بين العرب ومنع سفر الحجاج١٨٨٩
- ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-018667) أوراق خاصة بتعيين المسيو صالح صبحي كمندوب عن الحكومة المصرية فى الحجاز خلال موسم الحج ١٨٩١.
- ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-018875) أوراق خاصة بتعيين عبد الحميد شافعى كمندوب عن الحكومة المصرية بالحجاز عام١٨٩٢.
- ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-018949) أوراق بخصوص تعيين طبيب مصريفي الحجاز أثناء موسم الحج عام ١٨٩٣.
- ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-19272)من رئيس مجلس الصحة البحرية إلى نظارة الداخلية "نسخة من خطاب شافعي بك مندوب الصحة بالحجاز إلى نظارة الداخلية
- ديوان الداخلية، ملف رقم (2001-018913) بخصوص بعض المراسلات بين مندوب صحة الطور والحجاز ١٨٩٣.
- ديوان الداخلية ملف رقم (2001-005466) من نظارة المالية إلى نظارة الداخلية،صورة مكاتبة محررة نمرة ١٦ بتاريخ ١٨ يونية ١٨٩١.
- ديوان الصحة العمومية، ملف رقم (4008-003706) أمر عالي بتخصيص مبلغ أربعون ألف جنيه لميزانية مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصري ١٨٩٤.
- ديوان الصحة العمومية، ملف رقم (4008-0063708) مكاتبة من حلمي أفندي أجزجيكورنتية الطور في ٤ يناير ١٨٨٤.
- ديوان الصحة العمومية، ملف رقم (4008-003124) من أمير الحج المصري إلى مجلس الصحة العمومية شهادة عن أداء طبيب المحمل ١٨٨٤.
- ديوان الصحة العمومية، ملف رقم (4008-003124) من عمر لطفي أمير الحج إلى مجلس الصحة العمومية ١٨٨٤.

- وثائق منشورة

- الحكومة المصرية، نظارة الداخلية قرار بتعيين المسيو جاليا كاتبا بمحجر عيون موسى ١٨٨٣.
- الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، قرار من نظارة الداخلية بتعيينات وتعديلات في وظائف الكورنتينات في ١٢ يناير١٨٨٤.
- الحكومة المصرية، مجلس النظار والوزارات، نظارة الداخلية، تقرير وكيل محافظة السويس إلى ناظر الداخلية، أغسطس ١٨٨٨.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، قرار فى١٨ يوليه ١٨٨٩ بتطبيق لائحة الهيضة.
- الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، منشور نظارة الداخلية للمديريات والمحافظات في ٦ مارس ١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، منشور نظارة الداخلية للمديريات والمحافظات في ٤ يونيو ١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس في الأقطار الحجازية إلى رئاسة المجلس ٢٥ يوليو١٨٩١.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز إلى رئيس المجلس في يوم ١ أغسطس ١٨٩١.
- الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، تقرير وكيل محافظة السويس إلى نظارة الداخلية أغسطس ١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب الصحي في بومباي إلى مجلس الصحة البحرية في ٨ أغسطس١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من الدكتور عبيد المندوب الصحي للأقطار الحجازية إلى مجلس الصحة البحرية والكورنتينات في ١١ أغسطس ١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، تقرير الدكتور عبيد مندوب المجلس للأقطار الحجازية يوم ١٤ أغسطس ١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، قرار المجلس بجلسته المنعقدة في ١٥ أغسطس١٨٩٠ بتعيين أفراد مسلحين وخفراء صحيين بنقاط مراقبة خليج السويس.
- الحكومة المصرية مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، قرار مجلس الصحة البحرية بجلسته المنعقدة في ١٥ أغسطس ١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب الصحي في بومباي إلى مجلس الصحة البحرية في ١٩ أغسطس١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز في ٢٠ أغسطس١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، تلغراف من محافظ السويس لنظارة الداخلية في ٢٧ أغسطس ١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب الصحي في بومباي إلى مجلس الصحة البحرية في ٢ سبتمبر١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب الصحي في بومباي إلى مجلس الصحة البحرية في ١٣ سبتمبر١٨٩٠.

- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، رسالة من بومباى إلى مجلس الصحة البحرية في ٣ أكتوبر ١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة المصرية البحرية والكورنتينات، بلاغ وارد من الدكتور راردوران المفتش العام إلى مجلس الصحة البحرية والكورنتينات في ٦ سبتمبر١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب الصحي في بومباى إلى مجلس الصحة البحرية فى١١ أكتوبر ١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، تلغراف من محافظة السويس إلى نظارة الداخلية فى٢٥ أكتوبر ١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، تقرير من الدكتور عبيد مندوب المجلس للأقطار الحجازية يوم ١٣ نوفمبر١٨٩٠.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، قرار المجلس بفرض إجراءات الحجر الصحي على واردات الموانئ العربية بين عدن وباب المندب في ١ يونية ١٨٩٢
- الأوامر العالية والدكريتات، الديكريتو الصادر في ١٩ يونية ١٨٩٣، بشأن الاحتياطات الصحية اللازم اتخاذها عند ظهور الوباء.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، قرار المجلس بفرض إجراءات الحجر الصحي على جميع الواردات القادمة على متون السفن القادمة من ساحل الحجاز وقت عودة الحجاج فى٥ يونية ١٨٩٤.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، قرار المجلس بفرض إجراءات الحجر الصحي على القوافل البرية في ٧ يوليو ١٨٩٤.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، رسالة من مدير مكتب الكورنتينات بالسويس في ٣أغسطس١٨٩٤
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، رسالة من مدير مكتب الكورنتينات بالسويس في ٣أغسطس١٨٩٤ عن وصول قافلة الشيخ عمر عيسى والشيخ على ابو ظبو من المدينة.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، رسالة من مدير مكتب الكورنتينات بالسويس في ٤أغسطس١٨٩٤، بوصول قافلة الشيح حسن سمحان وقافلة الشيخ إبراهيم الطرابلسى من المدينة المنورة في يوم٢١ أغسطس١٨٩٤.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، رسالة من مدير مكتب الكورنتينات بالسويس في ٤أغسطس١٨٩٤ عن وصول قافلة الشيخ حسن مفتاح من المدينة المنورة.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب العثماني بالحجاز وارد بيرا ٢٢ أبريل ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز إلى رئاسة المجلس فى٢٦ ابريل ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز إلى رئاسة المجلس في ٣ مايو ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز إلى رئاسة المجلس في ٦ مايو ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز إلى رئاسة المجلس عن أيام ٦ و٧ و٨و٩مايو ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز إلى رئاسة المجلس من ٩ وحتى١٢ مايو ١٨٩٥.

- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز إلى رئاسة المجلس في ١٧ مايو ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز إلى رئاسة المجلس عن يومى١٨ و١٩ مايو ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب المجلس بالحجاز إلى رئاسة المجلس في ١٩ مايو ١٨٩٥، رسالة مندوب المجلس من مكة يوم٢٠ مايو ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب مجلس الصحة البحرية من مكة عن الأيام من ٢١ وحتى٢٣ مايو ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، قرار المجلس بتطبيق لائحة الهواء الاصفر على السفن القادمة من موانىء الحجاز فى٢٢ مايو١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير مندوب مجلس الصحة البحرية من مكة عن الأيام من ٢٤ وحتى٢٧ مايو ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من مندوب مصر في الحجاز عن يوم٣١ مايو ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من المندوب الصحي بالحجاز في ٤ مايو١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير طبيب الباخرة بابل إلى مدير مكتب كورنتينة الطور فى٢٤ يونيه١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، رسالة تلغرافية من السويس إلى المجلس في ٩يوليو١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، قرارات مجلس الصحة البحرية فى٨أغسطس ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تلغراف من مندوب المجلس في مكتب السويس إلى رئيس المجلس في ٢٥ أغسطس ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية، رسالة من مأمور كورنتينة الطور إلى مكتب الكورنتينات بالسويس في ٢٦أغسطس ١٨٩٥
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير رئيس مجلس الصحة البحرية والكورنتينات عن جولته التفتيشية بموانى السويس وراس ملعب وعيون موسى.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، رسالة من مدير مكتب الكورنتينات بالسويس فى٢٦ أغسطس١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، قرار بتعيين الدكتور ارثرجلفانى طبيب كورينتينات بالسويس وعيون موسى ١٨٩٥.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورينتينات، تعيين ميكانيكى بمحطة عيون موسى ١٨٩٦.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، من كرومر إلى بطرس باشا غالى ناظر الخارجية في ٢٨يناير ١٨٩٧.
- الحكومة المصرية، من مجلس الصحة البحرية إلى ناظر الخارجية في ٢٨ يناير ١٨٩٧ بخصوص منع حكومة الهند الحج هذا العام.

- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، قرار المجلس بإلغاء الكشف الصحي على البواخر ليلا فى٢٣ فبراير١٨٩٧
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، تقرير من مندوب مصر في الحجاز إلى رئيس مجلس الصحة البحرية بالإسكندرية عن يوم ١٧ يونية ١٨٩٧.
- الحكومة المصرية، مجلس الصحة البحرية، قرار المجلس بتوفير قوة الحرس الصحيين لمرافقة السفن المقلة للحجاج الأجانب بقنال السويس.
- الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، منشور نظارة الداخلية إلى المديريات والمحافظات للتنبيه على من يرغبون حج عام١٩٠٤.
- الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، منشور نظارة الداخلية إلى المديريات والمحافظات للتنبيه على من يرغبون حج عام١٩٠٤.
- الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، منشور نظارة الداخلية إلى المديريات والمحافظات للتنبيه على من يرغبون حج عام١٩٠٥.
- الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، لائحة تعاطى حرفة إدارة مبيت الحجاج بالسويس.
- الحكومة المصرية، نظارة الداخلية، منشور بخصوص الأشخاص الذين يرغبون في السفر إلى الأقطار الحجازية في غير زمن الحج صادر في ١١فبراير١٩٠٧.

مضابط جلسات الهيئات التشريعية

- الجمعية العمومية، محاضر جلسات الجمعية العمومية ١٨٨٥-١٩٠٩، ملحق محضر جلسة ٤ فبراير١٩٠٩.
- مجلس شورى القوانين، محاضر الجلسات، محضر جلسة ٢٩ديسمبر١٩٠٠.
- الجمعية العمومية، محاضر الجلسات، محضر جلسة ٢ فبراير ١٩٠٩.
- الجمعية العمومية، محاضر الجلسات، ملحق محضر جلسة ٤ فبراير ١٩٠٩.
- الجمعية العمومية ١٩١٠-١٩١٢، محاضر الجلسات، محضر جلسة٥مارس١٩١٠.
- الجمعية العمومية، محاضر الجلسات، محضر جلسة يوم ١٥مارس ١٩١٠.
- الجمعية العمومية محاضر الجلسات، محضر جلسة ٣٠ مارس ١٩١٠.

تقارير منشورة

- كرومر، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان١٩٠٥، مطبعة المقطم ١٩٠٦.
- كرومر، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية بمصر والسودان ١٩٠٦، مطبعة المقطم القاهرة ١٩٠٧.
- غورست، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية بمصر والسودان ١٩٠٧، مطبعة المقطم القاهرة ١٩٠٨.
- غورست، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٩، مطبعة المقطم ١٩١٠.
- كتشنر، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩١٠، مطبعة المقطم١٩١١.

تقارير أجنبية

- Twenty Fourth Annual Report, Local Government Board 1894, 1895, Supplement Containing Report of the Medical officer, london1896.

- Ministry of interior, Report on the epidemic of Cholera in Egypt During 1895-1896, Cairo, Nation Pranting Office 1897.
- Ministry of interior, Report of the Department of Public Health For 1905, Cairo National Pranting Department 1906.

الدوريات

- الوقائع المصرية، ملحق الوقائع نمرة "١٠٠" في ٢٨ أغسطس ١٨٩٧.
- الوقائع المصرية، عدد ١٨ سبتمبر ١٩٠٢.
- الوقائع المصرية، عدد ١ نوفمبر ١٩٠٥.
- الوقائع المصرية، عدد ١٣ مارس ١٩٠٦.
- الوقائع المصرية، عدد٢٩ يونية١٩٠٧، ملحق نمرة١٢٥فى ٢٦ أكتوبر ١٩٠٧، ملحق نمرة ١٠٠ في ٢٨ أغسطس ١٩٠٧.
- الوقائع المصرية، عدد ٢٨ سبتمبر١٩٠٨.
- الوقائع المصرية، عدد ٥ مايو١٩٠٩، عدد ١٣ مارس ١٩٠٩، عدد ١٧ مارس١٩٠٩، عدد ١ سبتمبر ١٩٠٩، ملحق الوقائع نمرة ١٢٤ في ٦نوفمبر ١٩٠٩.
- الوقائع المصرية، ملحق الوقائع رقم١١٤ في ١٨ أكتوبر ١٩١٣.
- الأهرام ١٨٩٤ أعداد شهر أبريل ومايو.
- الأهرام ١٨٩٥ أعداد شهر أبريل.
- الأهرام ١٨٩٨ أعداد أبريل ومايو.
- الأهرام ١٩٠١ أعداد شهر يونيو.
- الأهرام ١٩٠٢أعداد شهر يناير وإبريل.
- مجلة القبلة، العدد ١٤ غرة ذي الحجة ١٣٣٤ هجرية.
- مجلة الرسالة، عدد ٥ مارس ١٩٣٤.

دوريات أجنبية

- Transaction of Epidemological Society of London, Vol. VII, For the Session1887-1888, London 1889.
- Transaction of the Epidemiological Society of London, Vol. XIX, session1899-1900, london1901.

مراجع عربية

- أبحاث الأسبوع العلمي الثالث ١٩٧٩، ندوة بعوان البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية، تحت إشراف ا.د أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٨٠.
- إبراهيم رفعت، مرآة الحرمين، دار الكتب المصرية، القاهرة د. ت
- سعد بدير الحلوانى، العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن التاسع عشر ١٨٦٥-١٩١٤، ط١، القاهرة ١٩٩٣
- صبرى العدل، سيناء في التاريخ الحديث (١٨٦٩- ١٩١٧) مركز تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٠.
- عبد الرحمن الرافعى، عصر إسماعيل، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة النهضة القاهرة ١٩٣٢.
- قاسم محمد احمد نواصرة، الموقف البريطانى والفرنسى من الحكم المصري لبلاد الشام ١٨٣١-١٨٤١، المعهد الفنسى للشرق الادنى، بيروت ٢٠٠٨.

- لافيرنكونكة، أرواح في خطر– الصحة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد زكى أحمد، مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠١٣.
- لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام ١٨٣١– ١٨٤١، مكتبة مدبولى، القاهرة.
- محمد لبيب البتانونى، الرحلة الحجازية لولى النعم الحاج عباس حلمى باشا الثانى خديو مصر، ط٢، القاهرة ١٩١٠.
- مرفت أسعد عطا الله، العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد على، الهيئة العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة ٢٠٠٦.
- نعوم شقير، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها. القاهرة ١٩١٣.
- هالة سليمان، أثر الحملة المصرية على بلاد الشام ١٨٣١– ١٨٤١، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت ٢٠٠١.

مراجع أجنبية

- Le Docteur Dutriuxbe, Le Cholera Dans La Bass Egypte En 1883, Relation dunExplortionMedicale dans Le Delta Du Nil Pendant L`Epidemic Cholera, Paris O. Berthler, Libraire Editeur1884.
- A. Fauvel, Etiologic Et Prophylaxie Du cholera Expose des Travaux De la conference Sanitaire international De Constantiople1866.
- Le DE. DU. Viver, Egypt et Cholera, Paris, Victor Masson, Etfils, Place-De-L`Ecole De Medicine 1866.